جامعة سعد دحلب البليدة
كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير
قسم العلوم الإقتصادية

مذكرة ماجستير

التخصص: مالية، نقود وبنوك

آفاق التكامل الإقتصادي العربي في ظل المتغيرات الإقتصادية الدولية والإقليمية الراهنة

- حالة المغرب العربي-

من طرف

سليمان شيبوط

أمام اللجنة المشكلة من

ناصر مراد	أستاذ محاضر، جامعة البليدة	رئيسا
عبيرات مقدم	أستاذ محاضر, جامعة الأغوط	مشرفا و مقررا
دراوسي مسعود	أستاذ محاضر، جامعة البليدة	عضوا مناقشا
حنيش الحاج	أستاذ مكلف بالدروس، جامعة البليدة	عضوا مناقشا

البليدة، سبتمبر2008

جامعة سعد دحلب البليدة
كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير
قسم العلوم الإقتصادية

مذكرة ماجستير

التخصص: مالية، نقود وبنوك

آفاق التكامل الإقتصادي العربي في ظل المتغيرات الإقتصادية الدولية والإقليمية الراهنة

- حالة المغرب العربي-

من طرف

سليمان شيبوط

أمام اللجنة المشكلة من

ناصر مراد	أستاذ محاضر، جامعة البليدة	رئيسا
عبيرات مقدم	أستاذ محاضر, جامعة الأغوط	مشرفا و مقررا
دراوسي مسعود	أستاذ محاضر، جامعة البليدة	عضوا مناقشا
حنيش الحاج	أستاذ مكلف بالدروس، جامعة البليدة	عضوا مناقشا

البليدة، سبتمبر2008

الملخص:

تتناول هذه الدراسة موضوع آفاق التكامل الاقتصادي العربي في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية والإقليمية الراهنة مع التركيز على حالة المغرب العربي، لذلك كانت إشكالية الموضوع تبحث عن مدى انعكاس المتغيرات الدولية والإقليمية الراهنة على مسار لتكامل الاقتصادي العربي عموما والتكامل الاقتصادي المغاربي على وجه الخصوص، وكيف يمكن بناء إستراتيجية تنموية تكاملية للنهوض بالاقتصاديات المغاربية، وبالتالي العربية لمواجهة تحديات هذه المتغيرات، والهدف من هذا هو حث الدول العربية ، وبالأخص المغاربية بالتوجه نحو تفعيل العمل المغاربي المشترك، والتنازل عن الخلافات السياسية، والتفكير مجددا في إعادة بعث المشروع المغاربي من جديد لكي يكون له وزن فعال على الساحة الدولية، لأن منطقة الغرب العربي في هذه المرحلة مطروحة على عدة خيارات، لذا يجب على الدول المغاربية تنسيق مواقفها مع الدول العربية بما يخدم التكتل الاقتصادي العربي، وتحقيق الحلم المغاربي والعربي للأمة العربية.

Abstract:

this study discusses the subject of the prospects of Arab economic integration in the international economic changes and current regional situation with emphasis on the Arab Maghreb, a problematic issue was looking for the reflection of the international economic changes and to track current regional economic integration in general and the Arab Maghreb economic integration, in particular, how can building a complementary development strategy for the advancement of Arab Maghreb economics, and thus Arabic to meet the challenges of these changes, the aim is to urge Arab countries, particularly Arab Maghreb movement towards activating the Maghreb union, and the waiver of political differences, and think again re-sent project Maghreb again to have a weight effectively in the international economic, because the Maghreb region at this stage to put up several options, so the Maghreb countries must coordinate their positions with Arab countries in order to sever Arab economic bloc, and to achieve the dream of Maghreb and Arab.

شكر

أتقدم بالشكر الجزيل إلى الله سبحانه وتعالى أولا، الذي وفقني لأن أتمم هذا العمل.
كما أوجه شكري الجزيل للأستاذ المشرف الدكتور مقدم عبيرات لما قدمه لي من نصائح وتوجيهات قيمة أثناء إنجاز هذا العمل.
كما أوجه شكري الجزيل للدكتور سنوسي خنيش والأستاذ أمقران مصطفى لما قدماه إليا من نصائح وإرشادات قيمة.
كما أشكر مقدما أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة مذكرتنا هذه.
وأشكر كل من كان له الفضل في إنجاز هذا البحث من بعيد أو قريب.

قائمة الجداول

الرقم		الصفحة
01	أشكال التكامل الاقتصادي	25
02	توزيع سكان البلاد العربية حسب الفئات العمرية	30
03	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية	33
04	متوسط نصيب الفرد من الناتج الإجمالي بالأسعار الجارية	35
05	أداء التجارة البينية العربية 2001-2005	40
06	تصنيف الدول العربية المقترضة وفق عبء المديونية 2005	44
07	الناتج الزراعي في الدول العربية للفترة2000-2005	46
08	قيمة الناتج الصناعي العربي (بالأسعار الجارية)	48
09	حصة الدول العربية من إمدادات النفط العالمية(سيناريو الأساس)	49
10	إنتاج الغاز الطبيعي في الدول العربية خلال الفترة (2000-2005)	51
11	بعض المؤشرات الاقتصادية لمجلس التعاون الخليجي في سنة2005	62
12	إجراءات الدول لعضوية وتنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	68
13	موجز جولات الجات	89
14	المنظمة في مراقب صفة لها التي العربية والدول الأعضاء العربية الدول للتجارة العالمية	94
15	تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول العربية 2003-2005	104
16	الترتيب العالمي لمؤشري الأداء والإمكانية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، 2002-2005	111
17	اتفاقيات الشراكة والتعاون المبرمة بين الاتحاد الأوروبي والدول العربية	128
18	المساحة والسكان وسكان الحضر والريف في دول المغرب العربي	149

19	الأراضي الزراعية في منطقة المغرب العربي	151
20	الاحتياطات البترولية والغازية في تونس والجزائر وليبيا	152
21	التقديرات المستقبلية لعدد السكان لدول الإتحاد المغاربي	153
22	إنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي المسوق في تونس والجزائر وليبيا	154
23	القيمة المضافة للقطاع الصناعي ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي في دول الإتحاد المغاربي	156
24	المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لبلدان إتحاد المغرب العربي	158
25	اتجاه الصادرات و الواردات السلعية البينية للدول العربية	159

قائمة الأشكال

الرقم		الصفحة
01	توزيع الناتج المحلي الإجمالي حسب بنود الإنفاق	37
02	الهيكل السلعي للصادرات والواردات العربية الإجمالية2005	39
03	توزيع التجارة العربية البينية على الدول العربية في عام2005	41
04	تركيب الناتج المحلي لدول اتحاد المغرب العربي	157

قائمة الملاحق

الرقم		الصفحة
1-1	المساحة والكثافة السكانية وسكان الحضر والريف	190
2-1	عدد السكان في الدول العربية	191
3-1	الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية بالعملة المحلية	192
4-1	الصادرات والواردات العربية الإجمالية	193
5-1	اتجاه التجارة الخارجية للدول العربية	194
6-1	الاحتياطيات الخارجية الرسمية للدول العربية	195
7-1	بعض الاتحادات والمنظمات والجالس الوزارية المتخصصة	196
1-2	أهم التكتلات الإقليمية العالمية	197
1-3	معلومات فنية لدول إتحاد المغرب العربي	198
2-3	نص معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي	199

الفهرس

ملخص
شكر
قائمة الجداول والأشكال
الفهرس

1. مسيرة التكامل الاقتصادي العربي ومعوقاته.....10
1.1. الأساس النظري للتكامل الاقتصادي 19
1.1.1. مفهوم التكامل الاقتصادي وأسسه.....19
2.1.1. أشكال التكامل الاقتصادي.....22
3.1.1. مزايا وأهداف التكامل الاقتصادي.....25
4.1.1. الآثار الاقتصادية للتكامل الاقتصادي.....26
2.1. نظرة كلية على الهيكل الاقتصادي العربي في الألفية الثالثة.....28
1.2.1. المساحة والسكان والقوى العاملة.....28
2.2.1. المؤشرات الكلية عن أداء الاقتصاد العربي.....31
3.2.1. الزراعة والصناعة في الوطن العربي.....45
4.2.1.النفط والغاز في الوطن العربي..... 48
3.1. التأصيل التاريخي لمسيرة التكامل الاقتصادي العربي.....52
1.3.1. التعاون العربي من خلال الجامعة العربية..... 52
2.3.1. تجارب التكامل الاقتصاد العربي على المستوى الفرعي.....58
3.3.1. منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى.....64
4.1. معوقات ومقومات التكامل الاقتصادي العربي..... 70
1.4.1. مقومات التكامل الاقتصادي العربي..... 70
2.4.1. معوقات التكامل الاقتصادي العربي..... 72
2. المتغيرات الاقتصادية الدولية والإقليمية وتأثيرها على.....77
التكامل الاقتصادي في الوطن العربي

1.2. تأثير العولمة الاقتصادية على الاقتصاد العربي..... 78
1.1.2. العولمة الاقتصادية.....79
2.1.2. الأبعاد الاقتصادية للعولمة على المنطقة العربية.....82
3.1.2. أثر العولمة الاقتصادية على التنمية في المنطقة العربية.....83
4.1.2. تحديات العولمة الاقتصادية فرصة لبناء التكامل الاقتصادي العربي..... 86
2.2. انعكاسات تحرير التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة 88
على الاقتصاديات العربية
1.2.2. التعريف بالمنظمة العالمية للتجارة..... 88
2.2.2. موقف الدول العربية من الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة..... 92
3.2.2. أثار المنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد العربي..... 95
4.2.2. إستراتيجية التكامل الاقتصادي العربي كخيار لمواجهة..... 100
الآثار السلبية للمنظمة العالمية للتجارة
3.2. الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية..... 102
1.3.2. حجم تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول العربية..... 103
2.3.2. آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول العربية.....107
3.3.2. مناخ الاستثمار في الدول العربية..... 109
4.3.2. معوقات و محفزات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية..... 112
4.2. تحديات المشروعات البديلة للتكامل الاقتصادي العربي..... 117
1.4.2. موقف الدول العربية من التكتلات الاقتصادية العالمية..... 117
2.4.2. مشروع التكامل الاقتصادي الإسلامي..... 119
3.4.2. المشروع الاقتصادي الشرق أوسطي..... 122
4.4.2. مشروع الشراكة الأورو-متوسطية.....126
3. التجربة المغاربية في مجال التكامل الاقتصادي و آفاقها المستقبلية.....133
1.3. المسار التاريخي لإنشاء إتحاد المغرب العربي.....134
1.1.3. لمحة تاريخية عن المغرب العربي.....134
2.1.3. التجارب الوحدوية السابقة لبلدان المغرب العربي.....136
3.1.3. ميلاد إتحاد المغرب العربي وأهدافه.....140
4.1.3.الهيكل التنظيمي لإتحاد المغرب العربي.....143
2.3. الإمكانات و المقومات والموارد المتاحة في بلدان الاتحاد المغاربي..... 147

1.2.3. المعطيات الجغرافية والديمغرافية لمنطقة المغرب العربي.....147
2.2.3. المعطيات الاقتصادية لدول إتحاد المغرب العربي.....150
3.2.3. مقومات التكامل الاقتصادي في دول إتحاد المغرب العربي..... 160
3.3. معوقات وتحديات التكامل الاقتصادي المغاربي.....164
وسبل مواجهتها
1.3.3. معوقات التكامل الاقتصادي لدول إتحاد المغرب العربي.....164
2.3.3. التحديات التي تواجه التكامل الاقتصادي بين دول اتحاد المغرب العربي.....167
3.3.3. سبل مواجهة تحديات التكامل الاقتصادي.....175
لدول اتحاد المغرب العربي
4.3. آفاق التكامل الاقتصادي العربي والمغاربي.....177
1.4.3. التنمية المغاربية التكاملية كجزء من التكامل الاقتصادي العربي.....177
2.4.3. إستراتيجية التكامل الاقتصادي المغاربي والعربي.....180

الخاتمة 185
الملاحق.....191
قائمة المراجع.....204

مقدمــة

في ظل المرحلة الراهنة التي يشهدها العالم، والتي تتسم بظهور التكتلات الاقتصادية، تبني منظمة التجارة العالمية (OMC) لاتفاقيات الجات بعد انتهاء جولة الأوروغواي، وتزايد الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تتحكم فيها الشركات المتعددة الجنسيات، وتطور المعلوماتية في العالم أجمع في إطار ما بات يعرف بالعولمة، في ظل ذلك كله واستشرافا للمستقبل، تغدو الحاجة ملحة وضرورية لقيام تكتل اقتصادي عربي.

ونظرا لهذه التطورات أصبحت ظاهرة التكتلات الاقتصادية من أكثر الظواهر العالمية اللافتة للانتباه، ولقد انتشرت هذه التكتلات الاقتصادية كالإتحاد الأوربي و منطقة التجارة الحرة لدول أمريكا و مجموعة الآسيان....الخ تقريبا في جميع أنحاء العالم، لدرجة قد يندر معها أن نجد دولة ليست عضوا في تكتل اقتصادي عالمي، إلا أن المنطقة العربية ورغم الإمكانيات التي تمتلكها بقيت فضاء لم يتكتل، ولا خلاف على أن هذه التكتلات الاقتصادية تؤثر من عدة اتجاهات على الاقتصادات العربية وخاصة المغاربية.

ومع هذا تواجه المنطقة المغاربية، بل العربية في الوقت الراهن جملة من التحديات فرضتها التطورات والمتغيرات الاقتصادية الدولية والإقليمية، ولا شك أن لهذه المتغيرات المعاصرة تأثيرا سلبيا على التكامل الاقتصادي بين البلدان العربية نظرا لانفتاحها على العالم الخارجي، وما يطرح فيها من مشاريع إقليمية كالشرق أوسطية، أو مشاريع شراكة كالشراكة الأورومتوسطية، وخطر تعامل كل دولة مغاربية وعربية بمفردها مع الاتحاد الأوربي، أو مع المنظمة العالمية للتجارة....الخ.

ولقد أصبحت الدول العربية مطالبة اليوم، أكثر من أي وقت مضى، ببلورة رؤية عربية متكاملة حول هذه المتغيرات، تتيح لها تجاوز الموقف الراهن إلى موقف أفضل يمكنها من مواجهة هذه التحديات، من خلال وضع إستراتيجية لتحقيق التكامل الاقتصادي، تعمل على تحقيق تنمية شاملة ومستدامة تعتمد على الذات، وتقوية العلاقات الاقتصادية العربية البينية، من خلال إتاحة الفرصة أمام القطاع الخاص لكي يلعب دورا أكبر في عملية التنمية الاقتصادية.

وإذا كانت بعض الدول العربية قد عرفت أهمية التكامل الاقتصادي كتجربة مجلس التعاون الخليجي، فمنطقة المغرب العربي تعيش مرحلة حاسمة على مستوى العلاقات البينية والإقليمية والدولية، ومفتوحة أمام عدة خيارات وشركات تجعلها في موقف صعب ابتداءا من محيطها الأفريقي بمبادرة التنمية والشراكة في أفريقيا، مرورا بالمحيط الأورو متوسطي بمسار برشلونة، ومشروع الاتحاد من اجل المتوسط المطروح حاليا، وصولا إلى منطقة التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية، لعل التوجه نحو العمل العربي المشترك عموما يبقى الحل الأمثل لمواجهة التحديات التي تطرحها الخيارات، والوحيد للنهوض بالاقتصاديات العربية بما فيها المغاربية، وعليه فمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تعد عملية أساسية لزيادة مستوى المبادلات التجارية بين دول الاتحاد المغاربي، وهذا مايعزز مكانة المجموعة المغاربية، وبالتالي العربية على الساحة الدولية.

وفي هذا الإطار وانطلاقا من إدراكنا العميق إلى أهمية التكامل الاقتصادي، سواء بالنسبة لدول المغرب العربي، أو الدول العربية عموما، جاءت الرغبة الشديدة في اختيار هذه الدراسة.

ولاشك أن هذه المتغيرات الاقتصادية الدولية والإقليمية يمثل التعامل معها تحديا كبيرا بالنسبة للبلدان العربية عامة والبلدان المغاربية خاصة، و بناء على ما سبق ذكره، ينبغي إيجاد إجابة واضحة للسؤال الأتي الذي يبلور إشكالية بحتنا و هو:

مامدى انعكاس المتغيرات الاقتصادية الدولية والإقليمية على مسار التكامل الاقتصادي العربي عموما والتكامل الاقتصادي المغاربي على وجه الخصوص؟ وكيف يمكن بناء استراتجية تنموية تكاملية للاقتصاديات المغاربية والعربية لمواجهة التحديات التي تفرضها هذه المتغيرات؟

على أساس هذه الإشكالية يمكن طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

1- إلى أين وصلت مسيرة التكامل الاقتصادي العربي، وماهي الأسباب التي حالت دون نجاحه لحد الآن؟

2- ماهي تأثيرات المتغيرات الاقتصادية الدولية والإقليمية الراهنة على حركية التكامل الاقتصادي في الوطن العربي؟

3- إلى أين وصلت مسيرة التجربة المغاربية في مجال التكامل الاقتصادي؟ وماهي أهم المعوقات والتحديات التي اعترضت تحقيق التكامل الاقتصادي المغاربي؟

4- ماهي آفاق التكامل الاقتصادي العربي والمغاربي، وهل هناك استراتيجية تنموية تكاملية تنهض بالاقتصاديات المغاربية، وبالتالي العربية، لمواجهة التحديات الحالية والمستقبلية التي تفرضها المتغيرات الاقتصادية العالمية؟

كما اعتمدنا في بحثنا هذا على مجموعة من الفرضيات تمثلت في:

1- التكامل الاقتصادي هو أفضل السبل لتحقيق تنمية شاملة للدول العربية والمغاربية، باعتباره الكفيل بتنشيط وزيادة حجم مبادلاتها التجارية وقدراتها التصديرية وتوسيع قاعدة المصالح المشتركة والنفع المتبادل بينها وزيادة قوتها التنافسية والتفاوضية، وتأهلها للتعامل مع التحديات التي تفرضها المتغيرات الاقتصادية الدولية والإقليمية.

2- المتغيرات الاقتصادية الدولية والإقليمية لها انعكاسات سلبية على اقتصادات البلدان العربية.

3- تسعى المشروعات البديلة للتكامل الاقتصادي العربي، والمتمثلة في مشروعي السوق الشرق أوسطية والشراكة الأورومتوسطية إلى احتواء المنطقة العربية وإفراغ المحتوى الاقتصادي والمؤسسات الاقتصادية العربية من أي جوهر وإرادة سياسية فاعلة، وجعل مشروع التكامل الاقتصادي العربي مفكك.

4- يتوقف استكمال التكامل الاقتصادي المغاربي بشكل خاص والعربي بشكل أوسع على مدى توفر الإرادة السياسية لإنجاحهما.

وتتجلى أهمية الموضوع في أن التكامل الاقتصادي أصبح من أهم الأولويات للاقتصاديات المغاربية و العربية.

ومن أجل هذا، كانت الحاجة ملحة في هذا البحث لدراسة وتحليل مسيرة التكامل الاقتصادي العربي، وبالأخص التجربة المغاربية، ومعرفة المستوى الذي وصلت محاولات التكامل الاقتصادي بين الدول العربية، خاصة وأن الظروف الراهنة تفرض على الدول المغاربية والعربية في أي وقت مضى البحث عن استراتيجيات بديلة من أجل تفعيل العمل الاقتصادي العربي المشترك ومواجهة التحديات التي تفرضها هذه المتغيرات الاقتصادية الدولية والإقليمية.

يسعى هذا البحث إلى إدراك مجموعة من الأهداف أهمها:

_ محاولة دراسة مسيرة التكامل الاقتصادي العربي انطلاقا من تأسيس جامعة الدول العربية سنة 1945 وصولا إلى إحياء تجربة التكامل، والمتمثل في إنشاء منطقة التجارة الحرة الكبرى سنة1998.

_ محاولة فهم تأثير المتغيرات الاقتصادية الدولية والإقليمية على التكامل الاقتصادي العربي.

_ محاولة تحديد مشاكل ومعوقات تجارب التكامل الاقتصادي العربي، وبالأخص تجربة إتحاد المغرب العربي، وعليه يجب تخطي هذه المشاكل وتفعيل عملية التكامل بإعطاء إستراتيجية تكاملية إنمائية لهذه الدول لتحقيق تنمية شاملة ولمواجهة التحديات التي تفرضها هذه المتغيرات؟.

لقد جاء اختيار موضوعنا هذا انطلاقا من الاعتبارات التالية:

_ شعورنا بأهمية الموضوع خاصة مع التغيرات الاقتصادية العالمية التي يعرفها العالم ، وحاجة الدول المغاربية والعربية عامة في الوقت الراهن لإحياء تجاربهم التكاملية.

_ اشتداد التنافس الاقتصادي والسياسي على المنطقة العربية من طرف الدول الغربية الكبرى(أوروبا، وأمريكا) ، إلى السيطرة والتحكم في ثروات الدول العربية سواء بطرق مباشرة أو غير مباشرة.

_ الميول الشخصي لدراسة مثل هذه الموضوعات خاصة باعتباري مواطن عربي، ومهتم بدراسة المواضيع الخاصة بالاقتصاديات العربية وبالأخص الاقتصاديات المغاربية.

انطلاقا من التساؤلات والفرضيات المطروحة، ومن أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة، اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي، حيث انتهجناه في وصف محاولات التكامل الاقتصادي العربي ومعوقاته، وكذلك انعكاسات المتغيرات الاقتصادية العالمية والإقليمية على الاقتصاد العربي عامة والمغاربي خاصة، و كذلك في تحليل البيانات والأرقام الإحصائية المتعلقة بالتطورات التي حصلت في المؤشرات الكلية للاقتصاديات العربية والمغاربية ، كما استعملنا أسلوب العرض التاريخي لعدد من الوقائع البارزة والمتعلقة بموضوع البحث لأنه لا يمكن فهم الحاضر والتنبؤ بالمستقبل دون التطرق إلى الماضي.

تتعلق هذه الدراسة بمحاولة معرفة آفاق التكامل الاقتصادي العربي في ظل المتغيرات الاقتصادية والمستجدات التي تحدث في العالم، ومحاولة معرفة التطورات التي حصلت في الاقتصاديات العربية

تقريبا في كل الدول العربية باستثناء بعض الدول التي لم نتحصل على معطيات أو إحصائيات عنها كالعراق وفلسطين نضرا للظروف التي يمران بها ، أما في الفصل الثالث فكان التركيز علي الدول المغاربية الخمس المشكلة للاتحاد المغاربي وهي الجزائر والمغرب وتونس وليبيا وموريتانيا كدراسة حالة للتكامل الاقتصادي العربي مركزين على الفترة 1998-2007 وهي الفترة التي شهدت تطورات عديدة كإنشاء منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى ودخول حيز تنفيذها كل من ليبيا وتونس والمغرب، على أنه تم ذكر بعض التواريخ لمسيرة التجربة التكاملية العربية والمغاربية دون الخروج عن إطار الدراسة.

ومن الأمور التي يجب ذكرها هي الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع، فيمكن القول أنه درس من طرف الكثير من الباحثين خاصة الاقتصاديين العرب مركزين على التكامل الاقتصادي العربي، فحين أن هناك دراسات قليلة حول التجربة المغاربية في مجال التكامل الاقتصادي، ونشير إلى بعض الدراسات التي تم انجازها على مستوى جامعة الجزائر.

1_ دراسة قدور بوزيدي " التكامل الاقتصادي العربي" وهي أطروحة دكتوراه غير منشورة ، سنة1999.

حيث تطرق الباحث إلى أهمية التكامل الاقتصادي بالنسبة للدول العربية حتى تتمكن من تحقيق تنمية فعلية واقتصادية واجتماعية، وناقش الباحث خصائص الاقتصاد العربي وما يعانيه من تبعية وتخلف اقتصادي وواقع القطاع الصناعي والزراعي العربي، وأشار إلى أهم منجزات التكامل الاقتصادي العربي، وكذلك مداخل التكامل الاقتصادي العربي، وتطرق إلى وضع الوطن العربي في إطار النظام الاقتصادي الدولي الجديد، ألا انه لم يتطرق له بالتفصيل خاصة تنامي ظاهرة العولمة الاقتصادية وتطور تدفق الاستثمارات الأجنبية في العالم، بالإضافة إلى ظهور ما يسمى باقتصاديات المشاركة من خلال الشراكة الأورو- مغاربية، ومناطق التجارة الحرة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول العربية، ومؤشرات أداء الاقتصاد العربي خاصة مع مطلع الألفية الثالثة وما نجم عنه من ارتفاع أسعار النفط وأسعار المواد الغذائية، وتوصل الباحث على مجموعة من النتائج نذكر منها:

- تجربة الاتحاد الأوروبي هي التجربة الرائدة على المستوى العالمي.

- غياب مفهوم واضح ومحدد للتكامل الاقتصادي العربي.

- عدم التطابق مابين المفاهيم النظرية للتكامل الاقتصادي العربي وما بين الواقع الاقتصادي العربي.

2_ دراسة مقدم عبيرات"التكامل الإقتصادي الزراعي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة" وهي أطروحة دكتوراه غير منشورة ، سنة2002.

تطرق الباحث إلى أهمية التكامل الاقتصادي الزراعي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة، حيث تطرق الباحث إلى الإطار العام للتكامل الاقتصادي وأثره على التجارة الدولية، وكذلك إلى دراسة بعض التجارب والنماذج الدولية للتكامل الاقتصادي الزراعي، وأشار إلى تجارب التكامل الاقتصادي الزراعي العربي والمعوقات التي واجهة التكامل، وتطرق إلى أثار المنظمة العالمية للتجارة على التكامل الاقتصادي العربي. وقد توصل الباحث في دراسته إلى مجموعة من النتائج نذكر منها:

- إن النظام الجديد للتجارة العالمية ممثلا في المنظمة العالمية للتجارة أصبح أمرا واقعا وأن انضمام الكثير من الدول العربية فيه، ومحاولة البعض الأخر الالتحاق به ما هو إلا رغبة منها لمواكبة النظام الجديد للتجارة العالمية عوض البقاء على هامشه ، كما أن استفادة الدول العربية من هذا النظام سيعتمد بالدرجة الأولى على ما تحقق من نتائج في مجال إصلاح اقتصادياتها وتحقيق درجات أعلى من التعاون الاقتصادي فيما بينها.

- إن انضمام الدول العربية أو عدم انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة سوف يؤدي إلى خسائر صافية ، إلا أن انضمامها سيقلل من هذه الخسائر المتوقعة وتعظيم الاستفادة من المكاسب المحتملة

3_ دراسة عبد الوهاب رميدي" واقع الدول العربية في ظل التكتلات الاقتصادية الراهنة" وهي رسالة مقدمة ضمن متطلبات الماجستير غير منشورة، سنة 2001.

حاول الباحث أن يتعرف على واقع الدول العربية ومستقبلها في ظل الاتجاهات الأساسية للتغيرات الاقتصادية العالمية، خاصة تلك المتعلقة بالتكتلات الاقتصادية، إلا أنه له يشر إلى آثار المتغيرات الاقتصادية الدولية والإقليمية الأخرى كالمشروعات البديلة للتكامل الاقتصادي العربي(الشراكة الأورومتوسطية، الشرق أوسطية، التكتل الإسلامي)، وحصة الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، و التجربة المغاربية التكاملية. وقد توصل في الباحث في دراسته إلى مجموعة من النتائج نذكر منها:

- تنامي ظاهرة التكتلات في العشرية الأخيرة سببه بروز العولمة الاقتصادية وما صاحبها من تطورات.

- محاولات التكامل الاقتصادي العربي قد فشلت.

- ضعف التجارة والاستثمار البينيان.

_ إحياء السوق العربية المشتركة وتفعيل التجمعات الإقليمية تعتبر اللبنة الأولى في صرح التكتل الاقتصادي العربي.

4_ بن ديب شفيق "التكتلات الاقتصادية الإقليمية وآفاق الاندماج الاقتصادي المغاربي" وهي مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة ، سنة 2004.

تطرق الباحث إلى أهمية التكتلات الاقتصادية العالمية لمواجهة تحديات العولمة، كما تناول تجارب التكتلات الاقتصادية العالمية، كتجربة الاتحاد الأوروبي، و منطقة التجارة الحرة لدول أمريكا، ومجموعة الآسيان، وتكتل السوق المشتركة لدول أمريكا الجنوبية، و السوق الأفريقية المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقا، بالإضافة إلى تجارب أخرى، وتناول الباحث كذلك الاندماج الاقتصادي المغاربي الذي أصبح فرصة في ظل تنامي هذه التكتلات، والتي لا تتعارض مع مبادئ المنظمة العالمية للتجارة، وزيادة المنافسة الدولية بين هذه التكتلات الإقليمية، إلا أنه لم يتطرق إلى تجربة الاتحاد المغاربي ومحاولاته بشكل تفصيلي، وخاصة التحديات التي تقف أمامه في ظل الشركات المقترحة، و لعل تحقيق تكتله سيساعد إلى حد كبير إلى تحقيق تكامل اقتصادي عربي، وبالتالي يؤدي بالتدريج إلى الوحدة العربية الشاملة، وتوصل الباحث إلى النتائج التالية:

_ التكامل الاقتصادي المغاربي ليس غاية في حد ذاته بقدر ما هو وسيلة لتحقيق غايات اقتصادية معينة.

_ من بين أسباب تعثر وفشل محاولات التكامل الاقتصادي في البلدان النامية هو اعتماده على المدخل السوقي (الذي يعتمد على تحرير التبادل التجاري) وإهمالها للمدخل الإنتاجي التنموي (الذي يعتمد على تنمية وتطوير الهياكل الإنتاجية للدول المتكاملة).

وقد واجهتنا عدة صعوبات في إعداد هذا البحث خاصة فيما يتعلق بجمع البيانات والإحصائيات التي كانت في بعض الأحيان متضاربة فيما بينها إضافة إلى مشكل تحديد المصطلحات.

وسوف تتم معالجة هذا البحث وفق ثلاثة فصول، حيث نتطرق في فصله الأول إلى مسيرة التكامل الاقتصادي العربي ومعوقاته، متناولين في مبحثه الأول الأساس النظري للتكامل الاقتصادي، أما المبحث الثاني فتطرقنا فيه إلى نظرة كلية عن الهيكل الاقتصادي العربي في الألفية الثالثة، وفي المبحث الثالث نتعرض فيه للتأصيل التاريخي لمسيرة التكامل الاقتصادي العربي، وفي المبحث الرابع منه نتطرق إلى مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي.

أما الفصل الثاني، فخصصناه لدراسة وتحليل المتغيرات الاقتصادية والإقليمية على التكامل الاقتصادي في الوطن العربي، ومن خلال مبحثه الأول إلى تأثير العولمة الاقتصادية على مستقبل التكامل الاقتصادي العربي، والمبحث الثاني تناولنا فيه انعكاسات تحرير التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة على مستقبل التكامل الاقتصادي العربي، لنخصص المبحث الثالث للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، أما المبحث الأخير فخصصناه للمشرعات البديلة للتكامل الاقتصادي العربي.

وفي الفصل الثالث، فخصصناه لدراسة التجربة المغاربية في مجال التكامل الاقتصادي وآفاقها المستقبلية؛ حيث بحثنا عن المسار التاريخي لإنشاء إتحاد المغرب العربي في مبحثه الأول؛ أما مبحثه الثاني فتطرقنا إلى الإمكانات والمقومات والموارد المتاحة في بلدان الإتحاد المغاربي، وفي المبحث الثالث تعرضنا إلى أهم المعوقات والتحديات التي تقف عائق أمام قيام التكامل الاقتصادي بين دول الاتحاد وحاولنا إيجاد مقترحات لمواجهة هذه التحديات، أما في المبحث الأخير فتطرقنا إلى آفاق التكامل الاقتصادي المغاربي والعربي من خلال وضع إستراتيجية التكامل الاقتصادي المغاربي والعربي.

الفصل 1

مسيرة التكامل الاقتصادي العربي

ومعوقاته

عرفت العلاقات الاقتصادية الدولية في القرن العشرين، وخاصة في النصف الثاني منه مرحلة جديدة تبرز موضوعا أصبح اليوم من أهم انشغالات الدول، والذي يكمن في التكتلات، التي قد تكون لها جذور في عقود مضت لكن بالأسلوب الذي يشهده الوقت الحاضر أين أصبحت ضرورة حتمية وبديل لايمكن الاستغناء عنه للحصول على مكانة بين الدول المتقدمة في العلاقات الدولية.

إن التكامل الاقتصادي العربي يواجه عثرات وعراقيل عدة في ظل المرحلة الراهنة التي يشهدها العالم، والتي تتسم كما ذكرنا بظهور تكتلات وتحالفات اقتصادية، إن السبيل الوحيد للرد على التخلف الاقتصادي والتبعية الاقتصادية، وعلى العراقيل التي تحول دون تحقيق الازدهار والتطور في التكامل الاقتصادي العربي، وجب على البلدان العربية أن تفكر مجدد في إحياء تكاملها الاقتصادي، وأن تعمل وبشكل جاد تطبيق وتنفيذ اتفاقياتها التي تدخل في إطار التكاملي، وهذا ما ظهر جليا في الآونة الأخيرة بمبادرة الدول العربية بإقامة منطقة تجارة عربية حرة كبرى في أفق 2009.

إن لدى البلدان العربية إمكانات وقدرات مايجعلها قادرة لو توفرت لها الإرادة السياسية من رسم معالم مستقبلها طبقا لخياراتها الإنمائية التكاملية، من موقع إستراتيجي إلى قوة بشرية إلى إمكانيات التوسع الزراعي والثروات المعدنية والنفط، إضافة إلى تراث حضاري مشترك وإحساس بوحدة الهدف والمصير.

ومن أجل التعرف على مسيرة التكامل الاقتصادي العربي ومحاولاته ومعوقاته، ارتأينا أن نتطرق في هذا الفصل من خلال تقسيمه إلى أربع مباحث، حيث تناولنا في المبحث الأول إلى الأساس النظري للتكامل الاقتصادي، وفي المبحث الثاني نلقي نظرة كلية على الهيكل الاقتصادي العربي في مطلع

الألفية الثالثة، ولمعرفة التأصيل التاريخي لمسيرة التكامل الاقتصادي العربي فنتعرض له في المبحث الثالث، وأخيرا في المبحث الرابع نتطرق إلى أهم مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي.

1.1. الأساس النظري للتكامل الاقتصادي العربي

أصبح التكامل الاقتصادي الإقليمي سمة هامة يميز النظام الاقتصادي العالمي، ويحظى بمكانة بالغة نظرا لما أثبتته تجارب تكامل بعض الدول من نجاح، وخاصة تجربة الاتحاد الأوربي، وما حققه لها من تنمية في اقتصادياتها وزيادة مستوى رفاهيتها، كان من الضروري التعرف على مفهوم التكامل الاقتصادي وأسسه وعلى أشكال التكامل الاقتصادي وكذلك إلى مزايا التكامل الاقتصادي وأهدافه، بالإضافة إلى آثار التكامل الاقتصادي التي يتركها على الدول الأعضاء فيه.

1.1.1.مفهوم التكامل الاقتصادي وأسسه

تتعدد المفاهيم والتعاريف المتضمنة للتكامل الاقتصادي بتعدد الآراء والاتجاهات والظروف الاقتصادية السائدة. لكن يمكن أن تتلاقى في فكرة الانفتاح والحرية في انتقال عوامل الإنتاج بين الدول الأعضاء.

1.1.1.1.مفهوم التكامل

يشير التكامل من منظوره اللغوي إلى تجميع أجزاء الشيء وتجميع أشياء مختلفة مع بعضها لتؤدي وظيفة معينة، وبالتالي فإن التكامل الاقتصادي معناه تكاتف الجهود في مجال الاقتصاد من اجل تحقيق أهداف اقتصادية.

ويرى الأمريكي **أرنس هاس**(A-HAAS) التكامل بكونه :"العملية التي تضمن تحول الولاءات والنشاطات السياسية لقوى سياسية في دول متعددة ومختلفة نحو مركز جديد تكون صلاحياته تتجاوز صلاحيات الدول القائمة". [1] ص167

يرى **ميردال** (Myrdal) أن مفهوم التكامل الاقتصادي عبارة عن:" العملية الاجتماعية والاقتصادية التي بموجبها تزال الحواجز بين الوحدات المختلفة ، وتؤدي إلى تحقيق تكافؤ الفرص أمام جميع عناصر الإنتاج ليس على المستوى الوطني بل أيضا على المستوى الإقليمي".[2]ص06

أما **تبرجن**(Tinbergen) فيرى أن التكامل الاقتصادي عبارة عن إيجاد أحسن السبل "الأطر" للعلاقات الاقتصادية الدولية والسعي لإزالة العقبات "المعوقات"أمام هذا التعاون.[2]ص07

ومنه فالتكامل هو عمل يجمع عناصر ليشكل كلا واحدا أو عملا يعزز الانسجام بين كل قائم.

2.1.1.1.تعريف التكامل الاقتصادي

لقد اختلف الباحثون في تعريفهم للتكامل الاقتصادي، وهذا بسبب اختلاف وجهة نظر القائم بالتعريف ونواحي التركيز التي ينظر إلى التكامل من خلالها والوقت الذي صيغ فيه هذا التعريف، فقد تطرق العديد من الاقتصاديين إلى تعريفه، ولكن لم يتفقوا على تعريف محدد له وسنحاول عرض بعض التعاريف لاقتصاديين غربيين، واقتصاديين عرب. ثم نحاول أن نعطي تعريف من وجهة نظرنا للتكامل الاقتصادي.

فيعرفه **بيلا بلاسا**(B-BLASSA)التكامل الاقتصادي بأنه "عملية وحالة". فبوصفه عملية يتضمن التدابير التي يراد بها إلغاء تام للحواجز الجمركية بين وحدات اقتصادية وطنية مختلفة، وإذا نظرنا إلى انه حالة. فإنه في الإمكان أن يتمثل في انتقال مختلف صور التفرقة بين الاقتصاديات الوطنية. [3]ص14

أما **ماكلوب**(MACHLUP) فيقول أن فكرة التكامل الاقتصادي الكامل تنطوي على الإفادة الفعلية من كل الفرص الممكنة التي يتيحها التقسيم بكفء للعمل.ويضيف انه في نطاق أي منطقة تكاملية يتم استخدام عوامل الإنتاج والسلع كما يتم تبادلها بالدرجة الأولى على أساس حساب الكفاءة الاقتصادية، ويرى أن جوهر التكامل الاقتصادي العام ينظر إليه من خلال إزالة العقبات التي تحول دون انتقال جميع أنواع وأنماط العمالة ورأس المال والمنتجات بوصفها شروطا ضرورية، وإن لم تكن بالكافية وحدها لإحراز التكامل الكامل الذي يتطلب أيضا إقامة مؤسسات وإتباع سياسات مشتركة من شانها أن تعمل على تحقيق التكامل الاقتصادي.[4]ص ص43-44

ورغم الاختلاف في التعاريف إلا أنه أتفق الاقتصاديون الغربيون أمثال**" بلاسا"** و**"فان سيرجيه"** و**"تبرجن"** و**"ماكلوب"**وغيرهم، على أن التكامل الاقتصادي هو إيجاد إطار ممكن للعلاقات الاقتصادية الدولية وإزالة جميع الحواجز الموجودة بين الدول وتحقيق الاندماج بين عدد من الوحدات الاقتصادية. وهذا من شانه أن يؤدي إلى تكافؤ الفرص أمام جميع عناصر الإنتاج وزيادة التنافسية للحصول على مكاسب اقتصادية.

ويعرف **"محمد هشام خواجكية "** التكامل الاقتصادي على أنه يعني إلغاء كامل لأشكال التمييز بين وحدات اقتصادية تنتمي إلى دول مختلفة وإلغاء مختلف صور التفرقة بين الاقتصادات القطرية.[5]ص30

كما يعرفه كذلك **"لبيب شقير"**على أنه عملية تحقيق الاعتماد المتبادل بين اقتصاديات مجموعة من الدول، تتحدد درجاته المتصاعدة، والتي تبدأ من منطقة التجارة الحرة، الاتحاد الجمركي، السوق المشتركة، الوحدة الاقتصادية، التكامل الاقتصادي الكامل، حسب ما يحقق كل شكل منها من قوة في درجة الترابط العضوي بين اقتصاديات الأطراف، ويتطلب إقامة التكتل الاقتصادي* بأشكاله المتعددة وجود إرادة سياسية واعية وصارمة، وتقبل التنازل عن بعض سلطات الدولة لصالح الجماعات المتكاملة، التي يجري إنشاؤها وتستخدم وسائل وأدوات متنوعة ومتباينة لتحقيق هذه الأهداف التي تتوقف عليها طبيعة هذه الوسائل والأدوات ومداها.[6]ص82

وبعد استعراضنا لمجموعة من التعاريف لكتاب عرب وغربيين. نحاول أن نعطي تعريف للتكامل الاقتصادي فنقول:**"أن التكامل الاقتصادي هو مجموعة من الإجراءات الاقتصادية والاجتماعية بين دولتين أو أكثر، تتفق على تحقيق تقارب سياسي واقتصادي وإلغاء كافة القيود والعوائق لتحرير التجارة بينهما من خلال إزالة الحواجز الجمركية وانتقال عناصر الإنتاج، وتنسيق للسياسات الاقتصادية وتقسيم العمل بين الدول الأعضاء بهدف تحقيق تكافؤ الفرص مما يعمل على اندماج اقتصادياتها لتشكيل كيان اقتصادي موحد".**

3.1.1.1.أسس التكامل الاقتصادي

يقوم التكامل الاقتصادي على عدة أسس رئيسية هي: [7]ص02

_إلغاء القيود على حركة السلع **:** تقوم الدول المعنية بإلغاء الرسوم والحواجز الجمركية ونظام الحصص وتراخيص الاستيراد حتى تجرى المبادلات التجارية بين الدول المتكاملة في سهولة وحرية ويسر ، وفضلا عن إلغاء التعريفة الجمركية بين الدول المتكاملة، فإنه يتعين عند إقامة تكامل اقتصادي، ضروري الاتفاق مقدما على وضع تعريفة جمركية موحدة على واردات الدول الأعضاء في التكامل إزاء العالم الخارجي.

* التكتل الاقتصادي: يعبر عن درجة معينة من التكامل الاقتصادي الذي يقوم بين مجموعة من الدول المتجانسة اقتصاديا وجغرافيا وتاريخيا...أي يمثل صورة من صور التكامل الاقتصادي،والتي تعبر عن مراحل للتكامل الاقتصادي.

_إلغاء القيود على حركات عناصر الإنتاج : ويقصد به إلغاء القيود التي تحول دون انتقال رؤوس الأموال والأشخاص بين الدول المتكاملة وتطبيق اتفاقيات بينها لتوحيد الأجور، وإلغاء النظم والقوانين التي تؤدي إلى التمييز في الجنسية بين رعايا الدول المتكاملة، والمقصود بإلغاء القيود على حركة الأشخاص هنا هو فتح أبواب الهجرة بين الدول المتكاملة أمام الأفراد بحيث يتمكن الأفراد في أي دولة من الدول الأعضاء في التكامل الهجرة إلى الدول الأخرى والخروج منها في سعيهم وراء فرص العمل المناسبة وفي طلبهم للأجور المرتفعة.

أما فيما يتعلق بإلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال، فالمقصود بها هنا هو إلغاء كافة التدابير والإجراءات والقيود التي تحول دون دخول رؤوس الأموال الحدود الإقليمية للدول المتكاملة أوخروجها منها، وذلك بهدف تشجيع استثمار رؤوس الأموال هذه إقليميا في مجالات الإنتاج، والبيع والتسويق وغيرها من المجالات التي تعمل على زيادة الإنتاج وتوسع من دائرة التجارة بين الدول الأعضاء في التكامل.

_تنسيق السياسة الاقتصادية : أي ضرورة التنسيق بين سياسات الدول الأعضاء في النواحي المالية والنقدية، ففي النواحي المالية يتعين توحيد أسعار الضرائب، وتنسيق اللوائح التي تنظمها بين كافة دول التكامل .وهذا تسهيلا لحركة رؤوس الأموال المعدة للاستثمار بين بلد وآخر، والى تسهيل مبادلات السلع، وفي النواحي النقدية يتعين تثبيت أسعار الصرف بين عملات الدول الأعضاء في التكامل وإباحة حرية التحويل بينها.

2.1.1.أشكال التكامل الاقتصادي

تختلف أشكال التكامل الاقتصادي تبعا لاختلاف الدرجة التي يبلغها اندماج اقتصاديات الدول المتكاملة، وتتمثل هذه الأشكال فيما يلي:

1.2.1.1. منطقة التجارة الحرة : ويتم الاتفاق في هذا الشكل على إلغاء مختلف القيود الجمركية على حركة السلع والخدمات فيما بين الدول الأعضاء في المنطقة، مع احتفاظ كل دولة بتعريفتها الجمركية تجاه الدول خارج التكامل. ومثال عن منطقة التجارة الحرة **"النافتا"** المكونة من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك سنة 1993.

2.2.1.1. الاتحاد الجمركي : يعتبر الاتحاد الجمركي المرحلة الثانية للتكامل الاقتصادي بحيث يتم إلغاء كل الحواجز والرسوم الجمركية فيما بين الدول الأعضاء ، ويضاف إلى ذلك أن الدول

الأعضاء تلتزم بتعريفة جمركية موحدة يتم تطبيقها اتجاه العالم الخارجي، وتوحيد السياسة التجارية لكل الأعضاء تجاه بقية العالم، ومن أمثلة الاتحاد الجمركي **"إتحاد البنلوكس"**الذي تم توقيعه في سنة 1946بين كل من بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ وتم تنفيذه سنة 1948.

3.2.1.1. السوق المشتركة : تمثل السوق المشتركة المرحلة الثالثة للتكامل الاقتصادي.حيث يتم فيها إضافة إلى إلغاء كل الحواجز والرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء، وتوحيد السياسة التجارية الخارجية ، وإلغاء القيود على حركة عوامل الإنتاج فيما بين الدول الأعضاء، ويتم مضاعفة الاستثمار، وزيادة كفاءة استخدام عناصر الإنتاج ومعدلات نمو الإنتاج في ظل تنسيق السياسات المالية بما فيها الضريبية، والنقدية والإنتاجية وغيرها [3]ص28 .ومن أشهر أمثلة السوق المشتركة، السوق الأوربية المشتركة التي تعتبر من الأوائل، وأنشأت بمقتضى معاهدة روما في 25مارس 1958بين الدول(فرنسا، ألمانيا الغربية، إيطاليا، بلجيكا، لكسمبورغ). ثم انضمت إليها فيما بعد كل من بريطانيا وايرلندا والدنمارك في عام1983، واليونـان في عام1987، وانضمت أخيرا كلا من إسبانيا والبرتغال في عام 1985 ليصبح عدد الدول الأعضاء في منطقة السوق المشتركة 12 دولة أوروبية.[8]ص20

4.2.1.1.الاتحاد الاقتصادي : يعتبر الاتحاد الاقتصادي أرقى درجة في السوق المشتركة، حيث يتضمن كافة إجراءات السوق المشتركة، كما يتضمن أيضا توحيد المؤسسات الاقتصادية وتنسيق السياسات الاقتصادية فيما بين كل الدول الاتحاد. بالإضافة إلى هذه المرحلة يتم إنشاء سلطة عليا فوق القومية، يكون لها الحق في اتخاذ القرارات اللازمة للأعضاء، مع المضي قدما نحو الاتجاه للإقامة إطار للإتحاد السياسي وتحقيق الوحدة الاقتصادية الكاملة.ومنه يصبح من الضروري طرح مسألة إقامة ما يسمى بالوحدة النقدية، وبالتالي الوصول إلى التعامل بعملة واحدة [3]ص29، ومن تجارب الاتحاد الاقتصادي، تجربة الاتحاد الأوربي قبل وصوله إلى التكامل الاقتصادي.

5.2.1.1. التكامل الاقتصادي التام أو الاندماج الاقتصادي : يمثل الاندماج المرحلة الأخيرة التي يمكن أن يصل إليها أي مشروع للتكامل الاقتصادي، ويتم بلوغ هذه المرحلة مرورا بما سبق من المراحل والأشكال، من توحيد السياسات الاقتصادية كافة وإيجاد سلطة إقليمية عليا وكذلك إيجاد عملة موحدة وهذا من خلال توحيد السياسات النقدية ووجود سلطة نقدية تتولى مسؤولية إدارة العملة المشتركة(بنك مركزي اتحادي).

وبإتباع المراحل السابقة الذكر للتكامل الاقتصادي، يتحقق التكامل الاقتصادي الكامل أو التام وهو أخر درجة يمكن أن يصل إليها مشروع للتكامل الاقتصادي، إذ يتضمن كذلك إضافة للمراحل الأخرى وجوب أن تقوم كل دولة عضو في تقليص سلطاتها التنفيذية الذاتية أوخضوعها في كثير من المجالات للسلطة الإقليمية العليا.وهذا ما يعني أن التكامل الاقتصادي التام أو الاندماج الاقتصادي، لا يحتاج إلى خطوات محدودة للوصول إلى وحدة سياسية فعلية.[9]ص20

ويمكن أن نعبر عن مراحل التكامل الاقتصادي من خلال الجدول رقم 01 التالي:

جدول رقم 01:أشكال التكامل الاقتصادي [10]ص158

شكل التكامل	ملامح التكامل				
	إزالة الحواجز الجمركية والقيود الكمية على التجارة بين الأعضاء	رسوم جمركية خارجية موحدة تجاه الخارج	حرية تحرك عوامل الانتاج(القوى العاملة ورؤوس الأموال)	تنسيق السياسات الاقتصادية (النقدية، المالية...)	توحيد السياسات الاقتصادية للأعضاء
منطقة التجارة الحرة	X				
الاتحاد الجمركي	X	X			
السوق المشتركة	X	X	X		
اتحاد اقتصادي	X	X	X	X	
تكامل اقتصادي	X	X	X	X	X

3.1.1.مزايا وأهداف التكامل الاقتصادي

هناك العديد من المزايا والأهداف المتوقعة من التكامل الاقتصادي بين الدول النامية، بمكن إيجازها فيما يلي:

- يمكن التكامل الاقتصادي الدول النامية من تحقيق الإنتاج ذي الوفرات الاقتصادية، وذلك لأن التنوع في اقتصاديات الدول النامية لا يتأتى إلا من خلال التنوع الصناعي، حيث أن الصناعة سوف تؤدي إلى زيادة الصادرات من السلع تامة الصنع وتقليل الاعتماد على المواد الخام، وأن تحقيق الوفرات الاقتصادية، يتوقف بدوره على طبيعة الإنتاج، فعلى سبيل المثال فإن السلع غير المعمرة والاستهلاكية تتطلب تكنولوجيا اقل ورأس مال أقل، من السلع الرأسمالية. [2]ص17

- يتيح التكامل الاقتصادي فرصا أوسع لإقامة المشروعات الكبيرة الحجم التي تتمتع بمزايا الإنتاج الكبير، باستجابة اتساع السوق المشتركة، ومنه تخفيض تكاليف الإنتاج لصالح الرفاه الاقتصادي للدول الأطراف في التكامل كما يساهم أيضا في التقليل من المخاطر في انعدام اليقين لدى المستثمرين والمنتجين داخل منطقة التكامل، ومنه تراجع حالة التردد في الإقبال على إنشاء المشاريع الاستثمارية والإنمائية، ومنه زيادة حجم الاستثماروالانتاج. [11]ص03

- تسهيل عملية التنمية الاقتصادية، حيث تصبح أسهل وأيسر، بعد قيام التكامل الاقتصادي، إذ أن الاستفادة من اتساع السوق، ووفرة عنصر العمل، تؤدي إلى خلق فرص جديدة تعمل على النهوض بالإنتاج والاستثمار والدخل والتشغيل، كما يؤدي التكامل إلى نوع من التنسيق فيما يتعلق بمشروعات التنمية الإقليمية.

- يساعد التكامل الاقتصادي على زيادة معدلات التوظيف، والتخفيض من حدة البطالة وما يترتب عنها من مشاكل اقتصادية واجتماعية، وهذا لكونه يعد من أنجح الحلول القصيرة الأجل للمشكلة السكانية، حيث يعمل على إعادة توزيع السكان في الدول المتكاملة بما يحقق قدرا اكبر من التناسب بين أعدادهم وبين حجم الموارد المتاحة، فيعجل بانتقال الفائض السكاني من دول الفائض إلى دول العجز، محققا بذلك انخفاضا في معدلات البطالة وزيادة في مستويات الإنتاج وتحسين في مستويات المعيشة في الدول المتكاملة. [10]ص304

- تغيير وتحسين معدلات التبادل الدولي لصالح دول التكامل الاقتصادي، حيث يمكن للدول المتكاملة الحصول على شروط أفضل للتجارة الدولية ومواجهة السوق العالمية، مما يكسبها مزايا أكبر من حيث شروط تعاملها مع الدول الأجنبية.

- بناء اقتصاد قوي يقلل من اعتماد المنطقة على الخارج، وبالتالي تقليل تبعية اقتصاد منطقة التكامل للتغيرات الاقتصادية والسياسية التي تحدث للاقتصاديات خارج هذه المنطقة ، فالتكامل الاقتصادي عندما يأخذ شكل الاتحاد الجمركي على الأقل، أو شكل السوق المشتركة، أو يصل إلى مرحلة الاندماج، فإن ذلك يعني زيادة معدل التبادل الاقتصادي بين دول التكامل وفي نفس الوقت يقلل من انفتاح المنطقة على الخارج. [3] ص25

هذا عن مزايا وأهداف التكامل الاقتصادي، فماذا عن الآثار الاقتصادية التي يتركها التكامل الاقتصادي بالنسبة للدول المكونة للتكامل؟

4.1.1.الآثار الاقتصادية للتكامل الاقتصادي

يترتب على التكامل الاقتصادي مجموعة من الآثار، نوجزها فيما يلي:

_ كلما كانت معدلات الضرائب والرسوم الجمركية عالية ،كلما تعاظم أثر التكامل على كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية، حيث أن ارتفاعها يعني وجود مؤسسات اقتصادية لايمكن أن يعيش دون حماية جمركية عالية،وذلك لارتفاع نفقات إنتاجها. [12] ص58

_ كلما قلت درجة التنافس (أي كلما كانت الدول المكونة للتكامل تنتج منتجات مختلفة)بين أعضاء التكامل كلما زادت مكاسب التكامل تدعيم كل دول التكامل.[12] ص58

_ اتساع السوق يؤدي إلى إقامة صناعات جديدة، أو زيادة حجم الصناعات القائمة، حيث أن الصناعات تحتاج إلى سوق لتصريف منتجاتها المختلفة، بالإضافة إلى فوائد التكامل الاقتصادي لا تتوقف عند الفوائد الاقتصادية فحسب، بل تكمن فوائده في تحقيق شكلا من أشكال الوحدة السياسية، مما يعطي الدول الأعضاء في التكامل أهمية على المستوى الدولي.[13] ص36

_ زيادة النشاط الاستثماري، وارتفاع معدلات النمو، وذلك بزيادة الاستثمارات في صناعات التصدير، وتشجيع رأس المال الأجنبي على الاستثمار المباشر في منطقة التكامل، إضافة لإقامة الفرصة للصناعات الناشئة للأتساع وإنشاء صناعات لم يكن ممكن إنشائها قبل التكامل بسبب ضيق

السوق، وما لكل ذلك من أثر في زيادة الموارد الطبيعية والاستهلاك، وهو ما ينعكس بدوره على فرص الاستثمار ومعدلات النمو الاقتصادي بالزيادة.[11] ص05

_ يؤدي التكامل الاقتصادي إلى ارتفاع مستوى الإنتاج، وإنشاء مشروعات ذات كفاءة إنتاجية عالية، مما يعمل هذا على رفع مستوى معيشة الإفراد في تلك الدول، ورفع مستوى رفاهيتهم، وهذا بسبب التخصص وانخفاض تكلفة الإنتاج مما يعطي ميزة نسبية في إنتاج سلعة ما من طرف إحدى الدول الأعضاء، وكنتيجة لذلك تقوم الدول الأعضاء الأخرى باستيراد السلعة بدل من أن تستوردها من الدول الخارجية.

_ زيادة التجارة البينية للدول الأعضاء في التكامل من خلال حدوث خلق للتجارة، أي عندما تقوم الدولة العضو في التكامل الإقليمي (مثلا دولة أ)بزيادة وارداتها من دولة شريك لها في التكامل (دولة ب)، وذلك دون تخفيض الواردات للدولة (أ) من باقي العالم الخارجي ، ويحدث ذلك بسبب إزالة التعريفات الجمركية بين الدول الأعضاء ، فمنتجات الدولة (ب) تصبح أرخص مما يؤدي إلى زيادة واردات الدولة (أ) من الدولة (ب)،ومنه نقول إن التكامل الاقتصادي ساعد على خلق التجارة.

_ زيادة خلق فرص العمالة وذلك يرجع إلى قيام، وخلق صناعة جديدة لم تكن موجودة من قبل، إلى جانب توسيع نطاق الصناعات التي كانت قبل قيام التكامل وهذه الصناعات تحتاج إلى الأيدي العاملة المدربة والمهرة،كما أنه في ظل التكامل ممكن انتقال فائض العمالة من الدول التي بها عدد يزيد عن احتياجاتها إلى الدول الأخرى، في نطاق التكامل، والتي تعاني من نقص في العمالة، وبشكل عام يعمل التكامل على القضاء على مشاكل البطالة، وانخفاض مستويات المعيشة، والتي ينجر عنها مشاكل اجتماعية، واقتصادية خطيرة. [13] ص38

_ يؤدي التكامل الاقتصادي إلى إحلال التبادل التجاري بين أطراف التكامل محل التبادل التجاري الخارجي مع الدول الأخرى، مما يعمل على تحسين مركز الدول المتكاملة في قدرتها على المساومة وتحقيق القوة التفاوضية للبلدان المتكاملة تجاه العالم الخارجي بسبب كبر حجم صادراتها، وواردتها، وبالتالي يمكن استيراد السلع الأجنبية بأسعار أقل وتصدير السلع الوطنية بأسعار أعلى، مما لو كانت كل دولة عضو تواجه الأسواق العالمية على إنفراد، الأمر الذي يهيئ الحصول على شروط أفضل لمبادلتها التجارية.

بالإضافة إلى الآثار الاقتصادية التي يمنحها التكامل الاقتصادي للدول المتكاملة، فإن التكامل الاقتصادي يمنح قوة سياسية وتفاوضية وعسكرية على الساحة الدولية، بسبب تقارب وجهات النظر، وتوحيد موقفها، وتمكنها من السيطرة على ثرواتها ومواردها الطبيعية واستغلالها، ومنع السيطرة الأجنبية عليها. كما يمكن تحقيق الاكتفاء الذاتي للدول المتكاملة.

2.1. نظرة كلية على الهيكل الاقتصادي العربي في مطلع الألفية الثالثة

يقع الوطن العربي في قلب العالم حيث يحتل موقع استراتيجي مهم، ممتدا من المحيط الأطلسي حتى الخليج العربي ومن بحر العرب جنوبا حتى تركيا والبحر الأبيض المتوسط شمالا، إذ له أهمية خاصة من الناحية الاقتصادية، يعد الوطن العربي حلقة وصل بين قارات أسيا وأفريقيا وأوربا، وينقسم إلى المناطق التالية : [14] ص110

- منطقة شبه الجزيرة العربية:والتي تضم كل من السعودية واليمن وعمان والإمارات وقطر والبحرين والكويت.

- منطقة الهلال الخصيب:وتضم كل من الأردن وسوريا ولبنان وفلسطين والعراق.

- منطقة المغرب العربي:وتضم كل من ليبيا وتونس والجزائر والمغرب الأقصى وموريتانيا والصحراء الغربية.

- منطقة وادي النيل:وتضم كل من مصر والسودان.

- منطقة القرن الإفريقي:وتضم كل من الصومال وجيبوتي.

وفي ضوء ذلك يمكن إلقاء نظرة إجمالية على الاقتصاد العربي من جوانب متعددة مثل السكان والمساحة، وهيكل العمالة ومستوى البطالة والناتج المحلي الإجمالي، وأوضاع القطاعات الرئيسية سواء القطاع الزراعي، أوالقطاع الصناعي أوالقطاع النفطي.

1.2.1.المساحة والسكان والقوى العاملة

يقع الوطن العربي في قارتي آسيا (23%من المساحة) وأفريقيا (77%من المساحة) ويبلغ طوله من الشرق إلى الغرب نحو7900كلم ومن الجنوب نحو4500كلم وتبلغ السواحل العربية 22828 كلم، ويمتد الوطن العربي من مضيق جبل طارق شمالا، إلى نهر السينغال جنوبا في أقصى امتداد له

في أفريقيا، ومن جبال زاغروس وطوروس شمالا إلى المحيط الهندي جنوبا في أقصى امتداد له في أقصى امتداد له في آسيا. [14] ص110

1.1.2.1.المساحة والسكان

تبلغ المساحة الكلية للعالم العربي في مجموعه إلى 1.4مليار هكتار، أي ما يعادل 14.2مليون كيلو متر مربع، وإذا استثنينا الصحراء الغربية فيبلغ المجموع الكلي لمساحة الدول في جامعة الدول العربية13.868.171 كلم مربع، وتمثل هذه النسبة من المساحة الكلية للعالم بحوالي 10.2%.(أنظر الملحق 1-1).

وقدر عدد السكان الوطن العربي 310مليون نسمة سنة 2005، يشكلون حوالي5%من سكان العالم، ويقدر معدل النمو المتوسط لسكان الدول العربية بنحو 2.02%، حيث قدر معدل النمو السكاني في العالم. 16% ومعدل الدول المتقدمة 0.8%والدول النامية1.8%خلال الفترة 1975-2005[15] ص30 . وهذا حسب تقديرات عام 2005 (أنظر الملحق(1-2)).

ومن أهم ما يلاحظ في(الملحق(1-2))الخاص ببعض المؤشرات الخاصة بالمساحة في الوطن العربي ما يأتي:

_ أن مصر تمثل الدولة الأولى الأكبر حجما من حيث عدد السكان في الوطن العربي.

_ أن معظم سكان الوطن العربي يتواجدون في ثمان دول، وهي بالإضافة إلى مصر، السودان، المغرب، الجزائر، العراق، سوريا ، اليمن، السعودية، رغم أن هذه الدول غير متماثلة، أي أنها تختلف في البعض منها عن البعض الأخر، حيث أن العراق والجزائر والسعودية من الدول النفطية في حين أن بقية هذه الدول، وبالذات السودان والمغرب واليمن ليست كذلك، وهوالأمرالذي ينعكس على دور السكان، واستخدامهم وعيشهم وما إلى ذلك، حيث يشكل السكان في هذه المجموعة وبالذات النفطية ثلاث أرباع سكان الوطن العربي تقريبا، وهي دول يمكن وصفها بأنها دول ضمن الحالات المتوسطة للدول من حيث الحجم السكاني فيها رغم تباينها حتى في الحجم السكاني هذا.

_ أن بقية الدول العربية التي يزيد عددها عن العشرة دول، لايزيد عدد سكانها عن 10% ، وهوما يعني أن أكثر من نصف عدد الدول العربية لايشكل سكانها سوى اقل من سدس السكان في الوطن العربي، وهذا ما يجعلها دول صغيرة من حيث عدد السكان وهي تتمتع بقدرات، وإمكانات، وموارد مهمة بل ضخمة في بعضها، كما هو الحال في الكويت والإمارات.

وتتميز التركيبة السكانية للدول العربية باتساع قاعدتها الفنية، إذ تقدر نسبة الفئة العمرية دون 15سنة بنحو 38.1%من إجمالي السكان، وتشكل الفئة العمرية (15-65سنة) أكثر من نصف إجمالي السكان في جميع الدول العربية، وما نسبته3.5%للفئة العربية الأكثر من 65سنة. والجدول التالي يوضح توزيع سكان البلاد العربية حسب الفئة العمرية.

جدول رقم 02:توزيع سكان البلاد العربية حسب الفئات العمرية لسنة 2005[15] ص12

الـفـئـة	الـنـسبـة
14 -0	%38.1
65 -15	%58.4
65 فما فوق	%3.5

2.1.2.1.القوى العاملة والبطالة العربية

وتمثل القوى العاملة في الدول العربية في عام 2004 نحو36.8%من إجمالي السكان، وتتقارب معدلات هذه الفئة من معدلات الأقاليم الرئيسية في العالم، ويتسم معدل نمو القوى العاملة في جميع الدول العربية بالارتفاع حيث بلغ المتوسط العربي لهذا المعدل حوالي 3.2% خلال الفترة1995-2004، وسجل كل من الأردن والإمارات والجزائر وسوريا والصومال والعراق وعمان والكويت واليمن أعلى معدلات نمو للقوى العاملة بين الدول العربية، تراوحت بين 3.5%و9.8%، ومن المتوقع أن يستمر نمو معدل القوى العاملة في الدول العربية في الارتفاع لعدة عقود قادمة، نتيجة لتأثير النمو السكاني المرتفع في العقود السابقة.[16] ص139

ويقدر عدد الذين يعملون في قطاع الزراعة في عام 2004 نحو 28.9% من إجمالي القوى العاملة العربية وفي قطاع الصناعة نحو16.9%، وفي قطاع الخدمات بنحو 54.2%حسب تقرير الاقتصادي العربي الموحد2006، وتقدر حصة النساء من إجمالي القوى العاملة في الدول العربية بحوالي 31%ولا تزال الدول العربية كمجموعة تسجل أدنى معدلات لمشاركة المرأة في سوق العمل من بين الأقاليم الرئيسية في العالم.

وتتوفرالاقتصادات العربية بصورة عامة على تعداد سكاني هائل يضم قوة عمل شبابية مهنية وجامعية متخصصة، إلا أنها تعاني من البطالة بشتى أنواعها، فعلى مستوى كل دولة نجد أن قطاع

عريض يعمل خارج الدورة الاقتصادية النظامية، أو يهاجر إلى دول أخرى، وبالتالي همشت الفعالية في استخدام المورد البشري أو تم هدره، مع أن الاستثمار في الموارد البشرية اقل أنواع الاستثمار تكلفة وأطولها فترة في الانجاز، حيث أن الفائض المهدر يستغل من طرف الدول المصنعة، في حين دول أخرى تعاني من العجز وتستقبل عمالة من دول غير عربية.[17] ص14

وتعتبر البطالة في الوطن العربي من أهم التحديات التي تواجهها الدول العربية، فقد ذكر منتدى دافوس الاقتصادي العالمي* في العام 2005 أن نسبة البطالة بالدول العربية بلغت نحو15%، وأن عدد العاطلين عن العمل قد يبلغ 80 مليون شخص عام 2013.[18]

وفي"المنتدى الاستراتيجي العربي"الذي عقد في **"دبي"** أن على صناع القرار في العالم العربي التخطيط لتوفير100مليون فرصة عمل بحلول سنة2020، فقد توقع **"إبراهيم قويدر"** المدير العام لمنظمة العمل العربية في جلسة خصصت لـ "أسواق العمل العربية عام 2020 الزيادة السكانية وحرب الكفاءات" أن يصل عدد العرب إلى 488 مليون نسمة سنة 2020 ومع نسبة الشباب 53 بالمائة، وأوضح أن "تقديرات واقعية تشير إلى انه في كل عام هناك في الوطن العربي ثلاثة ملايين و400 آلف شاب يبلغون سن العمل"، وأضاف يبلغ حجم القوى العاملة في الوطن العربي حاليا 120 مليون نسمة ومع الزيادة السكانية سيبلغ 220 مليون نسمة سنة 2020، وهذا يتطابق مع أرقام المؤسسات والمنظمات الدولية التي تقول اننا في حاجة إلى توفير مابين 80 إلى 100 مليون فرصة عمل خلال هذه الفترة الزمنية [19] ص14، ولا شك أن هذه المعدلات يمكن أن تنخفض لو اكتملت مراحل التكامل الاقتصادي العربي وتم تفعيل العمل الاقتصادي العربي المشترك في الألفية الثالثة.

2.2.1. المؤشرات الكلية عن أداء الاقتصاد العربي

سنحاول أن نتعرف عن مؤشرات أداء الاقتصاد العربي وتحليله وفقا للمعطيات والاحصاءيات المتوفرة لدينا من خلال العناصر التالية:

1.2.2.1. الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات النمو

1.1.2.2.1. الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية

* منتدى دافوس الاقتصادي العالمي: مؤسس هذا المنتدى هو كلاوس شواب ، أصله ألماني ويحمل الجنسية السويسرية ، و دافوس DAVOS هي مدينة صغيرة أو قرية بالأحرى , تقع قرب سلسلة جبال الألب السويسرية، وتحتضن سنويا للملتقى الاقتصادي العالمي ، ويحضر أعمال منتدى دافوس رؤساء دول وحكومات ووزراء مالية ومحافظو بنوك مركزية ورؤساء مجالس إدارة مؤسسات عالمية كبرى .

بلغ الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية في عام 2005 حوالي 1.066 مليار دولار،محققا بذلك ولأول مرة قيمة تتجاوز تريليون دولار، وبلغ معدل النمو بالأسعار الجارية حوالي 21.4% مقارنة بنحو 17.8% في عام2004 ، ويمثل هذا المعدل أكثر من ضعف معدل النمو السنوي المسجل خلال السنوات الخمس الماضية ويعزى هذا النمو أساسا إلى ارتفاع عائدات صادرات النفط من 195.1 مليار في عام 2004 إلى 281.1 مليار عام 2005. محققة بذلك معدل نمو بحوالي 44 % [15] ص16 . أنظر الملحق (1-3).

وتشير التقديرات الأولية إلى أن الناتج المحلي الإجمالي للبلدان العربية لن تقل عن 1300 مليار دولار عام 2006، مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي سنة 2005، وهذا في ظل ارتفاع متوسط سعر برميل النفط إلى أكثر من 61 دولار في العام نفسه.[20] ص ص201-202

2.1.2.2.1. معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي للدول العربية

وأما بالنسبة لنمو الناتج المحلي الإجمالي في عام 2005 المقدر بالأسعار الثابتة وبالعملات الوطنية، فقد حققت ثمان دول معدلات نمو حقيقية في عام 2005 تزيد عن معدلات النمو المحقق في العام السابق، بينما انخفض المعدل في ذلك العام بمقارنة العام السابق في باقي الدول، وتراوح معدل النمو الحقيقي في عام 2005بين 8.2% و5% في عشر دول عربية. هي الإمارات والسودان والبحرين والسعودية وقطر وليبيا وموريتانيا والجزائر وتونس والأردن بينما تراوح معدل النمو الحقيقي بين4.6% و3.2% في ست دول، هي مصر و سورية واليمن وعمان والكويت وجيبوتي، وبلغ معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي 1.6% في المغرب مقارنة بمعدل 4.2% في العام السابق بسبب تأثر الاقتصادي بتراجع النمو الحقيقي للناتج المحلي، في لبنان 0.5%.مقارنة بمعدل 6% في العام السابق بسبب النمو المتواضع على مستوى كافة القطاعات. الجدول رقم (3) يوضح ذلك.

جدول رقم 03:معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية(في المائة) [20] ص ص212-213

الدولة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	المعدل المقدر لعام 2006(سبتمبر)
مصر	5.4	3.5	3.2	3.1	4.1	4.9	5.6
الجزائر	2.2	2.6	4.7	6.9	5.2	5.3	4.9
جيبوتي	0.5	2	2.6	3.2	3	3.2	4.2
موريتانيا	1.9	2.9	1.1	5.6	5.2	5.4	14.1
المغرب	1	6.3	3.2	5.5	4.2	1.7	8.3
السودان	8.4	6.2	6.4	4.9	5.2	7.9	12.1
تونس	4.7	4.9	1.7	5.6	6	4.2	5.8
البحرين	5.2	4.6	5.2	7.2	5.4	6.9	7.1
الأردن	4.3	5.3	5.8	4.2	8.4	7.2	6
الكويت	4.7	0.7	5.1	13.4	6.2	8.5	6.2
لبنان	1.2	4.2	2.9	5	6	1	3.2-
ليبيا	1.1	4.5	3.3	9.1	4.6	3.5	5
عمان	5.5	7.5	2.6	2	5.6	6.7	7.1
قطر	9.1	4.5	7.3	5.9	11.2	6.5	6.7
السعودية	4.9	0.5	0.1	7.7	5.3	6.6	5.8
سوريا	2.3	3.7	3.7	1	3.1	2.9	3.2
الإمارات	12.4	1.7	2.6	11.9	9.7	8.5	11.5
اليمن	4.4	4.6	3.9	3.1	2.6	3.8	3.9
جزر القمر	1.4	3.3	4.1	2.5	0.5_	4.2	1.2

وحسب تقديرات صندوق النقد الدولي ، فإن البلدان العربية قد حققت معدلات نمو معتدلة أو جيدة في عام 2006، في ظل ارتفاع أسعار النفط لمستويات قياسية، وربما يكون العراق الذي لا تتوفر بيانات موثوق بها عنه، هو الاستثناء من هذه القاعدة في ظل الاحتلال الأمريكي والمشاكل التي يعاني

منها، أما البلدان المستوردة للنفط مثل تونس والمغرب والأردن، فإنها حققت هي الأخرى معدلات نمو جيدة في عام2006، وذلك في ظل تحسن العوامل الداخلية المحفزة للنمو، أما لبنان هو الاستثناء من حالة النمو العامة للاقتصاديات العربية، حيث تعرض اقتصاده لحالة من الركود العميق بسبب العدوان الإسرائيلي عليه في صيف 2006.

ومن الممكن أن تستمر معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي للاقتصاديات العربية المنتجة والمصدرة للنفط عند مستويات مرتفعة، كتلك التي حققتها في السنوات الأخيرة في ظل ارتفاع أسعار النفط، ولكن ذلك لن يؤدي إلى تطوير تلك الاقتصاديات، وجعلها قادرة على النمو الذاتي المستمر، إلا إذا تم وضع خطط عملية وواقعية لتوظيف إيرادات النفط داخل الاقتصاديات المصدرة للنفط من أجل إقامة مشروعات صناعية وخدمية وزراعية قادرة على تلبية الاحتياجات الاجتماعية لتلك البلدان من السلع، والخدمات، وقادرة على المنافسة في الأسواق الدولية.

2.2.2.1.متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

لعل التعرف على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي العربي له دلالة كبيرة، حيث يكشف عن مدى التفاوت الشاسع بين الدول العربية، ويعتبر متوسط الفرد من أهم مؤشرات قياس تقدم أو تخلف بلدما، إذ هناك ارتباط بين انخفاض الدخل وعقبات النمو الاقتصادي، فكلما كانت مستويات الدخول شديدة الانخفاض، كلما ازدادت المشاكل التي تعترض النمو الاقتصادي، ويتباين متوسط نصيب الفرد بشكل كبير بين الدول العربية، إذ استمر في الارتفاع للعام الثاني على التوالي، حيث يقدر بحوالي3.558دولارا في عام2005 مقارنة بحوالي 2.992 دولار في عام 2004، وذلك نتيجة نمو الناتج المحلي الإجمالي في غالبية الدول العربية، بمعدلات تفوق بكثير معدلات النمو السنوي للسكان.

ومن خلال الجدول رقم04 يلاحظ أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يقل عن1.000دولار في كل من موريتانيا واليمن والسودان وجيبوتي، وما بين 1.134دولار لكل من العراق ومصر وسورية والمغرب، ويزيد عن ذلك بالنسبة لبقية الدول العربية، ومع ذلك فإن ارتفاع نصيب الفرد من الناتج الوطني الإجمالي في كل من قطر والكويت لايعكس بالضرورة مظاهر الحداثة والتطور إذ أنها لازالت تعاني من مظاهر التخلف، كما أنها تعتمد على سلعة وحدية هي النفط مما يجعلها تتخبط دوما في مشاكل التبعية الصناعية.

وهذا يعني أن الدول العربية تقع ضمن المناطق الأكثر فقرا في العالم، حيث يصل متوسط نصيب الفرد فيها من الدخل عن47.5%من نظيره العالمي.[20] ص 212

جدول رقم 04 :متوسط نصيب الفرد من الناتج الإجمالي بالأسعار الجارية[15] ص 20

(دولار أمريكي)

الدول/ السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005
قطر	28.784	27.023	28.393	32.777	41.976	53.345
الكويت	21.719	19.939	19.968	21.937	24.342	32.541
الإمارات	16.927	15.562	16.128	19.250	22.409	28.177
البحرين	12.493	1.2105	12.751	14.057	15.794	18.413
السعودية	9.247	8.754	8.795	9.761	11.112	13.412
عمان	8.269	8.048	8.008	9.305	10.256	12.249
ليبيا	6.130	5.141	3.389	3.945	4.982	6.280
لبنان	4.430	4.493	4.837	5.176	5.629	5.665
الجزائر	1.799	1.786	1.819	2.135	2.626	3.125
تونس	2.032	2.073	2.366	2.734	2.945	2.873
الأردن	1.736	1.803	1.880	1.950	2.130	2.322
سوريا	1.159	1.210	1.207	1.236	1.376	1.542
مصر	1.543	1.396	682	1.211	1.144	1.274
العراق	871	713	682	403	910	1.134
جيبوتي	813	818	820	839	863	893
السودان	421	462	510	581	655	831
اليمن	529	530	552	589	663	757
موريتانيا	355	405	402	472	521	650
المتوسط العام	2.497	2.371	2.374	2.598	2.992	3.558

3.2.2.1.الاستهلاك النهائي والاستثمار النهائي

1.3.2.2.1الاستهلاك النهائي

بلغ معدل نمو الاستهلاك النهائي للدول العربية بالأسعار الجارية حوالي11%.9 في عام2005، حيث ارتفع الاستهلاك العائلي الذي يمثل حولي42.7%من الناتج المحلي الإجمالي بمعدل نمو 11.6%في ذلك العام [15] ص26، بينما ارتفع الاستهلاك الحكومي الذي يشكل حوالي 17.1%من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية،بمعدل نمو 12.7%، ويعزى ارتفاع نسبة الاستهلاك النهائي إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى ارتفاع حصة الاستهلاك العائلي إلى الناتج خاصة في دول مثل السودان، جيبوتي، ولبنان، والأردن حيث تتجاوز نسبة الاستهلاك العائلي إلى الناتج الاجمالي75%، ويرجع ذلك إلى انخفاض مستويات الدخل في تلك الدول ومن ثم توجيه النسبة الغالبة منه للاستهلاك.

2.3.2.2.1.الاستثمار الإجمالي

بلغت نسبة الإنفاق الاستثماري إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية20.1% خلال عام2005 ، وسجلت أعلى نسبة استثمار في موريتانيا بنسبة50.6%وتليها قطر بنسبة35.5%، وذلك للاستثمارات الكثيرة في البنية التحتية وبعض القطاعات الحيوية مثل قطاع الاتصالات، وحققت الدول متنوعة الاقتصاديات نسبيا، مثل الأردن، الإمارات، تونس، لبنان، المغرب، واليمن معدلات أعلى من المتوسط العربي لنسبة الإنفاق الاستثماري إلى الناتج المحلي الإجمالي، أما بقية الدول فكانت هذه النسبة دون المتوسط العربي العام[15] ص27.والشكل التالي يبين توزيع الناتج المحلي الإجمالي حسب بنود الإنفاق. والشكل التالي يبين توزيع الناتج المحلي الإجمالي حسب بنود الإنفاق.

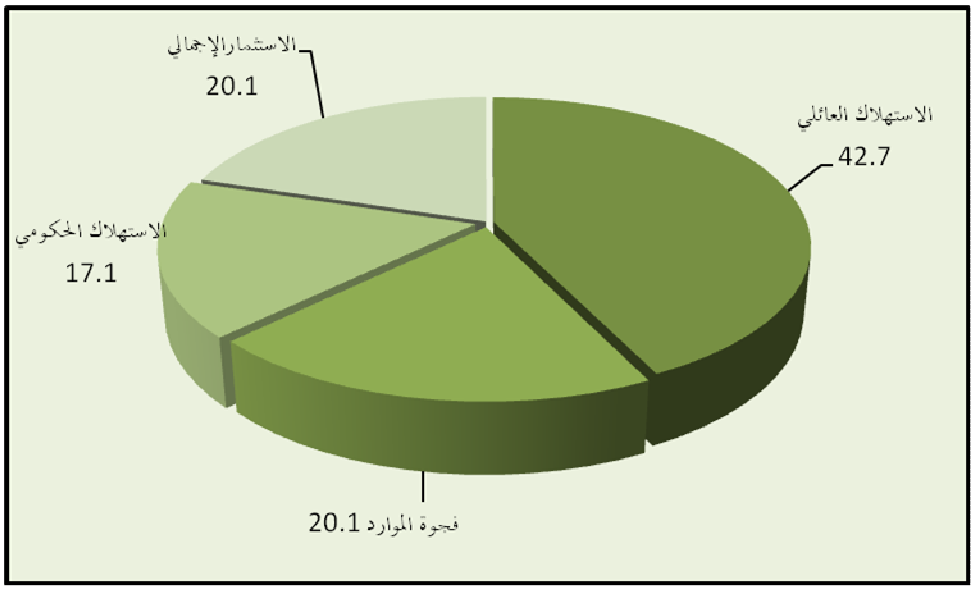

شكل رقم 01: توزيع الناتج المحلي الإجمالي حسب بنود الاتفاق [15] ص25

4.2.2.1. التجارة الدولية والتجارة البينية

1.4.2.2.1. التجارة الخارجية للدول العربية

نمت قيمة التجارة العربية الإجمالية بمعدل مرتفع عام 2005نتيجة للارتفاع الكبير في قيمة الصادرات النفطية العربية، في ضوء ارتفاع الأسعار العالمية وزيادة الدول العربية للكميات المصدرة فيه، وبذلك ارتفعت حصة الصادرات العربية في الصادرات العالمية، وبجانب التحسن في أداء الصادرات، ارتفعت أيضا الواردات العربية بمعدلات عالية في عام2005 في ضوء استمرار النمو الاقتصادي المرتفع وما ترتب عنه من زيادة الواردات لأغراض الاستثمار [15] ص139

ومن خلال الشكل رقم(1-2) المتعلق بالهيكل السلعي للتجارة العربية، نلاحظ أن فئة الوقود المعدني استأثرت بالحصة الكبرى في مكونات الصادرات العربية، تلتها المصنوعات والآلات ومعدات النقل، ثم المنتجات الكيماوية والأغذية والمشروبات واحتلت الآلات ومعدات النقل أعلى حصة في هيكل الواردات العربية، تلتها المصنوعات ثم الأغذية والمشروبات، أما فيما يخص قيمة التجارة الإجمالية، فقد أدى الارتفاع الكبير والمطرد في أسعار النفط الخام وزيادة حجم الصادرات النفطية العربية إلى زيادة قيمة الصادرات العربية الإجمالية من حوالي408مليار دولار في عام2004 إلى حوالي559مليار دولار في عام2005، أي بنمو نسبة 37.1%، وهو مايفوق نسبة النمو المتحققة في عام2004، وقد تجاوزت نسبة نمو الصادرات العربية بنسبة نمو الصادرات

العالمية التي بلغت12.5% في سنة 2005، مما أدى إلى ارتفاع حصة الصادرات العربية في الصادرات العالمية.

أما فيما يخص قيمة التجارة الإجمالية، فقد أدى الارتفاع الكبير في أسعار النفط الخام وزيادة حجم الصادرات النفطية العربية إلى زيادة قيمة الصادرات العربية الإجمالية من حوالي408مليار دولار في عام2004 إلى حوالي559مليار دولار في عام2005، أي بنمو نسبة 37.1%، وهو مايفوق نسبة النمو المتحققة في عام2004 ، وقد تجاوزت نسبة نمو الصادرات العربية بنسبة نمو الصادرات العالمية التي بلغت12.5%في عام2005، مما أدى إلى ارتفاع حصة الصادرات العربية في الصادرات العالمية.

أما الواردات العربية الإجمالية فقد ارتفعت من نحو258 مليار دولار في عام2004 الى314 مليار دولار في عام2005، وقد تراجعت نسبة زيادة الواردات العربية الإجمالية إلى 21.6 %في عام 2005 وذلك مما نسبته 30%في عام 2004، ويعزى استمرار النمو المرتفع نسبيا للواردات العربية إلى عدد من العوامل أبرزها زيادة النمو الاقتصادي وما ترتب عنه من زيادة الواردات لأغراض الاستثمار في عدد من الدول، وارتفاع فاتورة الواردات النفطية للدول العربية المستوردة للنفط وعلى الرغم من ذلك فقد شهدت حصة الواردات العربية في حصة الواردات العالمية زيادة طفيفة لتصل الى3%سنة 2005 . أنظر الملحق(1-4).

وارتفعت الصادرات والواردات العربية مع جميع الشركاء التجاريين الرئيسين عام 2005، فبالنسبة لاتجاه الصادرات العربية شهدت قيمة الصادرات العربية إلى الصين أعلى نسبة زيادة في قيمة الصادرات الدول العربية إلى شركائها التجاريين الرئيسين بلغت41.4%، وقد تبعها نمو الصادرات العربية بنسبة 37.2%مقارنة بنسبة 34.9%في عام2004، وجاءت بعد ذلك اليابان التي نمت الصادرات العربية إليها بنحو35.3%،كما تراجع نمو الصادرات العربية إلى الاتحاد الأوربي من نسبة40.4%في عام2004الى21.6%في عام2005. أنظر الملحق(1-5).

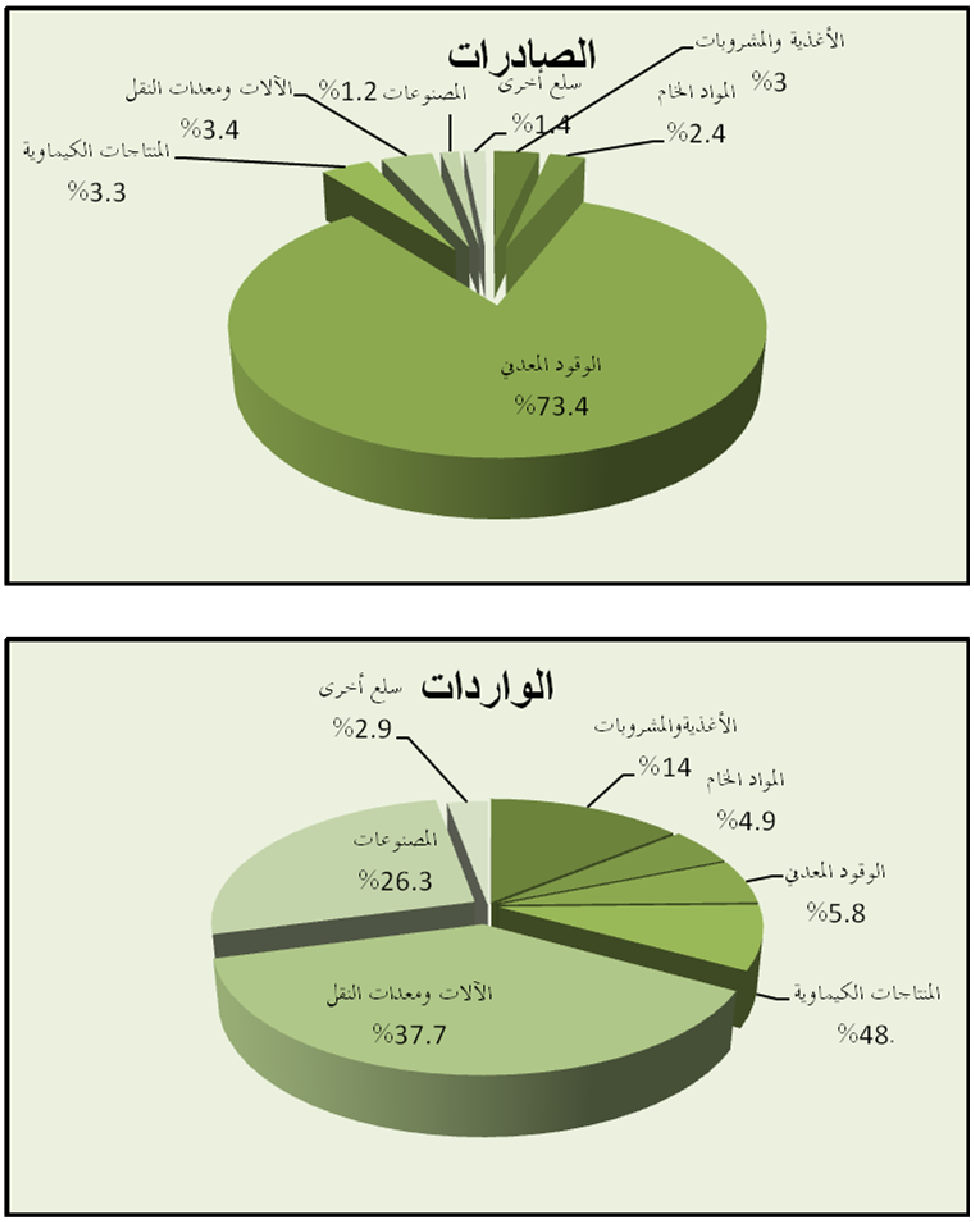

شكل رقم02: الهيكل السلعي للصادرات والواردات العربية الإجمالية 2005[15] ص23

وفي جانب حصص الشركاء التجاريين الرئيسين في الواردات العربية الإجمالية، فقد ارتفع معظمها بدرجات متفاوتة في عام 2005، حيث ازدادت حصة الاتحاد الأوربي من الواردات العربية الإجمالية من 43.4%في عام 2005، وواصلت حصة الواردات العربية من الصين في الواردات العربية الإجمالية في الارتفاع حيث بلغت 8.4%في عام 2005 مقارنة بحصة7.7%في عام2004، وازدادت حصة الولايات المتحدة الأمريكية الى9.7% من 9.1%خلال الفترة ذاتها، وبالمقابل فقد تراجعت حصة الواردات العربية من اليابان من6.3%في عام2004الى5.8%في عام 2005، وانخفضت حصة الواردات العربية من باقي دول العالم من12.1%الى9%خلال الفترة نفسها [15] ص ص 142-143. أنظر (الملحق(1-5)).

2.4.2.2.1. التجارة العربية البينية

بينت التقديرات الأولية أن قيمة التجارة البينية العربية حققت نمو ملحوظا وللعام الثاني على التوالي.حيث بلغت نسبة33.8%في عام 2005متجاوزا بشكل طفيف نسبة النمو المحققة في عام 2004، وقد تزامن هذا النمو المتميز مع تطبيق الإعفاءات الجمركية الكاملة على السلع العربية المتبادلة ضمن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مند مطلع 2005، وقد نمت قيمة الصادرات البينية العربية بنسبة33.2 % لتبلغ 45.3 مليار دولار، بينما ارتفعت قيمة الواردات البينية العربية بنسبة34.5 % لتصل إلى 38.9 مليار دولار. الجدول رقم(5) يوضح ذلك:

جدول رقم 05 : أداء التجارة البينية العربية2001-2005 [15] ص145

	القيمة (مليار دولار)					معدل التغير السنوي (%)				
	2001	2002	2003	2004	2005*	2001	2002	2003	2004	2005*
التجارة البينية(1)	17.1	20.7	23.5	31.5	42.1	8.0	20.7	13.7	33.6	33.8
الصادرات البينية	17.2	20.9	25.3	34.0	45.3	7.1	21.8	21.0	34.2	33.2
الواردات البينية	17.1	20.4	21.7	28.9	38.9	8.9	19.6	6.3	33.0	34.5

(1) ((الصادرات+الواردات)/2).

*** تقديرات أولية**

ويبين الشكل03 أدناه توزيع التجارة العربية البينية حسب الدول العربية لعام 2005إذ يشير الشكل إلى أن 12دولة عربية تسيطر على حوالي 88%من إجمالي التجارة العربية البينية، وتأتي المملكة العربية السعودية في طليعة هذه الدول بنسبة تتعدى21%، وتحتل الجمهورية العربية السورية المرتبة الثانية بنسبة 14%، بينما تحتل دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة الثالثة بما يقارب

13%، وتتراوح حصة كل من مصرو البحرين والعراق والأردن والكويت ولبنان وعمان وقطر واليمن مابين6.6%لمصر و3.1% لقطر في العام ذاته . [21] ص25

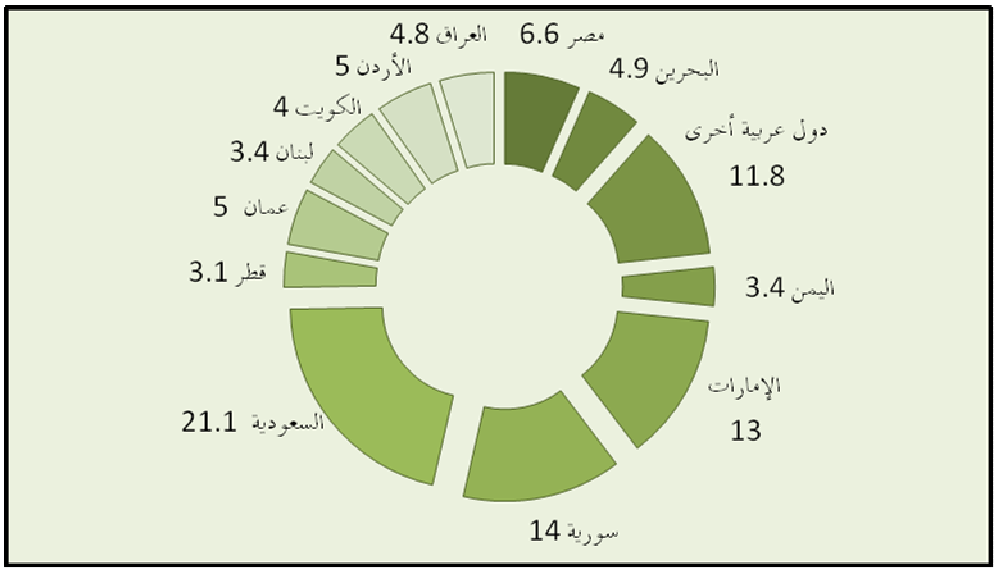

شكل رقم03:توزيع التجارة العربية البينية على الدول العربية في عام2005[21] ص25

5.2.2.1.الاحتياطات الخارجية للدول العربية والدين العام الخارجي

1.5.2.2.1.الاحتياطات الخارجية الرسمية

ارتفع إجمالي الاحتياطات الخارجية للدول العربية من 205.5مليار دولار في عام 2004 إلى 252.5مليار دولار في عام 2005 ، أي نسبة زيادة قدرها22.9%، وارتفعت بذلك تغطية الاحتياطات الخارجية الرسمية للدول العربية كمجموعة لوارداتها من9.6شهرا في عام2004الى9.9شهرا في عام 2005 [15] ص161، وقد واصلت الاحتياطات الخارجية الرسمية اتجاه تصاعدها السنوي المستمر، ويرجع ذلك إلى سياسات الإصلاح الاقتصادي التي طبقت في معظم الدول العربية، وتأتي هذه الزيادة في الاحتياطات الدولية للارتفاع الملحوظ لأسعار النفط وإنتاجه وما نجم عنه من تصاعد مستمر في فائض الموازين الجارية العربية خلال الأعوام القليلة الماضية، ومن ناحية أخرى فإنه فما يتعلق بتغطية الاحتياطات الدولية الرسمية للواردات تختلف من دولة عربية إلى أخرى. (أنظر الملحق(1-6)).

2.5.2.2.1.الدين العام الخارجي

انخفض إجمالي الدين العام الخارجي القائم في ذمة الدول العربية المقترضة، نسبة بلغت 3.3%حيث تراجع من 154.3 مليار دولار في عام 2004 إلى 149.2مليار دولار في عام 2005 ، ويعزى التراجع في المديونية الخارجية للدول العربية المقترضة إلى قيام بعضها بالسداد لبعض القروض المتعاقد عليها، خصوصا في الدول ذات مستوى المديونية المرتفع.

وهناك عدة معايير تقاس بها عبء الديون، ومن هذه المعايير: [22] ص52

_ نسبة إجمالي الدين إلى حجم الناتج المحلي الإجمالي.

_ معدل خدمة الدين ، ويقصد به نسبة مدفوعات كل من الأقساط والفوائد إلى متحصلات الصادرات.

_ نسبة الدين القائم إلى عوائد(أو متحصلات) الصادرات.

كلما ارتفع أي من هذه النسب الثلاثة كلما اعتبر عبء المديونية على الدول المعنية مرتفعا.

ومن أجل تسهيل المقارنة بين أوضاع المديونية الخارجية للدول المقترضة. فقد تم تقسيم الدول العربية إلى ثلاث مجموعات، وسوف نقتصر على مؤشر نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي لقياس عبء المديونية. فالدول العربية شأنها شأن بقية دول العالم عموما، تقرض وتقترض وإنما العبرة بالفارق بين الدائنين والمدينون .

وتجدر الإشارة إلى أن البنك الدولي يتبع هذا المعيار كأساس لنظام المعلومات لديه والخاص بتسجيل الدول المدينة ، وطبقا لهذا النظام (وباستثناء فلسطين وجمهورية جزر القمر) ، فإن الدول العربية المسجلة كدول ذات مديونية صافية هي ثلاث عشر دولة الأردن وتونس والجزائر وجيبوتي والسودان والصومال وعمان ولبنان ومصر والمغرب وموريتانيا واليمن [22] ص52، أما الدول ذات الدائينية الصافية فهي سبع دول، السعودية والإمارات والكويت والبحرين وقطر والعراق وليبيا، وهي دول مصدرة للنفط.وبناء عليه سوف نركز تحليل أوضاع المديونية العربية الثلاثة عشر المحددة كدول ذات مديونية صافية، الجدول(6)يوضح ذلك.

حيث تضم **المجموعة الأولى** الدول التي يعتبر عبء المديونية فيها معتدلا نسبيا، وتشمل عمان والجزائر وسورية والمغرب واليمن ومصر، حيث تقل نسبة الدين القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول عن 50%.

أما **المجموعة الثانية** فهي تضم الدول التي يعتبر عبء المديونية فيها مرتفعا، وتشمل الأردن وجيبوتي وتونس ولبنان، حيث تتراوح نسبة الدين القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول مابين50%و90%، وتتجاوز قيمة الدين العام الخارجي القائم لهذه الدول قيمة صادراتها من السلع والخدمات.

وفيما يخص **المجموعة الثالثة** الدول التي يعتبر عبء المديونية فيها عاليا ومتفاقما، وتشمل السودان وموريتانيا، حيث تزيد نسبة الدين القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول عن90%، كما تتجاوز قيمة الدين العام الخارجي القائم لهذه الدول مايزيد ضعف قيمة صادراتها من السلع والخدمات.

جدول رقم06: تصنيف الدول العربية المقترضة وفق عبء المديونية 2005 [15] ص163

(نسبة مئوية)

المجموعة والدولة	نسبة إجمالي الدين العام الخارجي القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي	نسبة الدين العام الخارجي القائم إلى الصادرات من السلع والخدمات	نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات
المجموعة الأولى	**23.2**	**54.8**	**9.5**
عمان	14.3	26.4	5.7
الجزائر	16.8	35.2	12.0
سورية	17.5	79.4	10.0
المغرب	23.9	51.8	5.5
اليمن	31.7	74.0	2.8
مصر	33.3	92.4	9.7
المجموعة الثانية	**71.2**	**133.8**	**16.3**
الأردن	56.0	109.1	9.1
جيبوتي	61.0	108.7	7.5
تونس	66.1	133.7	13.7
لبنان	87.0	147.1	23.1
المجموعة الثالثة	**97.6**	**548.5**	**8.0**
السودان	96.8	566.1	6.0
موريتانيا	110.1	391.7	26.2

ومن كل هذا يتضح، أن مؤشرات أداء الاقتصاد العربي في الألفية الثالثة تتفاوت من دولة إلى دولة عربية أخرى، فمستوى النمو الاقتصادي لايعكس مظاهر التنمية، فأغلب الدول العربية تعاني التخلف والتبعية الاقتصادية، باستثناء بعض الدول النفطية الخليجية التي تتمتع بفوائض مالية كبيرة، ومستويات جيدة لمتوسط نصيب الدخل الفردي من الناتج المحلي الإجمالي(قطر والكويت والإمارات

والسعودية)، في حين دول أخرى تعاني من عجز مالي وانخفاض في مستوى متوسط نصيب الدخل الفردي من الناتج المحلي الإجمالي (موريتانيا والسودان واليمن وجيبوتي).

3.2.1.الزراعة والصناعة في الوطن العربي

تعتبر الزراعة والصناعة من القطاعات الاقتصادية المهمة في كثير من الدول العربية، إذ يحتل القطاع الزراعي المركز الأول من حيث الأهمية، يليه القطاع الصناعي في المركز الثاني.

1.3.2.1.الزراعة في الوطن العربي

إن الزراعة العربية تحتل أهمية كبيرة بسبب كونها القطاع الرئيسي في معظم الدول العربية، إذا أنها تستوعب أكثر 28 %من إجمالي القوى العاملة كما أن المنتجات الزراعية تشكل احد العناصر الهامة في هيكل صادرات العديد من الدول العربية، حيث يقدر إجمالي مساحة الأرضي القابلة للزراعة في الدول العربية بحولي 197 مليون هكتار، تبلغ المساحة المستغلة منها في الزراعة نحو 69.6 مليون هكتار في عام2004، وتصنف هذه المساحة إلى أراضي زراعية موسمية بمساحة تقدر بحولى 61.7 مليون هكتار، وأراضي زراعية مستديمة بمساحة تقدر بمساحة 7.9 مليون هكتار،[15] ص43. كما أن الصادرات الزراعية تشكل النسبة المهمة من الصادرات العربية ، وخاصة إذا تم استثناء الصادرات النفطية التي تتحقق لدى الدول العربية.[23] ص119

وفيما يخص الناتج الزراعي العربي، فقد ارتفع إلى حوالي 71.4 مليار دولار في سنة 2005، محققا بذلك نسبة نمو 8.9% عن سنة 2004، ويعود النمو في الناتج الزراعي إلى تحسن أداء النشاط الزراعي في بعض الدول العربية(مصر و السعودية والسودان والمغرب وسوريا). [15] ص42

جدول رقم07: الناتج الزراعي في الدول العربية للفترة 2000-2005[15] ص42

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	معدل النمو 2005(%)
الناتج الزراعي (مليون دولار)	55.592	56.743	56.993	61.191	65.571	71.42	8.9
نسبة الناتج الزراعي إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	8.3	8.7	8.5	8.2	7.5	6.7	5.8
متوسط نصيب الناتج الزراعي (دولار)	207	206	203	213	216	231	

أما بالنسبة لمتوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي في عام 2005، فقد أدى نمو الناتج الزراعي بمعدل أعلى من معدل نمو السكان إلى ارتفاعه بنسبة6.9% ليبلغ حوالي 231 دولار مقارنة مع نسبة نمو قدرها 1.4%ومتوسط قدره 216 دولارا في العام السابق، ويتفاوت هذا المتوسط بين الدول العربية.

2.3.2.1.الصناعة في الوطن العربي

استمر أداء القطاع الصناعي في التحسن للعام الثالث على التوالي، نتيجة لزيادة إنتاج النفط وارتفاع أسعاره، وقد أدى ذلك إلى زيادة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي، فبالنسبة للقيمة المضافة للصناعة الاستخراجية* ، فقد سجلت ارتفاعا ملحوظا في عام 2005، ولا يزال إنتاج النفط الخام يمثل الجزء الأكبر من منتجات هذه الصناعة ويساهم بـ 38.8%بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي في الدول المصدرة الرئيسية للنفط.

* الصناعة الاستخراجية: يشمل هذا القطاع على المناجم.ويختص أساسا بعمليات الاستخراج والتحضير والمعالجة الإضافية للمواد الصلبة مثل الفحم والمعادن والخام،والسوائل كالنفط الخام،والغازات كالغاز الطبيعي.

أما بالنسبة للصناعة التحويلية*، فقد ارتفعت مساهمتها في الناتج الصناعي [15] ص61، وفضلا عن تدني حصة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي العربي مقارنة بالمتوسط العالمي، فإن هيكل الصناعة التحويلية في البلدان العربية يرتكز أساسا في صناعات اقل تقدما، وهو ما يظهر محدودية الصادرات عالية التقنية التي بلغت قيمتها نحو1413مليون دولار عام2004، بحسب بيانات البنك الدولي في تقريره عن مؤشرات التنمية في العالم2006 [20] ص208، وانخفاض حصة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي للبلدان العربية مؤشر على ضعف جهود تحقيق التحول الصناعي وضعف فعالية برامج إصلاح اقتصادات البلدان العربية حتى الآن.

ومن خلال الجدول رقم (8) نلاحظ إجمالي الناتج المحلي لقطاع الصناعة في عام 2005 يقدر بحوالي 517.8 مليار دولار، مقارنة مع 380.8 مليار دولار في العام السابق وبمعدل نمو قدره36%، وبلغت مساهمة الناتج الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية نحو 48.6%في عام2005 مقارنة بنسبة حوالي43.3%في عام2004ونسبة 39.9%في عام2003، ويعزى هذا التحسن إلى استمرار الزيادة في أسعار النفط والطلب العالمي عليه خصوصا في الصين والهند،الأمر الذي أدى إلى زيادة ناتج الصناعة الاستخراجية وإجمالي الناتج الصناعي للدول العربية كمجموعة.[15] ص61

** الصناعة التحويلية: يعني هذا القطاع بعمليات التصنيع التي تقوم بالتحويل الآلي أو الكيميائي لمواد عضوية إلى منتجات جديدة.سواء تم هذا العمل يدويا أو آليا.في مصنع أو بيت العامل،ويتضمن هذا القطاع عددا من الصناعات المختلفة كصناعة الغزل والنسيج والملابس والصناعات الغذائية والكيميائية.

جدول رقم08: قيمة الناتج الصناعي العربي (بالأسعار الجارية) [15] ص62

(مليار دولار ونسب مئوية)

السنة	الصناعة الإستخراجية			الصناعة التحويلية			إجمالي القطاع الصناعي		
	القيمة المضافة	معدل النمو السنوي(%)	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي*(%)	القيمة المضافة	معدل النمو السنوي(%)	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي*(%)	القيمة المضافة	معدل النمو السنوي(%)	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي*(%)
2000	208.9	59.0	31.1	71.2	3.7	10.6	280.1	40.0	41.7
2001	179.8	14.0-	27.6	71.3	0.1	10.9	251.1	10.4-	38.5
2002	180.7	0.5	27.1	73.9	3.7	11.1	254.6	1.4	38.1
2003	217.7	20.5	29.2	80.4	8.7	10.8	298.0	17.1	39.9
2004	289.1	32.8	32.9	91.7	14.0	10.4	380.8	27.8	43.3
2005	413.4	43.0	38.8	104.4	13.9	9.8	517.8	36.0	48.6

*النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق

4.2.1.النفط والغاز في الوطن العربي

يمكن اعتبار قطاع النفط والغاز ركيزة كبرى، يمكن أن تقوم عليها عملية إعادة بناء التكامل الاقتصادي العربي من جديد، وتعتبر صناعة النفط والغاز الطبيعي من أهم النشاطات التي يمكن أن تساهم في زيادة التعاون بين الدول العربية.

1.4.2.1.النفط العربي

يمثل النفط اليوم العنصر الوحيد الأوسع انتشارا في مجال التجارة الدولية، إذ يصدر ماقيمته 250 مليار دولار، أي أنه يمثل نحو 10% من مجمل العمليات التجارية الدولية، و40% من الاستهلاك العائلي الأساسي من الطاقة التجارية، وتمتلك الدول العربية احتياطات نفطية حيث بلغت667.4مليار برميل، أي تعادل59 %من إجمالي الاحتياطات العالمية من النفط [24]ص155 ، وبلغ إجمالي الإمدادات النفطية (نفط خام وسوائل الغاز الطبيعي) في عام 2005 حوالي 84.3 مليون برميل يومي (مليون ب/ي)، وهو معدل سنوي قياسي لإنتاج النفط في العالم، ومشكلا زيادة قدرها 1.2 مليون ب/ي مقارنة بعام 2004. [15] ص84

وتمكنت الدول العربية من رفع حصتها في السوق النفطية العالمية إلى 31.4 %مقارنة بنسبة29.4%في عام2004، ومن منظور مستقبلي، من المتوقع أن ترتفع الإمدادات العالمية من النفط من84.3مليون ب/ي عام 2005 إلى96.5مليون ب/ي عام 2010، أي بمعدل زيادة سنوية خلال الفترة يقدر بنحو2.7%، ومن المتوقع أن تساهم الدول العربية الأعضاء في أوبك بتوفير حوالي28.3 مليون ب/ي عام2010، لترتفع حصتها من إجمالي الإمدادات العالمية إلى 29.3%عام2010[15] ص85 ، والجدول رقم (9) يوضح حصة الدول العربية من إمدادات النفط العالمية.

جدول رقم09:حصة الدول العربية من إمدادات النفط العالمية(سيناريو الأساس) [15] ص84

(مليون ب/ي)

الدول	2005*	2010**
السعودية	9.4	14.0
الإمارات	2.5	3.3
الكويت	2.5	2.9
قطر	0.8	0.6
العراق	1.8	3.5
الجزائر	1.4	2.0
ليبيا	1.6	2.0
الدول العربية الأعضاء في أوبك	20.0	28.3
إجمالي دول أوبك	30.0	39.9
سوائل الغاز الطبيعي من أوبك	4.1	-
إجمالي الإمدادات من خارج أوبك	50.2	56.6
إجمالي العالم	84.3	96.5
نسبة الدول العربية الأعضاء في أوبك إلى العالم(%)	23.3	29.3

* منظمة أوبك، بيانات تقرير أوبك الشهري، أفريل2006.

** وزارة الطاقة الأمريكية، إدارة معلومات الطاقة ، بيانات تقرير آفاق الطاقة العالمية، جويلية2005.

2.4.2.1. الغاز الطبيعي العربي

تمتلك الدول العربية احتياطات من الغاز الطبيعي قدرها 53353مليار متر مكعب، تشكل نحو 29.3%من إجمالي احتياطات الغاز الطبيعي في العالم، أما إنتاج الغاز الطبيعي في الوطن العربي خلال الفترة(2000-2005) يظهر من خلال الجدول رقم(1-10)مايلي: [25] ص130

_ تعتبر الجزائر من أكبر الدول إنتاجا للغاز الطبيعي حيث بلغ حجم إنتاجها نحو 84.4 مليار متر مكعب عام2000 ، إلا أنه انخفض إلى نحو 82 مليار متر مكعب عام 2005.

_ تليها السعودية والإمارات العربية المتحدة، حيث بلغ حجم إنتاجهما على الترتيب نحو65.7، 45.8مليار متر مكعب عام 2005.

جدول رقم10: إنتاج الغاز الطبيعي في الدول العربية خلال الفترة(2000-2005) [15]

(مليار متر مكعب)

بيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الإمارات	38.4	39.4	43.4	44.8	45.8	45.8
البحرين	8.8	8.9	9.5	9.7	9.8	9.8
تونس	1.9	1.9	2.2	2.2	2.5	2.5
الجزائر	54.4	78.2	80.4	82.8	82.0	82.0
السعودية	49.8	53.7	57.3	60.1	62.7	65.7
سوريا	5.0	5.6	6.8	6.3	6.3	6.3
العراق	14.5	2.8	2.4	1.6	2.6	2.6
قطر	23.7	27.0	29.5	31.4	37.8	37.8
الكويت	9.6	9.5	8.0	9.1	9.7	9.7
ليبيا	5.4	6.2	6.2	6.4	7.0	7.0
مصر	20.0	24.5	26.5	29.7	33.1	33.1
الأردن	0.3	0.3	0.4	0.4	0.4	0.4
عمان	8.7	14.0	14.9	16.4	17.9	17.9
المغرب	0.0	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1
إجمالي الدول العربية	270.6	271.9	297.4	300.8	320.6	320.6

ومما تقدم ذكره نستنتج أن الدول العربية لها إمكانيات وقدرات كبيرة من مساحة شاسعة إلى سوق كبيرة ، أما فيما يخص مؤشرات أداء اقتصادها، فإنها تأثرت بالتطورات الاقتصادية الدولية والتي انعكست بشكل مباشر على اقتصادات الدول العربية، وهذا من خلال الآثار المترتبة على النمو الاقتصادي العالمي والتغيرات في أسعار النفط ، فقد كان للتطورات في سوق النفط العالمية أثر إيجابي على اقتصادات الدول العربية المصدرة للنفط، حيث حققت معدلات نمو جيدة جراء ارتفاع أسعار النفط وإنتاجه من جهة، غير أن ارتفاع أسعار النفط العالمية كان له تأثيراته السلبية على بعض الدول العربية المستوردة للنفط.

3.1. التأصيل التاريخي لمسيرة التكامل الاقتصادي العربي

إن فهم مسيرة الأمة العربية وتتبع مسيرتها التاريخية أمر ضروري، حيث عانت أغلب الدول العربية من ويلات الاستعمار الذي دمر اقتصادياتها ونهب خيراتها وقسمها إلى دويلات بعدما كانت مجتمعة حتى العهد العثماني، حيث كان هناك نوع من التكامل الاقتصادي بين الأقطار العربية في شكل اتحاد جمركي، وبعد تحقيق استقلالها السياسي أصبحت اقتصادياتها تابعة لاقتصاديات الدول الرأسمالية التي سيطرت عليها انجلترا وفرنسا.

ولكن تحقيق الاستقلال السياسي غير كاف بل يجب تحقيق استقلالها الاقتصادي، ولن يتحقق لها إلا بتضافر الجهود مجتمعة، وبدأت تظهر محاولات كثيرة لتدعيم العلاقات الاقتصادية العربية، بهدف حل المشكلات التي كانت تعاني منها دول المنطقة العربية خاصة في المجال الاقتصادي.

وسنتطرق في هذا المبحث إلى أهم المحاولات التي دخلت في إطار إقامة تكامل اقتصادي عربي بدءا من إنشاء جامعة الدول العربية إلى وقتنا الحاضر.

1.3.1. التعاون العربي من خلال الجامعة العربية

إن فكرة تأسيس جامعة الدول العربية تعود بالأساس إلى وزير خارجية بريطانية**"أنطوان إيدن"**الذي صرح في 1941 ، بان الحكومة البريطانية ليس لديها مانع من قيام أي مشروع إتحاد عربي حيث تم التفكير تاريخيا في التشاور المتعدد الأطراف منذ 1943 [26] ص88 ، مع مشروع إنشاء جامعة الدول العربية حيث كما قلنا أن بريطانيا وقفت على إنشاء الجامعة لغرض الحفاظ على مصالحها في المنطقة، وتراوحت المناقشات التي سبقت بروتوكول الإسكندرية في 7 أكتوبر بين البحث عن تماسك عربي والدفاع الصارم عن مصالح كل دولة .

لقد أفرزت الفترة التي تلت قيام الحرب العالمية الثانية توجها واضحا نحو التعاون والتكتل بين دول العالم عموما، حيث كانت محاولة الدول العربية رائدة في هذا المجال، وبدأ التوجه نحو التعاون والتكامل الاقتصادي العربي مع بروتوكول الإسكندرية الذي تم الاتفاق عليه سنة 1944 الذي مثل الأساس المهم لقيام جامعة الدول العربية.

وعلى أساس ما تضمنه البروتوكول اعتمد ميثاق جامعة الدول العربية في 1945/03/22 من قبل وفد كل من سوريا و الأردن والعراق والمملكة العربية السعودية، لبنان، مصر، اليمن وقد

انضمت الدول العربية الأخرى إلى هذا الميثاق في فترات زمنية مختلفة أولها ليبيا في 1953/02/03وآخرها جيبوتي 1977/09/04 [27] ص25، وبذلك تعتبر الدول العربية من الدول السباقة في التوجه نحو التعاون والتكتل وهذا يؤكد السبق التاريخي، بل والتوجه بين دول تشكل أمة واحدة هي الأمة العربية التي تعرضت إلى التجزئة والتمزق الاقتصادي، والسياسي عبر عصور طويلة كان فيها الاحتلال الأجنبي المباشر سببا فيها.

وقد تناولت المادة 2 أغراض جامعة الدول العربية، وأشارت إلى أن من أغراضها تعاون الدول المشتركة فيها تعاونا وثيقا بحسب نظم كل دول منها وأحوالها في الشؤون الاقتصادية والمالية ويدخل في ذلك التبادل التجاري والجمارك والعمل وأمور الزراعة والصناعة وكذلك التعاون في شؤون المواصلات ويدخل في ذلك السكك الحديدية والطرق والطيران والملاحة و البرق والبريد.

1.1.3.1. معاهدة الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية

وعلى اثر هزيمة الجيوش العربية في سنة 1948، وانعدام شعور العرب بالأمن العسكري قامت الجامعة العربية في 1950/06/07 بإبرام معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية، وقد ركزت هذه المعاهدة على الناحية الاقتصادية فقد نصت المادة السابعة على:" أنه استكمالا لأغراض هذه المعاهدة وما ترمي إليه من إشاعة الطمأنينة وتوفير الرفاهية في البلاد العربية ورفع مستوى المعيشة فيها تتعاون الدول المتعاقدة على النهوض باقتصاديات بلادها واستثمار مرافقها الطبيعية وتسهيل تبادل منتجاتها الوطنية والزراعية الصناعية وبوجه عام تنظيم نشاطها الاقتصادي وتنسيق وإبرام ما تقضيه الحال من اتفاقيات خاصة "، ونصت المادة الثامنة من المعاهدة إنشاء مجلس اقتصادي يتكون من وزراء الأقطار العربية المتعاقدة المختصة بالشؤون الاقتصادية أو من يمثلونهم، ليقترح على حكومات البلدان العربية مايراه كفيلا بتحقيق أهداف التعاون الاقتصادي العربي.[6] ص351

2.1.3.1. اتفاقية تسهيل التبادل التجاري والترانزيت (العبور) بين دول الجامعة العربية

لما تجسد هذا التعاون سنة 1953 في إبرام اتفاقية لتسهيل التبادل التجاري والترانزيت (العبور) بين دول جامعة الدول العربية وهم الأردن، العراق، السعودية، لبنان، مصر، ليبيا واليمن تتضمن هذه الاتفاقية جملة من الإعفاءات من الرسوم الجمركية وتهدف إلى إنشاء منطقة تجارة عربية حرة .

وتعد هذه الاتفاقية أول الاتفاقيات الجماعية المنظمة لمدخل تحرير التجارة بين الدول العربية وعلى أساس توفير معاملة تفضيلية من هذه الدول من خلال:

- إعفاء المنتجات الزراعية سواء كانت نباتية أو حيوانية والثروات الطبيعية من الرسوم الجمركية في حالة استيرادها بشرط أن تكون من منشأ في أحد الدول العربية المتعاقدة .

- إعفاء المنتجات الصناعية التي يكون منشأها أحد الدول العضوية في الاتفاقية من ريع ضريبة الاستيراد الجمركية التي تفرضها الدول عادة على استيرادها.

- عدم فرض أي رسوم داخل الدول المستوردة للسلع أعلاه تفوق ما يتم فرضه من رسوم على منتجاتها المحلية المماثلة أو على مواردها الأولية .

- توفير معاملة تفضيلية للدول المتفقة من حيث تراخيص الاستيراد والتصدير.

_ تسهيل حركة تجارة العبور(الترانزيت) عبر أراضي الدول المتعاقدة بكافة وسائل النقل ثم اتفاقية تسهيل المعاملات التجارية وانتقال رؤوس الأموال والتي عقدت سنة1953وحدد موعد سريانها سنة1954واستهدف العمل على تسهيل حركة المدفوعات المتصلة بالمعاملات التجارية وانتقال رؤوس الأموال.

3.1.3.1. اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية

غلب الطابع السياسي على إعداد مشروع الوحدة الاقتصادية العربية فقد اتخذت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية قرارها بتاريخ 1956/05/22 في دمشق توصي بموجبه الحكومات العربية بتأليف لجنة من الخبراء العرب تتولى إعداد مشروع كامل للوحدة الاقتصادية العربية، والخطوات التي يجب أن تتبع لتحقيقها، وطلبت أن تقدم لجنة الخبراء تقريرها إلى اللجنة السياسية في مدة لا تتجاوز أربعة أشهر، واجتمعت لجنة الخبراء الاقتصاديين العرب بـ"حمدون" بلبنان من 06الى 1956/08/22 وأعدت مشروع اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية، وبعد دراسة المشروع وإجراء بعض التعديلات عليه من قبل اللجنة، وأوصت اللجنة المجلس الاقتصادي بالموافقة على المشروع، فأقره المجلس على النحو التالي: " يقرر المجلس الموافقة على مشروعه اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية بين دول الجامعة العربية كما قدمته اللجنة الأولى، مع ملاحظة ما أبداه وفد لبنان من تحفظ في اللجنة وفي المجلس،كما يقرر المجلس إعادة المشروع إلى اللجنة السياسية للبت فيه من الناحية السياسية.[28] ص ص82-83

وتتضمن المادة الأولى من هذه الاتفاقية (مشروع الوحدة الاقتصادية) مايلي: [29] ص8

- حرية حركة الأشخاص رؤوس الأموال .
- حرية تبادل المنتجات العربية والأجنبية .
- حرية الإقامة والعمل وممارسة النشاط الاقتصادي.
- حرية عبور ومرور المنتجات.

ولتحقيق الوحدة الكاملة توصي المادة الثانية من المشروع بأن تعمل الدول الأعضاء على مايلي:

- تشكيل وخلق منطقة جمركية موحدة.
- توحيد أنظمة التجارة الخارجية والنقل والعبور .
- العقد المشترك لاتفاقيات التجارة واتفاقيات التجارة و اتفاقيات الدفع مع الدول الأجنبية الأخرى .
- تنسيق السياسات الزراعية والصناعية والتجارية .
- توحيد التشريعات الاقتصادية والاجتماعية (العمل والضمان الاجتماعي)
- توحيد التشريعات الضريبية والمالية والنقدية .

وبعدما تم الاتفاق على الوحدة الاقتصادية العربية في جانفي 1957، التي تمت من جانب عدد محدود من الدول العربية بعد مرور خمس سنوات على الأقل، فقد وافقت كل من مصر والمغرب والكويت في جوان1962، والعراق وسوريا في1962/12/09، واليمن في 1963/12/07دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في 1964/04/03.

ولكن لم يكن من السهل تطبيق هذه الاتفاقية بعد انتهاء من توقيعها ذلك أن كثيرا من العراقيل كانت تقف في طريق الوحدة واهم هذه العراقيل مايلي:[4] ص85

_ تعارض الأنظمة السياسية وتنوع الأنظمة الاقتصادية (الاشتراكية المصرية، الليبرالية اللبنانية و الأردنية النظام المختلط في العراق والسعودية).

_ تفاوت الدخول ففي مقابل البلدان النفطية الغنية كالسعودية، والكويت، والعراق، تتواجد بلدان فقيرة كمصر والأردن وبلاد وسيطة كسوريا .

_ تنوع البنيات الاقتصادية واختلاف البنيات النقدية، ذلك أن المنطقة كانت ترتبط بمناطق نقدية مختلفة فبعض العملات ارتبطت بالدولار وأخرى بالجنيه الإسترليني وهكذا.

وعلى الرغم من تماسك برنامج الاندماج الذي نصت عليه هذه الاتفاقية وبرغم أهدافها الحميدة، فقد تخلت الدول الأعضاء عنها في عام 1964، واتجهت إلى طريق آخر هو السوق المشتركة.

4.1.3.1. السوق العربية المشتركة

أصدر مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في عام 1964 القرارين رقم 17-19الخاصين بالسوق العربية المشتركة ووقع عليها أربع دول هي : مصر، العراق، الأردن، و سوريا، و قد كان الهدف من القرار رقم 17 هو العمل على إنشاء السوق العربية المشتركة، ولم يذهب هذا القرار أبعد من تكوين منطقة تجارة حرة، ثم التوجه نحو إقامة إتحاد جمركي، أما القرار رقم 19 فلقد كان الهدف منه العمل على توحيد الرسوم الجمركية في الدول الأعضاء ككل والعالم الخارجي.[3] ص71

وكانت أهداف السوق العربية المشتركة تتمثل في :

_ حرية انتقال الأشخاص.

_ حرية الإقامة والعمل وممارسة النشاط الاقتصادي.

_ حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية و الأجنبية حرية النقل والعبور.

وقد رسمت الناحية التنظيمية للسوق العربية إطارا يحدد نمط السياسات التجارة بين أطرافها ويركز هذا الإطار على إلغاء القيود التعريفية التي يتم فرضها على السلع عند انسيابها من دول إلى أخرى داخل حدود السوق, وتعمل سياسات السوق على إزالة القيود التعريفية على واردات الدول العضو من الدول الأخرى داخل السوق, وكذلك النظر إلى كل الإجراءات التي ينتج عنها نفس الأثر الناتج عن التعريفة الجمركية، ولم يهدف القرار 17 في الواقع سوى إلى تكوين منطقة تبادل حرة والتوجه نحو إتحاد جمركي.[4] ص86

وقد حققت السوق العربية المشتركة بعض التقدم، من حيث الالتزام بتقيد ما نصت عليه، رغم ضعف ما تحقق من توسع المبادلات بين الأعضاء في السوق، إلا أنه اتفاقية السوق لم تحقق الكثير من أهدافها، وكانت النتائج المتحققة في الواقع أقل بكثير من الطموح التي تضمنته الاتفاقية، وذلك بسبب المعوقات التي تفترض العمل العربي المشترك عموما، ولأسباب خاصة تتصل بالسوق، ومنها عدم وجود أجهزة متخصصة لإدارة السوق وتنفيذ الاتفاقية.[3] ص76

وقد تعثرت السوق العربية، وواجهتها عدة عقبات حالت دون تحقيقها، ومنها مايلي: [28] ص ص192-194

ـ أن دول السوق لم تستطع أن تجد تنسيقا حقيقيا وجادا بين خططها الاقتصادية.

ـ ظلت التشريعات التجارية والنقدية والمالية غير موحدة أو منسقة، الأمر الذي يحد من إمكانيات قيام منطقة للتجارة الحرة التي استهدف قرار السوق تحقيقها, وعدم تنفيذ اتفاق إتحاد المدفوعات العربي.

ـ عدم إزالة القيود الكمية والإدارية على التجارة بين دول السوق وتباين النظم الاقتصادية العربية وسيادة التخطيط المركزي لاقتصاديات كل من سوريا والعراق ومصر.

ـ ضعف القابلية التصديرية لدى السوق, والتشابه السلعي في مكونات تجارتها وتقارب جهودها التنموية الذي حال دون زيادة التبادل التجاري بينها.

ـ اختلاف هياكل التكلفة مما جعل بعض الدول تقوم بحماية بضاعتها ذات التكلفة المرتفعة, واللجوء للقيود الإدارية لحمايتها .

ـ من الصعوبات التي واجهت تحرير التبادل التجاري، خلال فترة السبعينات بين الدول الأعضاء التي تأخذ بنظام التخطيط المركزي و القطاع العام اختلاف أسعار البيع للاستهلاك الداخلي فيها عن أسعار التصدير.

ـ قيام بعض الدول أعضاء السوق بتنظيف السلع المستوردة إلى ضرورية وشبه كمالية وكمالية و اختلاف وجهات النظر بين الدول الأعضاء حول أسس هذا التصنيف, مما يترتب عنه تطبيق نطاق السلع المستوردة بين دول السوق.

ـ تخطيط الاستيراد من الخارج بوضع له ميزانية نقدية يحدد فيها المواد المستوردة وقيمتها بالنقد الأجنبي وهذا ما نتج عنه منع استيراد بعض المواد من الدول الأعضاء التي تندرج ضمن الميزانية.

ـ هناك عدة أسباب إدارية ومالية وفنية عرقلت تنفيذ قرار السوق، من بينها انعدام التدابير التي يمكن اتخذتها تجاه الدول الأطراف التي تتهاون في تنفيذ أحكام السوق أو تخالفها .

وفي 1968/05/19 صدر القرار رقم 531 بتكليف مجلس الوحدة الاقتصادية العربية إحدى لجانها الفنية بدراسة إقامة مشاريع صناعية عربية برؤوس أموال عربية مشتركة على أساس احتياجات السوق العربية المشتركة [6] ص369 ، لأن المشروعات المشتركة هي مدخل أساسي للتكامل الاقتصادي العربي .

5.1.3.1. اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية

تم عقد اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية في سنة1981، وتم التوقيع عليها من قبل إحدى وعشرين دولة عربية، وتهدف إلى الإعفاء الكامل من الرسوم والقيود على السلع الزراعية والحيوانية والمواد الخام المعدنية وغير المعدنية، كما تم تصنيف المنتجات الصناعية وفقا لقوائم تحدد لاحقا ضمن مفاوضات جماعية[4] ص87، ودخلت حيز التنفيذ عام1983بعد مصادقة أكثر من ست دول عربية عليها، وكانت من أهم المبادئ التي قامت عليها الاتفاقية مايلي:[30]

ـ الربط بين الجوانب الإنتاجية والتبادلية والخدمية والتدرج الانتقالي في تحرير التبادل التجاري من القيود والرسوم المفروضة.

ـ التوزيع العادل للمنافع والتكاليف بين أطراف العلاقات التبادلية.

ـ توفير عدد من الحوافز المالية وغيرها لتسيير تنفيذ أحكام الاتفاقية في مجالات الإنتاج والتبادل والخدمات ، واستعداد اللجوء إلى العقوبات الاقتصادية بالنسبة للمخالفات الوطنية.

بالإضافة إلى إنشاء سوق سلعية عربية مشتركة لعدد من السلع ، ويجري انتقاؤها سنويا وفقا لأولويات وضوابط (مثل حجم الإنتاج والتبادل والطبيعة الإستراتيجية للسلع ومنتوجات المشاريع ونسبة المكون العربي فيها والأهمية التصديرية ومدى خدمة التكامل الاقتصادي). [31] ص28

وبالإضافة إلى هذه الاتفاقيات، تم عقد العديد من الاتفاقيات الاقتصادية الأخرى منها ما وجد طريقه إلى التحقق على أرض الواقع، ومنها تعثر ولم يجد طريقه إلى التنفيذ، ومن بينها العديد من القرارات التي نصت على تشكيل اتحادات في كل المجالات، وهذه الاتحادات العربية النوعية المتخصصة والمنظمات العربية المتخصصة والمجالس الوزارية المتخصصة موضحة في الملحق رقم (1-7).

2.3.1.تجارب التكامل الاقتصاد العربي على المستوى الفرعي

تتمثل تجارب التكامل الاقتصادي العربي على المستوى الفرعي في مجلس التعاون الخليجي، وإتحاد المغرب العربي، ومجلس التعاون الخليجي.

1.2.3.1.مجلس التعاون الخليجي

لقد ظهرت فكرة إنشاء مجلس التعاون الخليجي لدول مجلس التعاون الخليجي في مؤتمر القمة الخليجية الذي عقد على هامش القمة الإسلامية في الطائف، حيث لأول مرة تم الاتفاق مبدئيا على قيام المجلس على أساس مشاركة الدول الست وهي الإمارات، والبحرين، والسعودية، وقطر، وسلطنة عمان، والكويت [32] ص110، وبعد عدة اجتماعات تم الإعلان رسميا على مجلس التعاون الخليجي في مؤتمر القمة الخليجية بأبوظبي في25ماي 1981، الذي جمع رؤساء كل من الإمارات العربية، البحرين، قطر، السعودية، سلطنة عمان، والكويت، وتم الاتفاق على صيغة تعاونية في جميع الميادين بين الدول السابقة [33]

1.1.2.3.1.أهداف المجلس: وتتمثل أهداف مجلس التعاون الأساسية في مايلي: [33] ص112

_ تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولا إلى وحدتها.

_ تعميق الروابط والصلات، وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات.

_ وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين.

_ وضع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والثروات المائية والحيوانية وإنشاء مراكز بحوث علمية وإقامة مشاريع مشتركة وتشجيع تعاون القطاع الخاص بما يعود بالخير على شعوبها.

ولقد أوصى"مشروع الإطار العام لإستراتيجية التنمية والتكامل لدول مجلس التعاون"الذي أقره قادة دول المجلس في قمة أبو ظبي1987م، ضرورة تطوير مجلس التعاون من خلال انتقال مرحلة التعاون إلى مرحلة الاندماج ليصبح المجلس شكلا من أشكال الاتحاد الذي يتمتع بسيادة إقليمية موحدة قادرة على أنجاز القرار المناسب من أجل مواجهة التحديات التي تواجه المنطقة.

2.1.2.3.1.الهيكل التنظيمي لمجلس التعاون: نتناول فيما يلي دراسة تشكيلات وصلاحيات الأجهزة الرئيسية لمجلس التعاون:[33]

أ_المجلس الأعلى : وهو السلطة العليا لمجلس التعاون، ويتكون من رؤساء الدول الأعضاء ، ورئاسته دورية حسب الترتيب الهجائي لأسماء الدول، ويجتمع في دورة عادية مرة كل سنة، ويجوز

عقد دورات استثنائية بناء على دعوة أي دولة عضو، وتأييد عضو أخر، ويعتبر انعقاد المجلس صحيحا إذا حضر ثلثا الأعضاء الذين يتمتع كل منهم بصوت واحد، وتصدر قراراته في المسائل الموضوعية بإجماع الدول الأعضاء الحاضرة المشتركة في التصويت وفي المسائل الإجرائية بالأغلبية، يتبع المجلس هيئتان هما:

_ الهيئة الاستشارية المكونة من ثلاثين عضو على أساس خمس أعضاء من كل دولة عضو، يتم اختيارهم من ذوي الخبرة والكفاءة لمدة ثلاث سنوات، وذلك لدراسة مايحال إليهم من مواضيع من المجلس الأعلى.

_ هيئة تسوية المنازعات:وهي هيئة يشكلها المجلس الأعلى في كل حالة حسب طبيعة الخلاف.

ب_المجلس الوزاري:يتكون المجلس الوزاري من وزراء خارجية الدول الأعضاء، أو من ينوب عنهم من الوزراء، أو تكون رئاسته للدولة التي تولت رئاسة الدورة العادية الأخيرة للمجلس، ويعقد هذا المجلس الأعلى اجتماعاته مرة كل ثلاث أشهر، وتماثل إجراءات التصويت فيه نظيرتها في المجلس الأعلى، وتشمل اختصاصات المجلس الوزاري مايلي:

_ اقتراح السياسات ووضع التوصيات الهادفة لتطوير التعاون بين الدول الأعضاء.

_ العمل على تشجيع وتنسيق الأنشطة القائمة بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات.

_ يضطلع المجلس بمهمة التهيئة لاجتماعات المجلس الأعلى وإعداد جدول أعماله.

ج_الأمانة العامة:تتألف الأمانة العامة لمجلس التعاون من:

_ الأمين العام الذي يعينه المجلس الأعلى لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.

_خمسة أمناء مساعدين للشؤون الاقتصادية والسياسية والعسكرية والأمنية والإنسانية والبيئية، ورئيس بعثة مجلس التعاون الخليجي في بروكسل، ويعينهم المجلس الوزاري بترشيح من الأمين العام، لمدة3سنوات قابلة للتجديد.

_مدراء عامون لقطاعات الأمانة العامة وبقية الموظفين، ويتم تعينهم من قبل الأمين العام.

3.1.2.3.1.اقتصاديات مجلس التعاون

تتميز دول مجلس التعاون الخليجي بنفس المقومات في البنية الاقتصادية،حيث تمتلك مساحات شاسعة من الصحاري الغنية بالنفط،وتتراكم لديها فوائض مالية ناتجة عن الإيرادات النفطية حيث يسهم النفط بحوالي الثلث في إجمالي الناتج المحلي وبحوالي الثلاث أربع في الإيرادات الحكومية والصادرات السنوية، مع العلم أن السعودية هي أكبر بلد مصدر للنفط في العالم، وشهدت بلدان مجلس التعاون الخليجي عام آخر من النمو القوي في 2007 خلال الطفرة النفطية،بفضل استمرار ارتفاع السلع النفطية وغير النفطية، وفي ظل نمو اقتصادي عالمي قوي، يتوقع أن يرتفع الطلب العالمي على النفط، كما يتوقع أن يبقى متوسط سعر سلة الأوبك المرجعية عند مستوى مرتفع طوال العام.[34] ص3

وتتنبأ الوكالة الدولية للطاقة أنه بحلول عام2020سيرتفع الطلب العالمي على الطاقة بنحو نصف مستواه الحالي مع بقاء حصة النفط تمثل40%، وبذلك سيظل هو الوقود المسيطر بينما سترتفع حصة الغاز من 23% تقريبا إلى ماياهز26% [35] ص34، وتستخدم مجلس التعاون الخليجي أسعار صرف مثبتة بالدولار، حيث بقيت مستقرة على مدار أكثر من عقدين، وقد اتجهت أسعار الفائدة الاسمية نحو التقارب بحيث أصبحت جميعها متشابهة في المنطقة، كما بقي معدل التضخم متدنيا تراوح بين نسبة -1و3% خلال السنوات الأخيرة، وتتمتع كافة دول مجلس التعاون الخليجي بأنظمة مالية سليمة بينما يجري العمل تدريجيا على تنسيق النظم الاحترازية والرقابة على القطاع المصرفي [36] ص297

ومن خلال الجدول رقم 11نتعرف على بعض المؤشرات الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي.

جدول رقم 11:بعض المؤشرات الاقتصادية لمجلس التعاون الخليجي في سنة2005[15]

البلد	المساحة كم^2	عدد السكان بالألف نسمة	الناتج الداخلي الخام بالمليون دولار	نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام بالدولار	معدل التضخم (نسبة مئوية)
السعودية	2000000	23079	309.531	13.412	0.7
البحرين	707	727	13.381	18.413	2.6
الإمارات	83600	4105	133.583	28.177	6.2
الكويت	17818	2991	80.781	32.541	4.1
عمان	17818	2509	30.733	12.249	1.1
قطر	309500	796	42.463	53.345	3.0
المجموع	2423052	34207	579.691	.....	....

4.1.2.3.1.الانجازات الرئيسية لدول مجلس التعاون الخليجي

وتتمثل أهم الانجازات فيمايلي: [33]

_المواطنة الاقتصادية:وضع برنامج زمني للوصول إلى السوق الخليجية المشتركة في عام2007.

_تشجيع التبادل التجاري (قيام الاتحاد الجمركي).

_الاتحاد النقدي:تبني برنامج زمني محدد لتحقيق الاتحاد النقدي والوصول إلى العملة الموحدة في عام 2010 ، وفق جدول زمني أقرته قمة مسقط (ديسمبر2001).

_إبرام الاتفاقية الاقتصادية بين دول المجلس لعام2001.

_تبني استراتيجيات وسياسات عامة لتكون منطلقا للسياسات الوطنية في الدول الأعضاء.

_توحيد القوانين والأنظمة والإجراءات في المجالات الاقتصادية.

_بناء المؤسسات الخليجية المشتركة بغية تأكيد التعاون الفني والاقتصادي بين دول المجلس وخفض النفقات.

_تنسيق المواقف على الساحة الاقتصادية الدولية، خاصة مع المجموعات الاقتصادية كالاتحاد الأوربي والصين.

2.2.3.1. مجلس التعاون العربي

تم إنشاء مجلس التعاون العربي في نفس الفترة التي أنشئ فيها اتحاد المغرب العربي وذلك في1988/02/16، في قمة بغداد، يضم المجلس أربع دول هي الأردن،العراق،مصر،اليمن، إلا أن هذا التكامل لم يلبث طويلا ليفقد جدواه بسبب الاجتياح العراقي الكويتي في 1990/08/02، وانهيار النظام العرقي قي2003/03/21.[37] ص186

1.2.2.3.1.أهداف مجلس التعاون العربي:وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي:[38] ص155

_ التنسيق والتكامل والتعاون والتضامن تدريجيا في مختلف النواحي الاقتصادية والمالية والصناعية والزراعية...، وتنظيم العمل والنقل.

_ تشجيع الاستثمارات والمشروعات المشتركة.

_ السعي إلى إقامة سوق مشتركة.

_ توثيق الروابط بين مواطني الدول وتعزيز العمل العربي المشترك.

2.2.2.3.1.الهيكل التنظيمي لمجلس التعاون العربي

لقد وضع مجلس التعاون العربي ثلاث هيئات لتسهر على تحقيق أهدافه، وهي:[37] ص187

1.2.2.2.3.1 الهيئة العليا: وهي أعلى سلطة في المجلس حيث تتكون من رؤساء الدول الأعضاء، تجتمع هذه الهيئة مرة في كل سنة بصورة عادية، كان من المقرر إن تكون مهامها رسم السياسيات العليا للمجلس، واتخاذ القرارات اللازمة بشأن التوصيات التي تقدمها الهيئة الوزارية، كما تقوم بتعيين الأمين العام للمجلس وقبول انضمام أعضاء جدد وتعديل اتفاقية تأسيس المجلس، ومتابعة التقدم الحاصل في تنفيذ الإجراءات المتعلقة بالتنسيق والتعاون المتفق عليه.

2.2.2.2.3.1 .الهيئة الوزارية: تتشكل من رؤساء حكومات الدول الأعضاء أو ممثليهم، حيث تجتمع هذه الهيئة كل ستة أشهر، واهم اختصاصاتها دراسة الشؤون والقضايا المتعلقة بالمسائل التي يكلفها بها مجلس التعاون، وتقدم الخطط والتوصيات والمقترحات إلى الهيئة العليا والمتعلقة بتحقيق

أهداف المجلس، كما تقوم بإقرار وتعديل الأنظمة الإدارية والمالية للأمانة العامة، ومناقشة وإقرار موازنة الأمانة العامة وإعداد مشروع جدول أعمال الهيئة العليا.

3.2.2.2.3.1. الأمانة العامة للمجلس: حدد مقرها في عمان، يرأسها أمين عام تعينه الهيئة العليا لمدة سنتين قابلة للتجديد مرتين على الأكثر، وتتولى المهام التالية:

- متابعة تفنيد قرارات الهيئة العليا وقرارات الهيئة الوزارية.

- تقوم بإعداد التقارير اللازمة عن عمل المجلس لعرضها على الهيئة الوزارية والهيئة العليا.

- تقوم باقتراح الأنظمة الإدارية والمالية للأمانة العامة، وتعيين موظفي الأمانة العامة وإنهاء مهامهم.

ونبقى أن نقول أن تجربة دول مجلس التعاون الخليجي تظل أنجح تجارب التكامل الاقتصادي العربي، ويمكن أن ننظر إلى المجلس على أنه خطوة رائدة في محاولات التكامل العربي، عكس المشروعات الأخرى التي طرحت للتكامل لم تتجاوز الوثائق الأساسية لها إلى الواقع العملي.

وفي الأخير، نستطيع القول أن التجمعات العربية التي ذكرنها متمسكة بالإطار القومي، وهذا على نطاق جامعة الدول العربية وفي إطار أهدافها الموضوعية، وبالفعل نجد بعد قيام هذه التكتلات، أن الدوائر الاقتصادية في جامعة الدول العربية مازالت تعمل كالسابق، بل إن اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي الذي جرى في القاهرة في1990، يحمل دلالة كافية على أن انتعاشا جديدا قد حل بالعمل الاقتصادي العربي المشترك.

3.3.1.منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى

تختلف منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى، عن برامج واتفاقيات التعاون العربي الاقتصادي السابقة، كونها حققت برنامجا تنفيذيا يحدد الواجبات على الدول العربية منذ البداية، كما أنها تميزت ببرنامج زمني يحدد الالتزامات.

1.3.3.1.قرار الإنشاء

أصدرت القمة العربية في اجتماعها بالقاهرة (21-1996/06/23) قرارا بتكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي باتخاذ مايلزم نحو الإسراع في إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وفقا لبرنامج عمل وجدول زمني يتم الاتفاق عليه، حيث تم إصدار القرار رقم1317خلال

الدورة العادية رقم 59بتاريخ1997/02/19 وتم الاتفاق على إزالة الحواجز التجارية بين الدول الاثنى عشر، ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في أول جانفي1998، على أن تلغي جميع الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء في 2007.

2.3.3.1.أهداف منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى [39]

_ تنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية مابين الدول العربية وبعضها البعض.

_ تعزيز المكاسب الاقتصادية المشتركة للدول العربية.

_ الحفاظ على المصالح الاقتصادية للدول العربية.

_ الاستفادة من التغيرات في نظام التجارة العالمية.

_ تنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية مع العالم الخارجي.

_ وضع الأساس لقيام تكتل اقتصادي عربي تكون له مكانته على الساحة الاقتصادية العالمية.

3.3.3.1.خطوات البرنامج التنفيذي لإقامة منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى

تتضمن البرنامج عدة خطوات على النحو التالي:

_ يتم تحرير كافة السلع العربية، الزراعية، والحيوانية، والمنجمية وفقاً لأسلوب التحرير المتدرج بنسب سنوية متساوية (10% سنويا) للرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل بداية من 1998/1/1، ولمدة عشر سنوات تنتهي في 31 /2007/12، مع ملاحظة أن الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل التي ينطبق عليها التحرير المتدرج هي المطبقة في كل دولة في 1998/1/1، وإذا تم تخفيضها بعد هذا التاريخ في أي دولة فإن الرسوم المخفضة تحل محل الرسوم المطبقة في 1998/1/1.

_ تحديد مواسم إنتاج لعدد من السلع الزراعية لا تتمتع فيها هذه السلع بالتخفيض المتدرج، على أن ينتهي العمل بهذا التحديد في موعد أقصاه تاريخ الانتهاء من تنفيذ البرنامج، وأن يتم إدراج هذه السلع في جدول زمني زراعي عربي مشترك.

_ لا تسرى أحكام هذا البرنامج على المنتجات، والمواد المحظور استيرادها، أو تداولها، أو استخدامها لأسباب دينية أو أمنية أو بيئية، أو صحية أو لقواعد الحجر الزراعي البيطري.

_ لا تخضع السلع العربية التي يتم تبادلها في إطار البرنامج إلى أية قيود غير جمركية تحت أي مسمى كان ، وتُعرَّف القيود الغير الجمركية بأنها كافة التدابير والإجراءات التي قد تتخذها الدولة الطرف للتحكم في الواردات لغير الأغراض التنظيمية والإحصائية، وتشمل على وجه الخصوص القيود الكمية والنقدية والإدارية التي تفرض على الاستيراد.

_ لأغراض تطبيق البرنامج التنفيذي يشترط لكي تكون السلعة عربية، أن تتوافر فيها قواعد المنشأة التي يقررها المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وقد تقرر العمل بقواعد المنشأ العامة التي اقرها المجلس فيما بعد في الدورة (60) بقرار رقم 1336 بتاريخ 1997/9/17، وذلك لحين الانتهاء من إعداد قواعد المنشأ التفصيلية للسلع العربية.

_ أن تتعهد الدول الأطراف بتطبيق مبدأ الشفافية في تطبيق البرنامج التنفيذي، والالتزام بكافة المعلومات المطلوبة لحسن التطبيق، وأن يتم تشكيل لجنة لتسوية المنازعات المتعلقة بتطبيق الاتفاقية والبرنامج التنفيذي ، إضافة إلى منح الدول العربية الأقل نمواً معاملة تفضيلية خاصة في إطار البرنامج على أن تتقدم الدولة بطلب إلى المجلس يتضمن طبيعة المعاملة التفضيلية المطلوبة والفترة الزمنية، (وتعتبر السودان وجيبوتي وجزر القمر والصومال واليمن وموريتانيا وفلسطين دولاً أقل نمواً).

_ التشاور بين الدول الأطراف حول الأنشطة التالية: الخدمات وبالذات المرتبطة بالتجارة، والتعاون التكنولوجي والبحث العلمي، وتنسيق النظم والتشريعات والسياسات التجارية، وحماية حقوق الملكية الفكرية.

_ تتكون آلية المتابعة والتنفيذ وفض المنازعات من المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وهو جهاز الإشراف تعاونه أجهزة تنفيذية هي: لجنة التنفيذ والمتابعة، ولجنة المفاوضات التجارية، ولجنة قواعد المنشأ العربية، والأمانة الفنية.

4.3.3.1.الدول المنظمة إلى منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى

وبلغ عدد الدول التي أنظمت لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى 17دولة عربية، وتشمل كل من:المملكة الأردنية الهاشمية، الإمارات العربية المتحدة، مملكة البحرين، الجمهورية التونسية ، المملكة العربية السعودية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية العراق، سلطنة عمان، قطر، الكويت، لبنان، الجماهيرية الليبية، جمهورية مصر العربية، المملكة المغربية، السودان، فلسطين، اليمن، وذلك بعد إيداعها لهيكل التعريفة الجمركية الساري لديها حتى1997/12/31م، وموافقة

مجلس وزارتها على البرنامج التنفيذي، أما بالنسبة للدول التي لا تزال بصدد الانضمام وهي جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية، جيبوتي، الصومال، جزر القمر، والجدول رقم(12) يوضح إجراءات الدول لعضوية وتنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

جدول رقم12:إجراءات الدول لعضوية وتنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (2007/5/1) [40]

الدولة	إجراءات العضوية		إجراءات التنفيذ الجمركية						الإجراءات المرتبطة بقواعد المنشأ العربية			
	عضوية الاتفاقية	قرار الجهة الرسمية	إيداع هيكل التعريفة	إبلاغ المنافذ الجمركية بتطبيق التخفيض 10% سنويًا	الالتزام بقواعد الرزنامة الزراعية	اعتماد قائمة السلع التي لا تسرى عليها أحكام البرنامج	اعتماد القواعد العامة للمنشأ	اعتماد القواعد العامة للمنشأ	اعتماد شهادة المنشأ العربية	الجهات المصدرة والمصدقة لشهادة المنشأ	تبادل نماذج الأختام والتوقيعات المعتمدة
الأردن	*	*	*	1998/3/9	*	*	*	*	*	*	*
الإمارات	*	*	*	1998/3/14	*	*	*	*	*	*	*
البحرين	*	*	*	1998/2/10	*	*	*	*	*	*	*
تونس	*	*	*	1998/2/6	*	*	*	*	*	*	*
الجزائر											
جيبوتى											
السعودية	*	*	*	1998/3/2	*	*	*	*	*	*	*
السودان	*	*	*	2005/1/1		*			*	*	*
سورية	*	*	*	1998/7/28	*	*	*	*	*	*	*
الصومال	*										
العراق	*	*	*	1998/3/4	*	*	*	*	*	*	*
عُمان	*	*	*	1998/5/9	*	*	*	*	*	*	*
فلسطين	*	*		**	–	*	*	*	*	*	*
قطر	*	*	*	1998/7/1	*	*	*	*	*	*	*
القُمر											
الكويت	*	*	*	1998/1/13	*	*	*	*	*	*	*
لبنان	*	*	*	1998/12/31	*	*	*	*	*	*	*
ليبيا	*	*	*	1998/12/1	*	*	*	*	*	*	
مصر	*	*	*	1998/12/11	*	*	*	*	*	*	*
المغرب	*	*	*	1998/1/27	*	*	*	*	*	*	*
موريتانيا											
اليمن	*	*	*	2005/1/1	*	*	*	*	*	*	*

- علامة * تعني أن الدولة قامت بالإجراء المطلوب.

- الدول التي لم يثبت أمامها تاريخ الإبلاغ إلى المنافذ الجمركية لا تعتبر دول منفذة للبرنامج ماعدا السودان، فلسطين، اليمن فهي تعامل معاملة الدول الأقل نمواً وبدأت تمنح تخفيضات ابتداء من 2005/1/1 بواقع 16% سنويا و20% في السنة الأخيرة.

ومع مطلع عام 2005، أصبحت السلع الصناعية والزراعية ذات المنشأ العربي المتبادلة بين الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى غير خاضعة للرسوم الجمركية والرسوم والضرائب، مما يعكس الجدية التي تتعامل بها الدول العربية مع هذه المنطقة، وإدراك أهميتها في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية الراهنة .

ويجري العمل حاليا على استكمال آليات إدارة منطقة التجارة الحرة العربية، وأهمها الاتفاق على قواعد المنشأ التفصيلية وتخفيض القيود غير الجمركية، وهذا لمنع تسرب سلع غير عربية المنشأ إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى [15] ص151، وعلى الرغم من الظروف والمقومات التي تزيد من فرص نجاح منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى،

إلا أن هناك العديد من المشاكل التي تواجه التطبيق الفعلي للبرنامج التنفيذي لهذه المنطقة، وأهم هذه المعوقات [41] :

_ إصرار العديد من الدول العربية على فرض قيود غير جمركية على الكثير من السلع.

_ المبالغة من جانب معظم الدول العربية في حماية القطاع الزراعي، ولجوء بعض الدول العربية إلى فرض الحظر على استيراد بعض المنتجات الزراعية من الدول العربية.

_ ضعف المقومات المشجعة على التكتل الإقليمي بين الدول العربية، مثل وسائل النقل، الاتصالات..... .

_ الواقع الراهن للتجارة العربية البينية وضآلة حجمها، واستمرار بقاء الدول العربية على هامش النظام التجاري بنسبة متواضعة جدا مع حجم التجارة العالمية للسلع، وترتكز صادراتها في النفط ومشتقاته.

_ التدخل الحكومي في إدارة اقتصاديات الدول العربية، وفي عمل السوق بشكل زائد إلى جانب تناقص معدلات النمو الاقتصادي، والاعتماد على استيراد الغذاء، وعدم وجود قاعدة صناعية قوية، والاعتماد على التجارة مع الدول المتقدمة بشكل أساسي أيضا.

و فيما يخص إطار "اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات"، تمّت دعوة الدول العربية التي لم تلتحق بعد بالمفاوضات لاتخاذ الإجراءات اللازمة للانضمام، خاصة الدول التي تقدمت بعروض أولية حول قطاعات الخدمات التي ترغب بتحريرها والتفاوض بشأنها.

ويمكن القول أن إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية يعتبر خطوة نحو التكامل الاقتصادي العربي، من خلال تهيئة البيئة التجارية العربية لاستغلال الفرص التجارية المتاحة في أسواق الدول العربية بين بعضها البعض، ومن المنتظر أن يؤدي تفعيل الاتفاقية إلى تنشيط البيئة الاستثمارية، وتجسيد القدرة التنافسية للمنتجات العربية نتيجة للتخفيض الجمركي وإلغاء العديد من الرسوم الجمركية.

4.1. مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي

تتوفر في الوطن العربي العديد من المقومات الأساسية لقيام التكامل الاقتصادي العربي، وإيجاد بنية ملائمة لعملية التنمية الشاملة.وفي ظل الظروف الراهنة يمر التكامل الاقتصادي العربي بمرحلة صعبة وحرجة من خلال التحديات التي تعيقه.

إن التطورات الاقتصادية السريعة على الصعيد العالمي، وخاصة مايتعلق منها بالتطورات الإقليمية، وانعكاساتها على الدول العربية، قد أسهمت في تزايد معوقات العمل الاقتصادي العربي المشترك وتباطؤ مسيرته.

وفي هذا المبحث سنتطرق إلى أهم المقومات، والمعوقات التي تعيق عمل التكامل الاقتصادي العربي.

1.4.1. مقومات التكامل الاقتصادي العربي

تمتلك البلدان العربية على مقومات التكامل الاقتصادي ، وتعتبر ضمانات حقيقية لنجاح اي مبادرة عربية كانت سياسية أو اقتصادية، والتي لو تم وضعها بعين الاعتبار لتحقق التكامل، وتتنوع هذه المقومات من طبيعية ، ومالية، وبشرية وغيرها، تؤهلها لأن تقيم تكتل اقتصادي قوي تستطيع أن تواجهه بقية التكتلات الاقتصادية العالمية.

ويمكن تقسيم هذه المقومات إلى مايلي:

1.1.4.1.المقومات الاقتصادية

وتتمثل المقومات الاقتصادية للدول العربية فيما يلي:

_ موقع الوطن العربي، حيث يحتل موقع استراتيجي له أهمية اقتصادية، حيث يحتل مركزا متوسطا بين ثلاث قارات، وهي: آسيا و أفريقيا وأوروبا، ويطل على عدة بحار عديدة، وهي: البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر والخليج العربي والمحيط الأطلسي، ومضيق جبل طارق.

_ التقارب الجغرافي ما بين الدول العربية، وهذا مايمنح مزايا عديدة نظرا لقرب المسافات ما بين الأسواق العربية، مما يخفض تكاليف النقل وسرعته.

_ تعدد وتنوع الموارد الطبيعية، حيث يمتلك الوطن العربي موارد اقتصادية كبيرة كان ذلك على الصعيد الزراعي أم الصناعي، فالوطن العربي كما قلنا يمتد على مساحة كبيرة جدا تبلغ حوالي 14 مليون كم^2 أي أنها تمثل 10.2% من المساحة الإجمالية للعالم، وفي إطار هذه المساحة تتنوع المناخات والتضاريس والموارد المائية، كما تتنوع الثروات المعدنية ومصادر الطاقة من النفط إلى الغاز.

_ الموارد البشرية في الوطن العربي، حيث بلغ عدد السكان في سنة 2005 حوالي310مليون نسمة، أي مايعادل5%من سكان العالم، وتجدر الإشارة إلى أن نسبة توزيع السكان في الدول العربية مختلفة، ومتفاوتة من دولة عربية إلى أخرى، فهناك بعض الدول العربية تعاني من نقص في اليد العاملة وتقوم باستيرادها(دول الخليج)، وهناك دول عربية أخرى بها نسب بطالة مرتفعة، وتتميز التركيبة السكانية بقاعدتها الفتية عكس بعض الدول المتقدمة.

_ تتوفر الدول العربية على موارد مالية هائلة، خاصة الدول النفطية منها، فقد أدى تنامي الطلب العالمي على النفط وارتفاع سعره في السنوات الأخيرة، إلى ارتفاع كبير في الإيرادات النفطية للدول المصدرة للنفط، ونتيجة لزيادة الإيرادات تراكمت لدى البلدان فوائض نقدية كبيرة، خاصة دول الخليج العربي، ولكن تلك الفوائض النقدية أخذت طريقها إلى الأسواق المالية الغربية، إما على شكل استثمارات مباشرة أو عقارات، أو على شكل ودائع لدى البنوك الغربية، وتشير بعض الإحصائيات أن مجموع الأموال العربية المهاجرة قد تصل 2500 مليار دولار في الدول الخليجية .

ويتبن لنا أن الدول العربية غنية بالثروات الطبيعية، وهذا مايشجع على قيام صناعات ضخمة سواء كانت تحويلية أو استخراجية، بالإضافة إلى العدد الهائل للسكان فيها، من شأنه أن يخلق سوق عربية واسعة (318.2 مليون مستهلك)، فضلا عن الموارد المالية المتمركزة بشكل كبير لدى الدول النفطية، بحيث يسمح باستثمار الفوائض المالية في الدول العربية بدل هروبها إلى الاستثمار في الدول الغربية، كل هذا من شأنه أن يدعم التكامل الاقتصادي بين الدول العربية.

2.1.4.1. المقومات الثقافية

تعتبر المقومات الثقافية عاملا أساسيا ومهما ، وتتمثل فيما يلي:

_ التاريخ المشترك، فالدول العربية ترتبط ببعضها البعض تاريخيا منذ ظهور الإسلام، حيث كانت تعتبر كدولة واحدة تحت راية الإسلام، لكن بعد ذلك تعرضت أغلب الدول العربية للاستعمار، كما أن البلدان العربية معظم سكانها ينحدرون من أصول واحدة ألا وهي العرب، كما أن العادات والتقاليد تكاد تكون موحدة إلا في بعض الأحيان، كذلك سكان البلاد العربية لهم أصل ومنبت واحد.

_ وحدة اللغة والدين، فاللغة موحدة وهي اللغة العربية التي تعتبر عاملا رئيسيا في التكامل، أما بالنسبة لوحدة الدين، فأغلب سكان الدول العربية مسلمون متحدون في العقائد، وبالتالي فإن الوازع الديني يدفع بهم إلى إقامة إتحاد بينهم، لأن الدين الإسلامي يأمر بالتعاون فيما بين المسلمين، ويعتبرهم أمة واحدة.

ومنه فالمورث الحضاري الثقافي العربي الإسلامي، يجعل الدول العربية أمة واحدة تستطيع أن تتخطى الصعاب، فالتقارب الاجتماعي والثقافي بين الدول العربية من وحدة الدين واللغة والعادات والتقاليد من شأنها المساهمة في تسهيل اندماج أشمل بين شعوبها، وإقامة أساس للتبادل الفكري والثقافي، وهذا من شأنه تدعيم وتعزيز التكامل الاقتصادي العربي.

ومن خلال ماتقدم، نستنتج أن الدول العربية تمتلك مقومات ودعائم للتكامل الاقتصادي العربي، ولو استغلتها بشكل جيد لشكلت قوة اقتصادية كبيرة، وربما تضاهي بها التكتلات الاقتصادية العالمية، إلا أنه عدم وجود إرادة سياسية يعتبر أهم عائق في وجه التكامل العربي، فماهي أهم المعوقات الأخرى؟.

2.4.1.معوقات التكامل الاقتصادي العربي

إن الاتجاه نحو إقامة تكامل اقتصادي عربي مزال ضعيفا، بالرغم من مرور أكثر من خمسة عقود، ويعود هذا إلى أسباب ومعوقات اقتصادية واجتماعية وسياسية، ومن أهم هذه المعوقات مايلي:

1.2.4.1.المعوقات الاجتماعية

وتتمثل فيما يلي:

_ المناخ العام السائد في العلاقات بين الدول العربية، يعتبر أحد أهم العوامل الاجتماعية التي أعاقت التقدم نحو التكامل الاقتصادي العربي، وهي العلاقة التي سادتها مشاعر الغيرة والمقارنة

والتفضيل، والحرص على تبوؤ دور الزعامة والاستئثار بالقدرة على التأثير في توجهات القرار العربي في مختلف القضايا.[42] ص123

_ الاختلافات الكبيرة والتباين في مستويات المعيشة بين مختلف الدول العربية، فبينما عانت الصومال مثلا من المجاعة،كانت دول الخليج البترولية تتمتع باقتصاديات قوية وفوائض مالية كبيرة.[42] ص123

_ تزايد معدل نمو السكان في بعض الدول العربية، أدى إلى توسيع الفجوة بشكل كبير بين الأغنياء والفقراء، وبالتالي خلق مشكلات اقتصادية واجتماعية عديدة (البطالة، الفقر، ...). [4] ص94

_ تزايد الأمية في الدول العربية التي تصل إلى 50%في المتوسط من إجمالي السكان، فضلا عن تردي مستوى التعليم في مختلف مراحله.

_ تأثر الثقافة العربية بالثقافة الغربية، حيث تضاعف تغريب اللغة العربية، مما أدى إلى تخلف الفكر العربي وابتداع المثقفين تبريرات للمواقف القطرية للسلطات السياسية.

_ غياب حركة شعبية مناضلة من أجل الوحدة العربية.

2.2.4.1. المعوقات السياسية

وتتمثل أهم المعوقات السياسية فيما يلي:

_ فشل الجامعة العربية في التوصل إلى الحلول من جراء الصراعات السياسية العربية.

_ نمو وزيادة الهجمات الخارجية باتجاه تمزيق وحدة الصف العربي ومحاولة ضرب جميع الانجازات التي تحققت.

_ سيادة ظاهرة النظرة القطرية الضيقة على العلاقات الاقتصادية العربية.

_ استمرار العوائق أمام الاتفاقيات الجماعية القائمة كاتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية.

_ عدم وجود آلية فرض عقوبات وتكاليف، والتزامات على الدولة التي لاتنفذ القرارات الاقتصادية التكاملية في إطار التجمع العربي.

_ غياب الإرادة السياسية، والذي يعتبر من أهم الأسباب التي عرقلت من مسيرة التكامل الاقتصادي العربي، وهذا راجع إلى الخلافات السياسية بين الحكومات العربية. [43] ص9

_ غياب الاهتمام في إعادة تنظيم الإطار المؤسسي للعمل العربي المشترك بما يخدم زيادته وفاعليته، ويعزز التعاون بين آلياته، والبطء الشديد في محاولات تطوير ميثاق جامعة الدول العربية، بحيث يستوعب طموحات الأمة العربية. [28] ص ص150-151

_ تركز مسار العمل الاقتصادي العربي المشترك على المسار الرسمي، وعدم وجود سلطة عربية عليا يلتزم بقراراتها.

_ السياسة الاقتصادية القطرية الانعزالية.

3.2.4.1.المعوقات الاقتصادية

وتتمثل في مايلي: [42] ص12

_ تنامي التوجه نحو العالمية والتكتل الاقتصادي الإقليمي في مختلف بقاع الأرض يشكل تهديدا للمصالح الاقتصادية العربية.

_ اعتماد الدول العربية في تجارتها على أسواق الدول المتقدمة.

_ تشابه الهياكل الإنتاجية للدول العربية، مما جعلها في حالة تنافس وليس تكامل.

_ اتسام الأنظمة العربية الاقتصادية بالتباين، والاختلاف مابين دول تطبق التخطيط الاقتصادي المركزي ، ودول أخرى تطبق اقتصاد السوق.

_ غياب التنسيق في مجال النقل والشحن، وارتفاع تكاليف الشحن بشكل كبير فيما بين الدول العربية.

_ تداخل الأهداف السياسية بالقرارات الاقتصادية.

_ مشكلة التركيز العربي على بناء الأمن الاقتصادي، مما تسبب مباشرة في إعاقة التجارة البينية بين الدول العربية.

_ ارتفاع معدل الاستيراد للدول العربية مما يعنى العجز في ميزان المدفوعات.[44]

_ سوء استغلال الفوائض المالية، حيث تتمتع الدول العربية خاصة النفطية منه بفوائض مالية معتبرة، فجزء من هذه الفوائض يوظف لأغراض وطنية، كالإنفاق العام، وجزء أخر يتحول كأرصدة عربية في الخارج، وتبقى مجمدة دون توجيهها لإقامة مشروعات عربية مشتركة. [43] ص9

_ زيادة حجم المديونية العربية، وهو ما يؤدى إلى صعوبة تحقيق الوحدة الاقتصادية وذلك لتزايد الأعباء على الدول العربية المدينة بما يؤدى إلى عدم تحقيق متطلبات الوحدة الاقتصادية.[43] ص8

هذه هي أهم المعوقات التي واجهت ومازالت تواجه محاولات تحقيق التكامل الاقتصادي العربي ، والتي يحتاج إلى وقفة جادة من جانب أصحاب القرار في الدول العربية حتى يتحقق الحلم العربي الذي بدأ منذ الخمسينات ولم يتحقق حتى الآن.

خلاصة الفصل الأول:

يعتبر التكامل الاقتصادي مظهر آخر من مظاهر العولمة الاقتصادية، ومن أهم السمات التي طبعت العلاقات الدولية، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، حيث اتجهت أغلبية الدول لإقامته، حيث أن وجود الدول فرادى في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية مسألة لايحمل عقباها، ويعتبر التكامل الاقتصادي اتفاق بين دولتين أو أكثر لإزالة الحواجز الجمركية، وتحرير عناصر الإنتاج، وتنسيق السياسات الاقتصادية فيما بينها، للوصول إلى حالة اندماجها الاقتصادي.

مرت مسيرة التكامل الاقتصادي العربي بعدة محاولات، منذ إنشاء الجامعة العربية سنة 1945، بدأت اتفاقيات التكامل الاقتصادي العربي في الظهور بدءا من إبرام اتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي سنة 1953، مرورا باتفاقية السوق العربية المشتركة سنة 1964، واتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري سنة 1981، ومر العمل الاقتصادي المشترك بمرحلة التكتلات الإقليمية العربية الثلاثة ابتداء من 1981، تمثلت بمجلس التعاون الخليجي(1981) الذي تحسنت نتائجه إلى الآن. ومجلس التعاون العربي(1988) الذي انتهى بسبب حرب الخليج (العراق) ،وأخيرا اتحاد دول المغرب العربي(1988) الذي لا يزال يراوح مكانه دون تأثير، إلا أنه هناك مساعي من أجل تفعيل العمل المغاربي المشترك والسعي إلى استكمال بناء مؤسساته، وصولا إلى إبرام اتفاقية إقامة منطقة التجارة العربية الحرة سنة 1998 التي تعتبر المرحلة الممهدة للإنشاء السوق العربية المشتركة الجديدة.

كما أن الدول العربية تملك كل المقومات المالية والطبيعية والبشرية وغيرها، إلا أن تلك المحاولات لم ترقى إلى مراحل متقدمة من التكامل الاقتصادي العربي، ولم تتحقق الأهداف التي اتفقت الدول العربية عليها، وهذا لعدم الجدية وحسن النوايا من بعض الدول العربية، التي لم تعمل من إنجاح مساعي التكامل العربي، ذلك أن مسيرة محاولات وجهود التكامل تزيد عن خمسة وأربعين عاما، وهذا لكون قرارات الجامعة العربية لا تعرف الطريق إلا تطبيقها، بالإضافة إلى ذلك هناك عدة معوقات اقتصادية وسياسية اعترضت مسيرة التكامل الاقتصادي العربي.

ومع هذا يواجه التكامل الاقتصادي العربي في الوقت الراهن جملة من التحديات، تفرضها تسارع المتغيرات الاقتصادية الدولية والإقليمية التي باتت تهدد الاقتصادات العربية، ولا شك أن للمتغيرات المعاصرة تأثيرا سلبيا على التكامل الاقتصادي العربي نظرا لانفتاحه على العالم الخارجي، بدءا من المتغير الذي تطرحه العولمة الاقتصادية، ومتغير الجات ومنظمة التجارة العالمية، ومتغير الشرق أوسطية، ومتغير الشراكة العربية الأورو-متوسطية، ومما يزيد من خطورة تأثر الاقتصاد العربي بهذه المتغيرات كونها تتسم بدرجة عالية من التقلبات بحيث أن حركة الاقتصاد متغير تابع لها.

الفصل 2

المتغيرات الاقتصادية العالمية والإقليمية وتأثيرها على التكامل الاقتصادي في الوطن العربي

لقد أصبحت العولمة الاقتصادية أحد اهم المعالم الرئيسية في النشاطات الاقتصادية العالمية منذ نهاية الحرب الباردة، فلم يقتصر تأثيرها على الأوجه السياسية والاقتصادية والاجتماعية للعالم فقط، بل إنها تضع النظام الاقتصادي العالمي في مواجهة تحديات لم يسبق لها مثيل، من خلال زيادة الاعتماد الاقتصادي التبادلي عن طريق خفض القيود الجمركية، وتدويل الاستثمار وتكامل أسواق المال العالمية، وزيادة التدفقات الناتجة عن الاستثمار الأجنبي....الخ، وعليه أصبحت دراسة أثار العولمة الاقتصادية على اقتصاديات الدول العربية أمرا بالغ الأهمية، وهذا للاستفادة من ايجابياتها.

وفي ظل النظام التجاري العالمي الجديد الذي تقوده المنظمة العالمية للتجارة، التي جاء إنشائها استكمالا للنظام الاقتصادي العالمي الجديد، فالمنظمة العالمية للتجارة حلت محل الجات لتتولى إدارة النظام التجاري العالمي بصورة أكثر شمولا لما كانت تفعله الجات في مجالات أوسع للتجارة العالمية على نطاق السلع الزراعية، و الصناعية، و الخدمات الفكرية، و الاستثمار، والدول العربية باعتبارها جزء من هذا العالم الذي نتحدث عنه فإنها تعاني من جملة من التحديات أمام حتمية الانضمام، فالأوضاع الراهنة لكل دولة عربية منفردة لا تؤهلها للمنافسة في الأسواق العالمية .

و يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر، متغير اقتصادي مهم في تأثيره على تطور أداء الاقتصاد العربي، ويعتبر أفضل ما هو متاح من مصادر التمويل الخارجية، إذ في الوقت الحالي يزداد دوره و يتعاظم حجمه، حيث يساهم في نقل التكنولوجيا وتقليص نفقات الإنتاج وزيادة النمو الاقتصادي، لذلك

تسعى كل الدول لتحسن المناخ الاستثماري من أجل استقطاب أكبر مايمكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

زيادة على ذلك فإن بروز التكتلات الاقتصادية مثل الاتحاد الأوربي، ومنطقة التجارة الحرة بأمريكا الشمالية على سبيل المثال لا الحصر، قد أتاحت فرصا أكثر ملائمة لقيام التكامل الاقتصادي العربي.

وعلى المستوى الإقليمي هناك متغيرين لهما آثار كبيرة على مسيرة التكامل الاقتصادي العربي، المتغير الأول وهو المشروع الاقتصادي الشرق أوسطي، وما يطرحه من تداعيات على المنطقة العربية، بالإضافة إلى المتغير الثاني، وهو المشروع المتوسطي التي تطرحه أوربا موازاة مع المشروع الشرق أوسطي التي تطرحه الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي هذا الفصل سوف نناقش المتغيرات الاقتصادية العالمية والإقليمية وأثارها على التكامل الاقتصادي العربي وذلك من خلال أربع مباحث، في المبحث الأول نتطرق إلى تأثير العولمة الاقتصادية على الاقتصاد العربي، أما في المبحث الثاني فنتعرض إلى أهم انعكاسات تحرير التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاديات العربية، وإلى الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية من خلال المبحث الثالث، و أخيرا إلى المشروعات البديلة للتكامل الاقتصادي العربي من خلال المبحث الرابع.

1.2. تأثير العولمة الاقتصادية على الاقتصاد العربي

إن ظاهرة العولمة لم تنشأ فجأة، ولكنها نمت في أحضان النظام الرأسمالي وانبعثت منه، وقد بدأت بذورها في منتصف الستينات، ثم بدأت توجهاتها تتضح في السبعينات، وتسارعت وتائرها في الثمانينات، وأخذت تظهر ملامحها الرئيسية مع بداية التسعينات والتي من أبرزها: [45]

_ انهيار نظام بروتن وودز بإعلان الولايات المتحدة الأمريكية عام 1971 وقف تحويل الدولار إلى ذهب.

_ عولمة النشاط الإنتاجي.

_ عولمة النشاط المالي واندماج أسواق المال.

_ تغير مراكز القوى العالمية.

_ تغير هيكل الاقتصاد العالمي وسياسة التنمية.

وفي مواجهة هذه الأوضاع، نحاول في هذا المبحث أن نطرح أهم خصائص و أنواع العولمة الاقتصادية و هذا بعد تحديد مفهومها، والأبعاد الاقتصادية للعولمة الاقتصادية، وأثر العولمة الاقتصادية على التنمية في المنطقة العربية، و أخيرا نتناول تحديات العولمة فرصة لبناء التكامل الاقتصادي العربي.

1.1.2.العولمة الاقتصادية

تشكل ظاهرة العولمة الاقتصادية واحدة من أبرز معالم الهندسة الجديدة لاقتصاد القرن الواحد والعشرين، والتي أثارت الجدل والنقاش في السنوات الأخيرة، لذلك سنقف على مفهومها وأنواعها وخصائصها.

1.1.1.2.مفهوم العولمة الاقتصادية

لقد تزايد استخدام اصطلاح العولمة في الأدبيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتتجلى العولمة* Globalization- على الصعيد الاقتصادي- في سهولة انسياب السلع والخدمات، وعناصر الإنتاج(الأفراد ورؤوس الأموال)، بل وسرعة انتشار المعلومات عبر الحدود الدولية [25] ص8، فالعولمة مصطلح يشير إلى زيادة الاندماج الاقتصادي على مستوى العالم، وذلك نتيجة لزيادة نطاق عمليات تحرير التجارة في السلع والخدمات وتحرير تدفقات رؤوس الأموال. [46] ص5،[47] ص21

هناك من يرى بأن العولمة الاقتصادية تتمثل في جعل الاقتصاد العالمي مترابطا ومتشابكا وذلك من خلال اندماج الأسواق العالمية في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة، وانتقال الأموال والقوى العاملة والتكنولوجيا ضمن إطـار رأسمالية حرية الأسواق، مما يؤدي إلى اختراق الحدود الـقومية والى الانحصار الكبير في سيادة الدولة[48] ص8.

ويرى**"ألان نانجون"** Alain Nonjon بأن" العولمة الاقتصادية على أنها الترابط المتزايد للأسواق الوطنية من أجل إنشاء السوق العالمية، ليست هذه الحركة من أجل إتمام الأسواق الوطنية، وإنما لتطوير سريع للسوق القارية". [49] ص28

* يسمى هذا المصطلح باللغة الفرنسية Mondialisation

ويعرفها **صندوق النقد الدولي** بأنها" تزايد الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين دول العالم بوسائل منها زيادة حجم وتنوع معاملات السلع والخدمات عبر الحدود، والتدفقات الرأسمالية، وكذلك من خلال سرعة ومدى انتشار التكنولوجيا" [50] ص117.

وحسب هذه التعاريف، يمكن لنا أن نقول أن العولمة الاقتصادية هي نتاج لمجموعة من الأسباب والعوامل في مقدمتها:[25] ص8

_ بروز الشركات المتعددة الجنسيات كعنصر حاكم في النظام الاقتصادي العالمي.

_ شيوع ظاهرة الاندماج والاستحواذ والتحالفات بين المؤسسات الكبرى.

_ تسارع التطور التكنولوجي، والتقدم السريع في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

_ تكريس ظاهرة التكتلات والتجمعات الاقتصادية الإقليمية.

2.1.1.2.أنواع العولمة الاقتصادية

إن المتأمل في التغييرات العالمية يكشف النقاب على أن العولمة الاقتصادية تتحد في نوعين رئيسيين هما العولمة الإنتاجية والعولمة المالية وسنوضحهما من خلال مايلي : [51] ص32

1.2.1.1.2.عولمة الإنتاج: تتحقق عولمة الإنتاج بدرجة كبيرة من خلال الشركات المتعددة الجنسيات، وتتبلور من خلال اتجاهين مهمين هما:

أ-الاتجاه الأول: عولمة التجارة الدولية.

ب-الاتجاه الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر.

2.2.1.1.2العولمة المالية: هي الناتج الأساسي لعمليات التحرير المالي الذي أدى إلى تكامل وارتباط الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي، من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال ، ويمكن الاستدلال على العولمة المالية من خلال مؤشرين هامين هما:[52] ص80

أ- المؤشر الأول: تطور حجم المعاملات عبر الحدود في الأسهم والسندات.

ب- المؤشر الثاني: تطور تداول النقد الأجنبي على الصعيد العالمي.

وتتلخص أهم العوامل المؤدية للعولمة المالية فيما يلي:[51] ص36

- انتصار الرأسمالية.

- ظهور فائض كبير لرؤوس الأموال.

- التقدم التكنولوجي(التقاني).

-نمو سوق السندات والأسهم.

- إعادة هيكلة مجال الخدمات المالية.

- الخوصصة في المجال المصرفي.

3.1.1.2. خصائص العولمة الاقتصادية

وتبدو خصائص العولمة في الاقتصاد من خلال المظاهر التالية:[53]

_ الاتجاه المتزايد نحو التكتل الاقتصادي للاستفادة من التطورات التقنية الهائلة.

_ تنامي دور الشركات متعددة الجنسية (عبر القومية) وتزايد أرباحها واتساع أسواقها وتعاظم نفوذها في التجارة الدولية.

_ تزايد دور المؤسسات المالية الدولية بشكل مباشر وبخاصة في تصميم برامج الإصلاح الاقتصادي وسياسات التثبيت والتكيف الهيكلي في الدول النامية (التحول إلى اقتصاد السوق).

_ تدويل بعض المشكلات الاقتصادية مثل الفقر، التنمية المستدامة، السكان والتنمية، التنمية البشرية ، التلوث وحماية البيئة، والتوجه العالمين لتنسيق عمليات معالجة هذه المشكلات والتعاون في حلها.

_ تعاظم دور الثورة التقنية الثالثة وتأثيرها في الاقتصاد العالمي .

_ بروز ظاهرة القرية العالمية، وتقليص المسافات نتيجة لتطور وسائل النقل والمواصلات وزيادة الاحتكاك بين الشعوب.

_ تطور وسائل الإعلام وتأثيرها على طبيعة البشر وتطلعاتهم وسلوكهم، واثر ذلك على اختلاط الحضارات.

_ تعاظم دور المعلوماتية، والإدارة، والمراقبة من إدارة نظم المعلومات.

والملاحظ أن تجد (العولمة) جوانبها التطبيقية في كافة المجالات باستثناء ما يتعلق بانتقال قوة العمل، ففي الوقت الذي تمارس فيه المراكز الرأسمالية والمؤسسات المالية الدولية التابعة لها مختلف أنواع الضغوط لتأمين حرية انتقال السلع والخدمات والراساميل، فإننا نجدها تضع مختلف القيود، والعراقيل لمنع انتقال أو هجرة قوة العمل وبخاصة من الدول النامية إلى الدول المتقدمة.

2.1.2.الأبعاد الاقتصادية للعولمة الاقتصادية على المنطقة العربية

تتعرض العولمة للعديد من الانتقادات من جانب الاقتصاديين، والعديد من الفئات في الدول النامية والدول المتقدمة أيضا، وتتهم بعدم العدالة، وقد تكون هذه الانتقادات موضوعية في بعض الأحيان، وذلك لأن هذه العولمة تحمل العديد من التحديات والمخاطر الاقتصادية، والتي تتمثل أهمها في الآتي: [25]ص ص37-38

_ زيادة مخاطر انتشار الأزمات الاقتصادية بين بلدان العالم، حيث لم يعد هناك اقتصاد بمعزل عن التأثر بهذه الأزمات بشكل أو أخر.

_ وضع قيود على الاختيارات والبدائل المتاحة للحكومات وراسمي السياسات الاقتصادية، حيث لم يعد من الممكن أمام الحكومات اتخاذ قرارات تتسم بالطابع المركزي أو التدخلي في الاقتصاد، وذلك في ظل زيادة المنافسة بين الاقتصادات العالمية.

_ حدوث نوع من التنافس بين بلدان العالم في مجال الضرائب والمزايا الممنوحة للاستثمارات المحلية والأجنبية ، وذلك من أجل زيادة القدرة على المنافسة، وجذب مزيد من رؤوس الأموال من الخارج، وهو ما أدى على الجانب الأخر إلى تراجع الإيرادات السيادية للحكومات، وتراجع قدرتها على تمويل برامج الأمان الاجتماعي و مكافحة الفقر.

_ تزايد احتمالات تهميش الدول النامية في النظام الاقتصادي العالمي، وكذلك زيادة فرص نشوب الصراعات والحروب التجارية بين دول العالم.

_ زيادة إمكانية تعرض الاقتصادات الوطنية لظروف غير مواتية بسبب ارتباطاتها واندماجها مع الاقتصاد العالمي، وخاصة في مجال حصيلة النقد الأجنبي، ومشاكل ميزان المدفوعات، واستنفاد احتياطي البنوك المركزية من النقد الأجنبي، بسبب ما تتلقاه من صدمات اقتصادية خارجية.[54]ص1.

هذا عن الأبعاد الاقتصادية للعولمة الاقتصادية، فماذا عن أثارها على التنمية في المنطقة العربية؟

3.1.2. أثر العولمة الاقتصادية على التنمية في المنطقة العربية

لقد كانت المنطقة العربية شأنها شأن بقية دول العالم من حيث تأثرها بمسيرة العولمة وتطوراتها، حيث أصبحت الاقتصادات العربية أكثر تواصلا واندماج في الاقتصاد العالمي، ومن ثم أكثر تأثرا بالأحداث والتطورات الدولية الاقتصادية، لذا يرى البعض أن العولمة قد تكون مفيدة في تنشيط حركة الاقتصاد العربي بينما يحذر آخرون من الأضرار التي ستلحق به .

وسوف نتناول الآثار الايجابية، و السلبية للعولمة الاقتصادية في المجال الاقتصادي فقط وذلك على النحو التالي :

1.3.1.2.الآثار الايجابية للعولمة الاقتصادية

وتتمثل الآثار الايجابية للعولمة الاقتصادية فيما يلي:

_ تحويل العالم إلى سوق مفتوحة بدون عقبات أو حواجز على مستوى الإنتاج والتوزيع والتسويق، وفتح باب المنافسة على مصراعيه بين الشركات، والمؤسسات، والمشروعات الاقتصادية على مستوى العالم كله وسيادة اقتصاد السوق على الاقتصاد العالمي.

_ ساعدت العولمة على تقريب نصيب الفرد من الدخل بين الدول ، فقد زاد هذا النصيب بمعدلات أسرع في الدول التي أخذت بالعولمة (أي خفضت الحواجز القائمة في سبيل التجارة) عنها في الدول الغنية "5% مقابل 2.2% في التسعينات " كما حدث تقارب في نصيب الفرد من الدخل بين الاقتصادات المتقدمة، أما الدول النامية عامة، والدول العربية خاصة التي لم تأخذ بالعولمة فقد تخلفت عن الدول الأخرى.[55]ص8

_ الانفتاح الاقتصادي، والتعاون التجاري بين الدول، وسهولة حركة رأس المال بعيدا عن القيود التي كانت تفرضها الدول.

_ زيادة تبادل المعلومات وتجهيزها بفضل الانجازات الخارقة في تكنولوجيا الكمبيوتر والاتصالات السلكية واللاسلكية، والتي خفضت منذ عام 1970 التكلفة الحقيقية لعمل الكمبيوتر

والاتصالات بنسبة99% وقد وسع هذا التقدم في التكنولوجيا بشكل ثابت مجال ونوعية الخدمات التي يمكن المتاجرة بها.[56] ص4

_ زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية المتدفقة إلى معظم الدول وخصوصا دول الجنوب، الأمر الذي يتيح لتلك الدول استكمال مشروعاتها التنموية وزيادة قدرتها التصديرية لباقي العالم.

_ زيادة التنافس في مجال السلع والأسعار، وزيادة حجم النشاط الاقتصادي مما يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي على المستوى المحلي.

2.3.1.2.الآثار السلبية للعولمة الاقتصادية

تتمثل هذه الآثار في التحيز والظلم وعدم العدل ، ويبدو هذا جليا في المظاهر الآتية :

_ تساهم العولمة إلى حد كبير في تدهور الصناعة المحلية وتدميرها، تعمد إليه الشركات العملاقة من سياسة الاحتكار والإغراق، فهي تغرق أسواقنا بمنتجاتها، وتحول دون وصول صادراتنا إلى أسواقها، كما إنها تسعى إلى تملك خطوط الإنتاج والصناعات في الدول المراد تدميرها اقتصاديا، وكذلك امتلاك رأس المال حيث أصبح تداوله في أيدي قلة قليلة من عمالقة الاقتصاد، و الشركات العابرة للقارات [57].

_ تفاقم الفرو قات واللاعدالة على مستوى توزيع الدخول الأجرية، والرأسمالية نتيجة لتغلل النشاطات المالية والخدمية المتطورة على حساب النشاطات الإنتاجية الحقيقية التقليدية من جهة، وتدهور أجور ومكافآت العمالة [58]ص201.

_ التوزيع الغير العادل لثمار العولمة مابين الدول المتقدمة والنامية، ففي حين تحملت الدول النامية الجزء الأكبر من تبعات العولمة لم تحصد نظير ذلك سوى القليل، وذلك عكس الدول المتقدمة التي تبدو أنها لاترغب في المساهمة بجدية في تحمل الأعباء، واقتسام الثمار الناتجة عن العولمة بصورة عادلة مع الدول النامية.

_ تسببت العولمة في كثرة البطالة وزيادتها، ومن الجدير بالذكر أن البطالة أخذت بالتزايد بشكل مطرد بين الشباب المؤهلين الداخلين الجدد لسوق العمل كما أن معدلات البطالة لهذه الفئة في الارتفاع في السنوات الأخيرة في بعض الدول الخليجية، وغيرها حيث تمثل نسبة العاطلين من الشباب على سبيل المثال نحو 75% من إجمالي العاطلين في البحرين، وتبلغ نحو 40% من الجزائر وتونس [57].

_ اتساع تفاوت الدخول، وتزايد الثروة بين الدول، وبين السكان في داخل الدولة الواحدة إفقار الفقراء وإثراء الأغنياء، وهو ماحذر منه الكاتبان المعروفان **"هانس مارتن** و**هارلد شومان"** في كتابهما المعنون فخ العولمة*ذلك أن المكاسب المتوقعة من تعميق العولمة لايتم تقاسمها بالتساوي بين الأمم والشعوب وذلك لعدد من الأسباب يأتي في مقدمتها عدم تكافؤ الأطراف المشتركة في مسيرة العولمة، والطبيعة اللاانسانية لديمقراطية العولمة، وتشويه أنماط الاستهلاك السائدة، وتعويد المجتمعات العربية عل الاستهلاك، والإفراط فيه وكذلك نشر نمط الاستهلاك الغربي [59].

_ التوزيع اللامتكافئ للثروة العالمية ففي بعض التقديرات أن 20% من الأكثر غنى من سكان العالم تحصل على 82% من إجمالي الدخل العالمي، كما أن 358 مليار ديرا في العالم يمتلكون معا ثروة تضاهي ما يملكه 2.5 مليار من سكان العالم[58]ص210.

_ ظهور نوع من الحمائية الاقتصادية والتجارية المعلنة والمقنعة على الصعيد القطرية والإقليمية والدولية، وبخاصة ضد صادرات البلدان النامية، بل اندلاع حروب تجارية حامية بين كبريات العواصم العالمية الحاملة راية التحرر والانفتاح.[60]ص89

_ تعمل العولمة على تهيئة الساحة الاقتصادية لظهور منافسة غير متكافئة بين منتجات الدول الصناعية الكبرى والدول النامية وخاصة العربية ، حيث تستطيع الدول الأولى أن تسيطر على السوق بمنتجاتها ذات الجودة العالية و أسعارها الرخيصة مما يضعف معه الطلب على منتجات الدول العربية.

_ سياسة الاستعباد والاستغلال المفروضة على كثير من دول العالم الثالث ومنها الدول العربية لاتنطبق على الدول الرأسمالية المتقدمة، إلا أن ذلك لا يمنع الولايات المتحدة من جعل هذه الدول تابعة لها ترضخ لإرادتها في ظل النظام العالمي الجديد أحادي القطبية .

_ لا يقتصر أثر العولمة الاقتصادية على الجانب الاقتصادي أو السياسي فحسب بل يتعداه إلى البيئة وذلك بما يؤدي إليه هذا التطور الهائل للتجارة العالمية من تدهور المحيط البيئي إما باستنزاف وإتلاف الأراضي الزراعية، وقطع الأشجار، أو بتصدير الصناعات الأكثر تلويثاً للبيئة للبلدان العربية والإسلامية، أو بالمتاجرة ببعض المواد الخطيرة، أو تدهور نوعية المياه وزيادة تلوثها نتيجة ضعف أجهزة إدارة المياه وحمايتها من آثار التلوث الصناعي والملوثات الكيماوية والبيولوجية.[57]ص44

وفي الأخير، فالعولمة الاقتصادية عملية لامفر منها، و يجب التكيف معها، إذا أريد اللحاق بركب التنمية ، والسؤال المطروح هو، هل تعد تحديات العولمة الاقتصادية فرصة لبناء التكامل الاقتصادي العربي؟

4.1.2.تحديات العولمة الاقتصادية فرصة لبناء التكامل الاقتصادي العربي

تحديات العولمة ليست محصورة في البعد الاقتصادي، أو حجم التدفقات الرأسمالية أو التجارية ومدى تقلباتها، ولكن تغطي كافة جوانب الحياة والمجتمع، إذ تحمل العولمة في طياتها العديد من التحديات فإنها في نفس الوقت تحمل أيضا العديد من الفرص التي تتضمن تزايد الاعتماد المتبادل بين دول العالم بوسائل عديدة ،وعلى الدول العربية أن تغتنم الفرص المتاحة في مواجهة تحديات العولمة، وذلك من خلال الإسراع في بناء التكامل الاقتصادي العربي على الأسس التالية:

_ التكيف مع النظام التجاري العالمي والاستفادة منه، وذلك من خلال التنسيق في السياسات الاقتصادية، وأن تسود حرية التجارة والاستثمار بين الدول العربية قبل سيادتها عالميا.

_ الاندماج الاقتصادي بين الدول العربية أوعلي الأقل وجود تعاون وثيق بين هذه الدول برفع القيمة المضافة للسلع بتراكمها في عدة دول عربية، ويقوي ويدعم المركز التفاوض للدول العربية للحصول على استثناءات أفضل و أوسع ، وكذلك قيام شركات عربية عملاقة قادرة على التنافس دوليا[50]ص139.

_ جعل اقتصادات الدول العربية أكثر كفاءة بإعادة تحديد دور الدولة ، وإصلاح الخدمة المدنية لتحسين مناخ الأعمال، وإدخال إطار قانوني وتنظيمي شفاف مما سيشجع الاستثمار الخاص، ويجب على الحكومات أن تركز عل التنمية الاجتماعية، خاصة الصحة والتعليم [61]ص5.

_ زيادة قدرة الدول العربية للتكيف والتخطيط الاستراتيجي لإعادة تشكيل نفسها حتى يمكنها التعامل الايجابي مع المتغيرات الدولية، وزيادة التكوين الرأسمالي، وتحسين كفاءة العنصر الاستثماري والبشري، والتخصص الأمثل للموارد، تحفيز الادخار لسد فجوة التمويل، وتهيئة المناخ الجاذب للاستثمار الأجنبي، وتفعيل آليات العمل الاقتصادي العربي المشترك [25]ص ص30-31 .

_ تجديد الاهتمام بتعميق جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، وتوسيع قاعدة التجهيزات الأساسية والنهوض بالموارد البشرية وتطوير وتحسين مستويات التأهيل والتعليم ، ودعم ومساندة وتوجيه النمو في القطاعات الاقتصادية الإستراتيجية مثل قطاع الصناعات التحويلية، وقطاع

الصناعات التعدينية غير البترولية وقطاع السياحة، بالإضافة إلى مساندة قطاعات أخرى (مثل القطاع المصرفي)، والتي تحتاج إلى مساعدة مؤقتة لإعادة هيكلتها وتأهيل مؤسساتها لمجاراة متطلبات العولمة [62]ص11

_ استخدام وتوظيف حلقات العلاقات الدولية بما فيها حلقة الدول النامية للضغط وبكل قوة من اجل إلزام الدول المتقدمة بالتقيد التام بتدابير وترتيبات العولمة ، وتطبيق أحكام اتفاقيات منظمة التجارة الدولية حيث تفرض هذه الدول على الدول النامية فتح أسواقها أمام منتجاتها، بينما تغلق هي أبواب أسواقها أمام منتجات الدول النامية، كالمنتجات الزراعية والملابس والمنسوجات، بالإضافة إلى منتجات صناعية أخرى باشتراطات صحية أو شكلية (تغليف وتعبئة) [62]ص12.

_ المشاركة في صنع القرارات داخل المؤسسات المالية والاقتصادية الدولية، بدلاً من وضعها الحالي والذي لا يعدو كونها متلقياً ومنفذاً للسياسات التي تفرضها هذه المؤسسات، وذلك على الرغم من عدم مراعاة هذه السياسات في كثير من الأحيان للأوضاع، والظروف الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بالدول العربية [62]ص19.

_ أن يكون هناك دور ريادي متقدم للاتحادات وتنظيمات الأعمال العربية، ويتمثل هذا الدور في تبادل المعلومات عن المنتجات، والمواد الخام سواء المتوفرة لدى الدول العربية أو التي تحتاج إليها كل دولة، وذلك من خلال الشبكات الالكترونية والنشر المستمر في دوريات الغرف التجارية، يضاف إلى ذلك إجراء الأبحاث والدارسات لإقامة مشاريع صناعية كبيرة قادرة على المنافسة الإقليمية والدولية [50]ص142.

مما تقدم؛ يمكن القول أن العولمة الاقتصادية أصبحت حتمية يفرضها الوضع العالمي الراهن، ويجب على الدول العربية العمل بجد واجتهاد على تعظيم ايجابياتها، وتحويل سلبياتها إلى ايجابيات، فالدول العربية قادرة على الدخول في الإطار العالمي بعد أن تنشئ بينها أسباب التعاون من خلال تكامل اقتصادي يعتبر هو البديل الوحيد إذا أرادت أن تحافظ على كيانها كواجهة عربية، لمواجهة تحديات العولمة الاقتصادية وما تحملها من مخاطر.

2.2. انعكاسات تحرير التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاديات العربية

إن ابرز سمات الاقتصاد العالمي في الوقت الراهن تتمثل في حركة السلع ، و الخدمات و رأس المال و المعلومات والأيدي العاملة عبر الحدود الوطنية و الإقليمية، و هي مرتبطة بتطور تكنولوجيات الاتصال التي أدت إلى جعل العالم و كأنه قرية صغيرة، هذه المميزات تتفق مع ما تدعو إليه المنظمة العالمية للتجارة و تتناسق مع معطيات النظام الدولي الجديد الذي يتسم بهيمنة النظام الرأسمالي بمبادئه و قواعده على الاقتصاد العالمي.

ومن خلال هذا المبحث نتطرق إلى التعريف بالمنظمة العالمية للتجارة، وموقف الدول العربية من الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، والآثار المترتبة عن انضمام الدول العربية إلى المنظمة، بالإضافة إلى الإستراتيجية المواجهة للآثار السلبية للمنظمة العالمية للتجارة.

1.2.2.التعريف بالمنظمة العالمية للتجارة

إن التطورات الجذرية التي حدثت في النظام التجاري العالمي ، قد انطلقت منذ عام 1947 عبر مؤتمر هافانا الذي أفرز اتفاق هافانا الشهير بشأن تحرير التجارة الخارجية ، ورغم إبرام الاتفاقية العامة للتعريفة و التجارة (الجات)* وسريانها منذ 1948، ورغم دخول دول العالم في ثمانية جولات تفاوضية بشأن تحرير التجارة الدولية محصورة في ميدان البضائع، إلا أن اقتحام الملكية الفكرية ميدان التجارة الدولية وكذلك الخدمات، قد تم في جولة أورغواي الأخيرة 1986-1994 ، حيث تم إقحام هذين الموضوعين بتدخل أمريكي مباشر وتأييد الدول الصناعية الكبرى في ظل معارضة الدول النامية ، ومع اختتام أعمال جولة أورغواي جرى إنشاء منظمة التجارة العالمية بموجب إعلان مراكش1994/04/15 لتبدأ عملها اعتبارا من 1995/0101.

1.1.2.2.تطور إنشاء المنظمة العالمية للتجارة

إن المنظمة العالمية للتجارة هي منظمة حديثة النشأة تأسست في 01 جانفي 1995 ،مقرها جنيف بسويسرا و تتولى مهمة تنظيم التجارة الدولية و هي بذلك تشكل الدعامة أو الركيزة التجارية الجديدة التي تصطلح بالمنظمة العالمية للتجارة ، و تعرف كإطار للمفاوضات المتعددة الأطراف لتحرير التجارة الدولية وفقا للقواعد و الأحكام المتفق عليها، و هي بمثابة محكمة دولية يتم فيها تسوية

* تعرف بالجات (GAAT) اختصارا لـ General Agreement on Tariff And Trade

المنازعات التجارية بين الدول الأعضاء. وتتكون منظمة التجارة العالمية من 149 دولة عضو حتى عام 2006، ومن ضمنها الاتحاد الأوربي وهو الهيئة الوحيدة التي تحظى بالعضوية الكاملة، إضافة إلى 31 دولة بصفة مراقب ينتظر أن تحظى بالعضوية خلال مدة أقصاها خمس سنوات من تاريخ نيلها صفة المراقب، كما تحظى سبع منظمات دولية بعضوية المنظمة كأعضاء مراقبين دائمين [63]ص05ومنظمة التجارة العالمية وريثة خمسين عام تقريبا من الجهد الدولي الذي انطلق مع إقرار وسريان الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة (الجات)، وهو جهد يستهدف تحرير التجارة من القيود الجمركة والسعي لتخفيض التعريفة، وفتح الأسواق الدولية أمام تدفق السلع والخدمات.[64]ص34

وعرفت الجات منذ إنشائها 8 جولات من سنة 1947 إلى سنة 1993 وتعتبر جولة الاورغواي أهمها أين تحولت الجات إلى المنظمة العالمية للتجارة ويمكن إيجازها من خلال الجدول التالي :

جدول رقم 13 : موجز جولات الجات[65] ص6

السنة	اسم ومكان الانعقاد	الموضوعات المطروحة	عدد الدول
1947	جنيف	الرسوم الجمركية	12
1949	أنيسي	الرسوم الجمركية	13
1951	توركواى	الرسوم الجمركية	38
1956	جنيف الثانية	الرسوم الجمركية	26
1960-1961	ديلون	الرسوم الجمركية	26
1964-1967	كيندي	التعريفات الجمركية وإجراءات مكافحة الإغراق	62
1973-1979	طوكيو	التعريفات الجمركية ، والتدابير غير الجمركية ، واتفاقات نطاق العمل.	102
1986-1994	أورغواي	التعريفات الجمركية ، والتدابير غير الجمركية ، والقواعد ، والخدمات ، والملكية الفكرية ، وتسوية المنازعات ، والمنسوجات ، والزراعة ، وإنشاء المنظمة....الخ.	123
2002-2004	الدوحة	جميع السلع والخدمات ، الرسوم الجمركية،التدابير غير الجمركية، مكافحة الاغراق ، الدعم الحكومي ، اتفاقات التجارة الاقليمية ، الملكية الفكرية ، البيئة ، تسوية النزاعات ، قضيا سنغافورة.	144

وتعد جولة ارو جواي من أهم الجولات التي دارت في رحى الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة منذ نشأتها حتى إنشاء منظمة التجارة الدولية ، وهي المحاولة الجادة لإصلاح هيكل النظام التجاري الدولي متعدد الأطراف ،ومواجهة المشاكل التي اعترضت هذا النظام[66]ص173، وتناولت المفاوضات في سبتمبر1986 عدد هام من المشاكل المتعلقة بالسياسة التجارية، وتوسيع النظام التجاري لعدة مجالات أخرى، وخاصة التجارة المتعلقة بالخدمات والملكية الفكرية، وإعادة هيكلة تجارة المنتجات الحساسة كالمنتجات الزراعية والنسيج [67]ص75.

بعد انتهاء جولة أورجواي سن1993 ، اجتمع وزراء مالية و اقتصاد و تجارة 117 دولة في مراكش بالمغرب في 15أفريل 1994 ليعلنوا قيام المنظمة العالمية للتجارة، و التي تحل محل اتفاقية الجات، لتدخل حيز التنفيذ بداية من 01 جانفي1995 [68]ص330

2.1.2.2.أهداف ومبادئ المنظمة العالمية للتجارة

تهدف المنظمة العالمية للتجارة إلى إيجاد منتدى للتشاور بين الدول الأعضاء حول المشكلات التي تواجهها التجارة العالمية و آليات فض المنازعات بين الدول الأعضاء ، إضافة إلى تقديم بعض المساعدات الفنية و المالية للدول الأعضاء.

1.2.1.2.2. أهداف المنظمة العالمية للتجارة

وتهدف المنظمة العالمية للتجارة إلى مايلي: [69]ص ص182-183

_ خلق وضع تنافسي دولي في التجارة الدولية يعتمد على الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد.

_ تعظيم الدخل القومي العالمي ورفع مستويات المعيشة من خلال زيادة معدلات نمو الدخل الحقيقي.

_ تحقيق التوظف الكامل لموارد العالم، وزيادة الإنتاج المتواصل في الاتجار في السلع و الخدمات بما يخدم الاستخدام الأمثل لتلك الموارد، مع الحفاظ على البيئة وحمايتها ودعم الوسائل الكفيلة بتحقيق ذلك.

_ توسيع وخلق أنماط جديدة لتقسيم العمل وزيادة نطاق التجارة العالمية.

_ توفير الحماية المناسبة للسوق الدولي لجعله يعمل في بيئة مناسبة وملائمة لمختلف مستويات التنمية.

_ محاولة إشراك الدول النامية والأقل نموا في التجارة الدولية بصورة أفضل.

_ زيادة التبادل التجاري الدولي وتنشيط التجارة الدولية بين دول العالم على أسس وقواعد متفق عليها.

.2.2.1.2.2. مبادئ المنظمة العالمية للتجارة: وتتمثل فيما مايلي: [70]ص29-30

_ إتباع مبدأ عدم التمييز في المعاملة بين دولة وأخرى في التجارة الدولية بحيث يخضع أعضاء المنظمة ، إلى معاملة الدولة الأولى بالرعاية.

_ منع القيود الكمية في المبادلات التجارية بين الأعضاء.

_ يكون حل الخلافات عن طريق التشاور بين الدول الأعضاء.

_ مبدأ المعاملة الوطنيةومبدأ الشفافية.

_ مبدأ التحفظات الجمركية المتبادلة ، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

_ مبدأ المفاوضات التجارية و مبدأ المعاملات التفضيلية في العلاقات التجارية بين الشمال والجنوب.

3.1.2.2.الهيكل التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة

تتكون المنظمة من أربع أجهزة رئيسية موزعة على 04 مستويات و هي[71]ص ص 103-104

.1.3.1.2.2. المؤتمر الوزاري: و هو أعلى جهاز و يمثل السلطة المطلقة للمنظمة و يجتمع كل سنتين.

2.3.1.2.2. المجلس العام: و هو الذي ينسق بين دورات المؤتمر يتكون من ثلاث أجهزة:

- المجلس العام.
- جهاز فض النزاعات.
- جهاز مراقبة السياسات التجارية.

3.3.1.2.2. المجالس الخاصة بمجالات التبادلات التجارية الكبرى: و هناك ثلاث مجالس:

- مجلس تجارة السلع.
- مجلس تجارة الخدمات.
- مجلس حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة.

4.3.1.2.2. اللجان الفرعية: تتكون هذه اللجان بمعرفة المجلس الوزاري، الذي يكون له الحق في تكوين أجهزة جديدة عند الحاجة، ومن هذه اللجان : لجنة التجارة والتنمية، ولجنة قيود ميزان المدفوعات، ولجنة الشؤون الإدارية والمالية.

5.3.1.2.2. السكرتارية: يرأس هذه السكرتارية سكرتير عام يعينه المجلس الوزاري، ويحدد صلاحيته وواجباته وشروط خدمته، ويعين المدير العام* موظفي السكرتارية ويحدد واجبتهم وصلاحياتهم، وشروط خدمتهم طبقا للقواعد العامة التي يحددها المجلس الوزاري.

2.2.2. موقف الدول العربية من الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

يمكن تلخيص موقف الدول العربية من عضوية منظمة التجارة العالمية على النحو التالي [72]ص284

_ هناك دول تتمتع بالعضوية الكاملة(13) أي أنها أطراف متعاقدة وهي(الأردن، الإمارات، البحرين، تونس، جيبوتي، عمان، قطر، الكويت، مصر، المغرب وموريتانيا و السعودية ولبنان) .

_ وهناك دول تتمتع بصفة عضو مشارك أو منتسب في منظمة التجارة العالمية، وهي الجزائر والسودان واليمن وليبيا والعراق.

_ وهناك دول تحضر اجتماعات منظمة التجارة العالمية بصفة مراقب وهي سوريا.

ومن خلال الاجتماع التشاوري لوزراء الاقتصاد والتجارة والمالية العرب المشاركين في اجتماع القاهرة في الفترة 17-18 جويلية 2001، تم التأكيد على ضرورة مساندة الدول العربية التي تقدمت بطلبات الانضمام إلى المنظمة ، وذلك بإتباع الخطوات التالية:[73]ص ص93-94

* المدير العام للمنظمة العالمية للتجارة هو باسكال لامي - Pascal Lamy- تولي المنصب في عام 2005

_ العمل على زيادة مشاركة الدول العربية الأعضاء في مجموعات العمل المعنية ببحث طلبات انضمام الدول العربية المتقدمة العضوية لمنظمة التجارة العالمية.

_ اعتماد برنامج العمل للدول الأقل نموا الصادر في بروكسل في ماي 2001 للعقد 2010/2001 واعتماد نظام سريع ومبسط .

_ التأكيد على عدم مطالبة الدول الأقل نموا بالتزامات أكبر من التزامات مثيلاتها من الدول الأعضاء ، وتقديم المعونة الفنية وخاصة التدريب ورفع كفاءة المفاوضين.

_ مطالبة الدول الأعضاء في المنظمة ، بحيث لا تطالب الدول المتقدمة بمطالب مفرطة أو مرهقة تفوق الالتزامات التي بها الدول المماثلة الأعضاء.

_ حث جميع الدول المتفاوضة مع الدول العربية المتقدمة بطلبات الانضمام على احترام الخصوصيات الثقافية والأخلاقية .

ويرى مؤيدو انضمام الدول العربية إلى المنظمة العالمية للتجارة لا يتعارض مع مبدأ الحماية للصناعة المحلية وفق المادة (19) التي تسمح للدول الأعضاء، و خاصة الدول النامية باتخاذ إجراءات وقائية ضد إدخال أي سلعة فيما إذا كان استيرادها يسبب ضررا فادحا للمنتجين المحليين،[64]ص196 أما المعارضين للانضمام يرون أن المنظمة تكريسا للهيمنة و التبعية للنظام الرأسمالي الذي يخدم مصالح القوى الغربية و جماعات الضغط فيها، و يعتبرها جهازا آخر بالإضافة إلى المؤسسات الدولية الأخرى لإملاء السياسات والتحكم في العالم، و أنها تشكل عبئا على التنمية من خلال إلغاء الضرائب و الرسوم الجمركية، و بالتالي حرمان خزينة الدول النامية، و بالأخص العربية من إيرادات هي في أمس الحاجة إليها [68]ص332.

والجدول التالي يوضح تواريخ الانضمام للدول العربية الأعضاء و الدول العربية التي لها صفة مراقب في المنظمة العالمية للتجارة.

جدول رقم 14: الدول العربية الأعضاء والدول العربية التي لها صفة مراقب في المنظمة العالمية للتجارة[74]ص307

الدولة	تاريخ العضوية
أولا:الدول الأعضاء	11أفريل 2000
-الأردن	10أفريل1996
-الإمارات العربية المتحدة	1جانفي1995
-البحرين	29مارس1995
-تونس	31ماي1995
-جيبوتي	9نوفمبر2000
-عمان	13جانفي1996
-قطر	1جانفي1995
-الكويت	30جوان1995
-مصر	31جانفي1995
-موريتانيا	1جانفي1995
-المغرب	2005
-السعودية	
ثانيا: الدول التي لها صفة مراقب	
-الجزائر	17جوان1987
-السودان	25أكتوبر1994
-لبنان	14أفريل1999
-اليمن	17جويلية2000

وفي الأخير، إذا كانت وجهات النظر تختلف من مؤيد ومعارض للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، فماذا عن آثار المنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد العربي؟.

3.2.2. آثار المنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد العربي

الغالب أن الدول العربية تنتمي أغلبها إلى مجموعة الدول النامية، وعليه فإن تحليل الآثار المتوقعة من تواجد المنظمة على رأس النظام التجاري الدولي على الدول العربية ينطوي على نفس تحليل الآثار على الدول النامية و يمثل النفط والبتر وكيماويات أهم سلعها التصديرية، والمصدر الرئيسي لمواردها من العملات الحرة، والركيزة الأساسية لتخطيط برامجها التنموية المستقبلية، ما يجعل هذه البرامج شديدة التأثير بتذبذب الأسعار العاملة للنفط بصفتها مصدراً رئيسياً للدخل القومي وخطط التنمية، وخاصة أن هذه السلعة، ألا وهي النفط ومشتقاته، لم تدخل ضمن السلع، التي شملتها مفاوضات جولة أوروجواي.

وفيما يلي تحليلا موجزا لأهم الآثار السلبية والايجابية الناتجة عن انضمام الدول العربية للمنظمة العالمية للتجارة:

1.3.2.2.الآثار السلبية

ترى بعض الدراسات أن هناك آثارا سلبية على الدول النامية بما فيها الدول العربية من جراء انضمامها إلى عضوية المنظمة ، ومن هذه الآثار مايلي:

- تزايد المنافسة الدولية نتيجة الالتزام بقواعد فتح الأسواق ، ومن ثم اختفاء بعض الصناعات نتيجة لعدم قدرتها على مواجهة المنافسة الدولية ، سواء كانت منافسة سعرية ، أو منافسة مرتبطة بجودة السلعة [66]ص307.

- تحرير التجارة الدولية، في ضوء اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، سيعوق صناعة البتر وكيماويات العربية ،التي ما زالت في طور النمو، بتعريضها لمنافسة دولية شديدة. كذلك سوف تتأثر الصناعات الكيماوية العربية ، إذ سترتفع نفقة الواردات منها لحاجة الأسواق المحلية إليها.[75]

- تتعرض السلع الصناعية العربية لمنافسة دولية شديدة ، لأن معظمها مواد خام ، تسعى الدول الصناعية إلى ابتكار بدائلها، كما أن إلغاء نظام الحصص لاستيراد الملابس الجاهزة العربية، بعد انتهاء الفترة الانتقالية التي حُددت بعشر سنوات (1995-2004) سيؤثر في الموازين التجارية العربية، ما لم تُطوَّر أساليب الجودة الشاملة، والمواصفات القياسية العالمية.[75]

- تزايد نفقة برامج التنمية ، نتيجة تطبيق الاتفاقية الخاصة بحقوق الملكية الفكرية ، وما ينجم عنها من ازدياد نفقة استيراد التقنيات الحديثة، والنفقات المقترنة بحق استخدام العلامات التجارية، وحقوق الطبع والنشر، والبرمجيات، وما إلى ذلك، وسيسفر ذلك عن ارتفاع أسعار المنتجات الفكرية العربية، إضافة إلى التهديد بتدهور الثقافة العربية نتيجة الغزو الثقافي والفكري ، من قِبَل الدول غير العربية ، الأعضاء في المنظمة.

- ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية وخصوصا السلع الغذائية، وذلك كنتيجة منطقية لتخفيض الدعم الممنوح للإنتاج الزراعي في البلدان المتقدمة، وبالتالي سوف يكون لذلك أثار سلبية على كل البلدان العربية المستوردة لمواد زراعية أساسية ، نتيجة للالتزام بالتخلص من دعم المنتجين ودعم التصدير [76]ص40.

- الأثر السلبي على النشاط الاقتصادي ، وبوجه عام في الإنتاج والتوظيف والصناعة العربية.

- ترتفع معدلات البطالة وخاصة في القطاع الصناعي ، نتيجة تدهور وإغلاق بعض الصناعات الغير قادرة على المنافسة.

- استمرار التخفيضات الجمركية على الوردات ، يترتب عنه انخفاض حصيلة الضرائب والرسوم الجمركية على الخزينة العمومية، مما يؤدي إلى عجز في الموازنة العامة.

ويمكن توضيح الآثار المباشرة للمنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد العربي في المجالات التالية :

ففي **القطاع الزراعي**، تتصف الدول العربية بحساسية شديدة تجاه تقلبات الأسواق العالمية لأنها تستورد حوالي (20%) تجارة العالم من القمح فقط، وحوالي (17%) من تجارة الحبوب [77]ص305، فالدول العربية دول مستوردة للغذاء بصفة عامة، وتعاني تجارتها من عجز تجاري في مختلف مجموعات الغذاء وخاصة الحبوب وعلى رأسها القمح كما قلنا سابقا، لذلك فتحرير التجارة الزراعية الدولية سيلحق آثار سلبية بالقطاع الزراعي الذي يتصف بالتخلف، حيث تشير التوقعات أنه إذا تحررت تجارة السلع الزراعية وتوقف دعم الحكومات العربية النسبي لمنتجاتها الزراعية ، فإن احتمال ارتفاع الأسعار سيكون في حدود ثلاثة أمثال ماهي عليه الآن ، ومن المتوقع ارتفاع أسعار السلع ارتفاعا كبيرا مما سيترتب خسارة الدول العربية حوالي خمسة مليارات دولار سنويا [28]ص229، كما سيؤدي إلغاء الدعم الزراعي أو تخفيضه إلى رفع أسعار السلع الزراعية التي تستوردها الدول العربية وبخاصة الحبوب والألبان والسكر واللحوم، وعليه يجب على الدول

العربية أن تتخذ بعض التدابير مثل تنشيط التعاون الزراعي الإقليمي، و إنشاء مخزن غذائي استراتيجي والارتقاء بمستوى التجارة الزراعية، كل هذا سيؤدي حتما إلى زيادة قدرة القطاع الزراعي في الوطن العربي على تلبية الاحتياجات الغذائية للسكان وكذلك زيادة القدرة التنافسية للصادرات الزراعية العربية وهذا من خلال التكامل الاقتصادي بين الدول العربية .

أما على صعيد **القطاع الصناعي** [77]ص306، فستواجه الدول العربية تحديات واسعة في مجال السلع الصناعية العربية من جراء تحرير التجارة وفقا لشروط منظمة التجارة العالمية ، حيث أن المنتجات العربية الصناعية ستواجه منافسة شديدة في المنتجات الصناعية للدول المتقدمة وحتى النامية الأخرى ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن الدول الصناعية الكبرى تسعى ومنذ أمد ليس بالقريب إلى ابتكار بدائل جديدة للمواد الخام التي تحصل عليها من الدول النامية ، الأمر الذي يضعف المركز التنافسي للدول العربية المعتمدة أساسا على تصدير المواد الخام والنفط.

وفيما يخص تحرير **صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة** ، حيث تعد الدول العربية كمجموعة مستوردة ومصدرة للملابس والمنسوجات في آن واحد ، حيث تضم مجموعة الدول المصدرة كل من مصر وتونس والمغرب وسوريا، وتتراوح نسبة صادرات هذه الدول من الملابس والمنسوجات إلى إجمالي صادراتها السلعية من 20% إلى 40%، وتعد سوق الاتحاد الأوربي أهم الأسواق المستوردة للصادرات العربية من الملابس والمنسوجات حيث تستوعب حوالي 40% من الصادرات المصرية و70% من الصادرات التونسية والمغربية [4]ص191.

ومع تحرير التجارة في هذه السلع تتعرض الصادرات العربية للمنافسة الشديدة وفقا لمعايير الجودة واحتياجات السوق ، خاصة من بعض الدول الأسيوية مثل هونج كونج وتايوان بالإضافة إلى تركياوالفلبين مما ينتج عن ذلك في ضيق السوق الخارجي المتاح لها.

وفيما يخص **تحرير التجارة في الخدمات** للدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية تقدر بأكثر من (1.5) تريليون دولار سنويا نتيجة لتنشيط أسواق الخدمات، كما تقدر أيضا قيمة الزيادة في التجارة العالمية عن طريق فروع الشركات متعددة الجنسيات بعد تحرير تجارة الخدمات بحوالي 3 تريليون دولار سنويا، فإنه من المتوقع أيضا أن يكون الأثر سالبا على الدول العربية بعد تحرير تجارة الخدمات ،نظرا لأن الدول العربية مستورد صافي للخدمات وتعاني من عجز في موازين مدفوعاتها، وتتوقف الدول العربية على المنافسة الأجنبية في مجال الخدمات على طبيعة العروض التي تقدمت بها ومجالاتها والقيود التي تفرضها في جدولتها كشرط للتأهيل المعاملة الوطنية والترخيص للأجانب لتوريد الخدمات [37]ص132.

و أسفرت المفاوضات التي استمرت حوالي 6 سنوات بين القوى التجارية الكبرى والدول النامية إلى اتفاق بتاريخ1997/12/13 لإلغاء قيود تحرير الخدمات المالية بما فيها أعمال البنوك وشركات التأمين والأوراق المالية حول العالم بمشاركة أكثر من 70 دولة.[37]ص132

أما **القطاع النفطي**، فالنفط لاتوجد اتفاقية خاصة به ضمن اتفاقيات الجات، وهذا لحرص الدول المتقدمة التي تسيطر على التجارة العالمية على استبعاد النفط من مفاوضات المنظمة العالمية للتجارة ، و يوجد فقط مبادئ و إشارات في العديد من الاتفاقيات يمكن الاستفادة منها في تحديد علاقة اتفاقيات المنظمة بالقطاع النفطي ومنها مايلي : [74]ص307

_ المبادئ الأساسية الواردة في اتفاقية الجات (أي المرتبطة بإعلان مراكش عام 1994) و التي تشير إلى حق الدول المصدرة في المحافظة على الموارد الطبيعية ، و هو الأمر الذي قد يفسر حق دول أوبك في القيود التي تفرضها على مستوى الإنتاج و الصادرات من النفط و الغاز الطبيعي.

_ تحظر أحد قواعد الجات سياسة " التسعير الثنائي "الذي لا يخضع لعوامل السوق، بحيث تكون القاعدة هي عدم خفض الأسعار المحلية أو زيادة الأسعار في الأسواق الخارجية، إلا أن هذا المبدأ يكتنفه الغموض.

_ ترتبط اتفاقية الحواجز الفنية للتجارة بالنفط و الغاز من حيث اعتماد المواصفات و المقاييس للمنتجات البترولية في ظل مبدأ عدم التمييز، و كذلك ضرورة اتساق هذه المواصفات و المعايير مع تلك السائدة في أسواق التصدير.

_ ترتبط اتفاقية التجارة في الخدمات مع قطاع النفط و الغاز ارتباطا وثيقا من خلال خدمات الاستشارات الإدارية و الاقتصادية و الفنية و خدمات عمليات التنقيب، و الاستكشاف، و الاستخراج ، و خدمات عمليات النقل الخارجي و الداخلي، كما يتأثر قطاع النفط، و الغاز باتفاقية حقوق اعتبارات الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة TRIPS فيما يخص العلامات التجاري، و براءات الاختراع، وحقوق الملكية الفكرية .

_ هناك مناقشات تجري منذ فترة في لجنة التجارة و البيئة لوضع شروط بيئية مرجعية تضبط علاقة التجارة و الاعتبارات البيئية، والتي قد تؤثر على المعايير البيئية المرتبطة باستخراج النفط الخام، التصفية،نقله، تسويقه و استهلاك ....الخ.

وهكذا مابقي أمام الدول العربية المصدرة للنفط إلا التشبث بالمادة 20 من اتفاقية الجات التي تبيح اتخاذ الإجراءات المناسبة للحفاظ على الموارد الطبيعية والنادرة [37]ص135.

2.3.2.2. الآثار الايجابية

هناك العديد من المزايا التي تحققها الدول العربية من جراء التزامها بأحكام اتفاقيات الجات ومنها مايلي:

_ يؤدي التخفيض الجمركي وإلغاء العوائق الغير جمركية فضلا عن التزام الدول العربية الأعضاء بتحرير الاستثمارات، إلى تهيئة المناخ لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية إليها، والاستفادة من المزايا النسبية المختلفة لهذه الدول، وما يصاحب هذه الاستثمارات بالتبعية من نقل للتكنولوجيا تعد الدول العربية في أمس الحاجة إليها [78]ص250.

_ مكافحة الدعم والإغراق، و إجراءات الوقاية من الواردات من خلال استفادة الصناعة القائمة في العديد من الدول العربية من قواعد ونظام الجات ، فطالما عانت الصناعات العربية من المنافسة الغير عادلة من قبل واردات السلع المدعمة أو منخفضة السعر بشكل مبالغ فيه ، خاصة من الدول الآسيوية ، حيث يتيح النظام المطور للجات في هذا المجال ، الحق في اتخاذ الإجراءات الفعالة سواء لوقف أو الحد من تدفق الواردات الضارة بالصناعة الوطنية، أو فرض الرسوم التعويضية والمقابلة عليها بحيث ترتفع أسعارها إلى مستوى الأسعار السائدة [78]ص250.

_ الارتفاع المتوقع في أسعار السلع الزراعية المستوردة، والنقص المحتمل في المعونات الغذائية، سوف يحفزان الدول العربية إلى تحسين الإنتاجية في قطاعاتها الزراعية، والتوسع في الإنتاج الزراعي.

_ يعد إدخال قطاعي المنسوجات والملابس الجاهزة ، والزراعية ضمن اتفاقيات تحرير التجارة الدولية من أهم العوامل الايجابية التي يمكن من خلال تعظيم استفادة الدول النامية من الانضمام إلى هذه الاتفاقيات ،وخاصة الدول العربية التي تعد دول مستوردة ومصدرة للملابس والمنسوجات في آن واحد ، حث تضم الدول المصدرة كلا من مصر وتونس والمغرب وسوريا ،[78]ص251 حيث تتراوح صادرات هذه الدول من الملابس ،والمنسوجات إلى إجمالي صادراتها السلعية من 20% إلى 40% . وتعد سوق الاتحاد الأوربي أهم الأسواق المستوردة للصادرات

العربية من الملابس والمنسوجات ، حيث تستوعب حوالي 40% من الصادرات المصرية و70% من الصادرات التونسية والمغربية.

_ الآثار الايجابية المتوقعة على التجارة في البترول، من منظور الآثار الكلية لتحرير التجارة على الاقتصاد العالمي وبالنظر إلى النمو المتوقع للنشاط الاقتصادي الدولي ككل، والزيادات المرتقبة في الدخل ومعدل التجارة الدولية، سيكون له مردود إيجابي في التزايد المرتقب في الطلب العالمي على البترول ومشقاته، مما يعود بالنفع مباشرة للدول العربية المصدرة للنفط.

وقد دأبت الدول العربية، خلال المؤتمرات الوزارية التي تعقدها منظمة التجارة العالمية، كلّ سنتَين في السعي لتعظيم الآثار الإيجابية لاتفاقيات تلك المنظمة، وتقليل آثارها السلبية، خاصة مؤتمر الدوحة في نوفمبر2001 والذي أطلق جولة مفاوضات الدوحة ، مرورا بالمؤتمرات الوزارية اللاحقة في كل من كانكون بالمكسيك سبتمبر2003 ، وحتى المؤتمر الوزاري السادس في هونغ كونغ ديسمبر2005 ومن بين الأهداف التي سعت الدول الأعضاء إلى تحقيقها من جولة مفاوضات الدوحة، فقد اشتمل الإعلان الوزاري الصادر عن المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية الذي عقد في الدوحة، الفترة من 9 إلى 14 نوفمبر 2001وانطلقت بموجبه جولة المفاوضات، على ما سمي أجندة الدوحة للتنمية [21]ص16، وتواصلت المفاوضات التجارية متعددة الأطراف في منظمة التجارة العالمية في "أجندة الدوحة للتنمية" بعد أن توقفت في (جويلية) 2006 لعدم الاتفاق على موضوع الزراعة، وقد أعلن باسكال لامي، المدير العام للمنظمة، في 7 (فيفري) 2007 عودة المفاوضات إلى منظمة التجارة العالمية، وتشمل المفاوضات ما يعرف النفاذ إلى الأسواق للمنتجات غير الزراعية، والخدمات، إصلاح قواعد الإغراق والإجراءات التعويضية، وحقوق الملكية الفكرية ومواضيع التنمية. وستجيب المفاوضات القادمة على إمكانية التوصل إلى إنهاء مفاوضات أجندة الدوحة للتنمية.

وفي الأخير، هل يمكن للدول العربية وضع إستراتيجية لمواجهة هذه الآثار السلبية؟.

4.2.2. إستراتيجية التكامل الاقتصادي العربي كخيار لمواجهة الآثار السلبية للمنظمة العالمية للتجارة

يمكن وضع إستراتيجية لمواجهة الآثار السلبية للمنظمة العالمية للتجارة من خلال :

_ تعزيز قيام تكتل اقتصادي يمكن الدول العربية من توظيف طاقاتها ومواردها بصورة مثلى، وتسمح لها بتغيير وتنويع هياكلها الإنتاجية بما يمكنها من الاستيعاب المتزايد لعناصر الاقتصاد الجديد كالتكنولوجيا المتقدمة و المعرفة والمهارات البشرية العالية التأهيل في قطاعاتها الإنتاجية . [79]ص421

_ التوجه نحو كسر حلقة "تقسيم العمل الدولي" المفروض عليها، من خلال تكريس تخصصا في إنتاج وتصدير المواد الأولية سواء النفط أو المواد الأولية الأخرى، الأمر الذي سيفتح آفاقا واسعة أمام معدلات قوية للتبادل التجاري البيني، و إلى تعزيز هيكل التجارة العربية القائم الآن مع باقي دول العالم.[79]ص421

_ استكمال إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، و دخولها حيز التنفيذ، يوفر للدول العربية

الأعضاء فرصا مهمة لتخفف من بعض الضغط الواقع عليها في إطار تحرير التجارة متعددة الأطراف، خصوصا و أن هذا التكتل التجاري العربي قد تم بين دول معظمها تقريبا أعضاء في منظمة التجارة العالمية والعدد القليل يفاوض للانضمام ، ويعزز القدرة التفاوضية لدى المنظمة وسيرفع وزنها النسبي كمجموعة مستقلة أو بالمقارنة مع باقي المجموعات الإقليمية والجغرافية الأخرى.[79]ص ص433-434

_ تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد العربي من خلال تقوية مركز الدول العربية في النظام الاقتصادي العالمي ومواجهة المنافسين الآخرين يحتاج إلى وقت ليس بالقصير، كما أن التعايش مع النظام الجديد للتجارة العالمية أمر لا مناص منه، وفي هذه الظروف لا مفر أمام الدول العربية، من سلوك سبيلين في آن واحد أولهما العمل على تقليل الخسائر المحتملة واغتنام الفرص الجديدة التي يتيحها النظام، وتحويل هذه الفرص من فرص نظرية إلى فرص واقعية، وثانيهما إعادة هيكلة الاقتصاديات العربية بقصد بناء قوتها الذاتية ، وتخفيض درجة اعتمادها على الخارج. [72]ص285

_ العمل على استكمال بناء قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وخاصة من خلال تحرير قطاعات الاتصالات وجذب رؤوس الأموال والاستثمارات العربية والأجنبية، من أجل تحسين القدرة على النمو والتنافسية وزيادة نسب انتشار الخدمات [21]ص13

_ زيادة تطوير القطاع المصرفي في الدول العربية من خلال الاستفادة من المعونات الفنية لصندوق النقد العربي، والتأكيد على التكامل في أسواق المال عن طريق تسهيل إجراءات الربط بين هذه الأسواق وتطويرها والتنسيق بينهما بغية إنشاء سوق مالية عربية موحدة.

_ دعم مراكز البحث العلمي ومشروعات البحث العلمي في المجالات المختلفة في الدول العربية من أجل جعل المنتج العربي أكثر تنافسية.

وفي الأخير، نستنتج انه هناك احتمالين حول آثار انضمام الدول العربية للمنظمة العالمية للتجارة فالاحتمال الأول هو أن عضويتها قد يؤثر سلبا على تقدم مسيرة تكاملها الاقتصادي، وهذا لارتباطها بدول أخرى متقدمة فترى عدم الحاجة لتكاملها، لأنه يتحقق من خلال انضمامها للمنظمة، والتحرير الشامل للتجارة على المستوى العالمي بما فيها الدول العربية، كما يعمل على عدم الوصول إلى مراحل متقدمة، إذ تتوقف مسيرته عند إقامة منطقة التجارة الحرة العربية فقط، وهذا يتعارض مع إقامة اتحاد جمركي وسوق مشتركة.

أما الاحتمال الثاني؛ فمن ناحية المنظمة لا تعترض على إقامة تكتل اقتصادي، ومنه ستتجه الدول العربية إراديا لإقامة تكاملها للتخفيف من الآثار السلبية المحتملة وقوعها عند الانضمام، وسيزيدها قوة تفاوضية مع المنظمة، ويكون لها وزن في المنظمة، مثلها مثل التكتلات الاقتصادية العالمية.

3.2. الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

تزايد الاهتمام وبشكل كبير بالاستثمارات الأجنبية المباشرة من جانب الدول العربية منذ أوائل الثمانينات نتيجة تراجع القروض المقدمة إليها على أثر تصاعد أزمة المديونية الخارجية، وشهدت الساحة الدولية تنافسا كبير لجذب الاستثمار الأجنبي في ظل اقتصاد السوق الذي يعتمد على جذب الاستثمار لتحقيق النمو الاقتصادي، واتجهت الدول العربية على تحسين مناخ الاستثمار من خلال إزالة القيود المفروضة عليه، وهذا من خلال القوانين والتشريعات التي تتضمن مزايا وحوافز لجذب الاستثمار.

وسوف نتطرق في هذا المبحث إلى حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، ثم آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول العربية، وكذلك مناخ الاستثمار في الدول العربية، وأخيرا محفزات و معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية.

1.3.2. حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه حصة ثابتة للمستثمر المقيم في اقتصاد ما في مشروع مقام في اقتصاد آخر، ووفقا للمعيار الذي وضعه صندوق النقد الدولي يكون الاستثمار مباشرا حين يتملك المستثمر الأجنبي 10% أو أكثر من أسهم رأس مال إحدى مؤسسات الأعمال، ومن عدد الأصوات فيها.[80]ص19 ويعرف أيضا بأنه المال الوافد على دولة غير دولته والمستخدم مباشرة للغرض الذي قدم من أجله وفقا للقوانين الوطنية (للدولة المضيفة) .

ويقصد به كذلك مجموعة التدفقات الناشئة نتيجة انتقال رؤوس الأموال الاستثمارية على الدول المستقبلة، لتعظيم الأرباح وتحقيق المنافع المرجاة. بالمشاركة في رأس المال المحلي لإقامة المشاريع المختلفة لتلك الدول، أو أنه نشاط استثماري طويل الأجل يقوم به مستثمر أجنبي في دولة مضيفة بقصد المشاركة الفعلية أو الاستقلال بالإدارة والقرار.[81]ص337

1.1.3.2. حصة الدول العربية من إجمالي التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر

تؤكد العديد من الإحصائيات الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(CNUCED) ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية(OCED) أن الدول المتقدمة، باعتبارها المصدر الرئيسي لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، استحوذت على نحو75% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية الداخلة خلال فترة1990-2001، في حين أن الدول النامية بما فيها الدول العربية لا تستفيد سوى من نحو25%. ولقد شهد خلال عام2005 تدفق كبير للاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية بالمقارنة بالعاميين السابقين، والجدول التالي يوضح تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة إلى الدول العربية.

جدول رقم 15: تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول العربية 2003-2005 [82]

(ملايين الدولارات)

الدول	2003	2004	2005	النمو (بالنسبة المئوية)	
				2004	2005
الأردن	436	651	1532	49.3	135.3
الإمارات	4256	8359	(*)12000	96.4	43.6
البحرين	517	865	1049	67.3	21.3
سوريا	180	692	736	284.4	6.4
العراق	(*)0	(*)90	(*)300	--	233.3
عمان	489	200	715	(59.1)	257.5
قطر	(*)625	(*)1199	(*)1469	91.8	22.5
الكويت	(67)	24	250	(135.8)	941.7
لبنان	2860	1899	2573	(33.6)	35.5
مصر	237	2157	5376	810.1	149.2
السعودية	778	1942	4628	149.6	138.3
اليمن	6	144	(266)	2300.0	(284.7)
تونس	584	639	782	9.4	22.4
الجزائر	634	882	1081	39.1	22.6
جزر القمر	1	(*)0	(*)1	(100.0)	--
ليبيا	142	(354)	261	(349.3)	173.7
جيبوتي	14	39	23	178.6	(41.0)
السودان	1349	1511	2305	12.0	52.6
الصومال	(*)1	(*)21	(*)24	(2200.0)	14.3
المغرب	2492	1070	2933	(56.0)	(174.1)
موريتانيا	214	5	115	(97.7)	2200.0
فلسطين	(*)...	(*)3	(*)...	--	(100.0)
إجمالي الدول العربية	15683	21615	37615	37.8	74.2

ملاحظة: ( )معناه رقم سلبي. (*) بيانات تقديرية.

... بيانات غير متوفرة . – لا تنطبق.

من خلال الجدول السابق، نلاحظ أن الاستثمار الأجنبي المباشر وصل إلى حوالي 37.7 مليون دولار في عام 2005 مقابل 21.6 مليون دولار في عام 2004 و 15 مليون دولار في عام 2003 حيث بلغ نسبة النمو74.2% بين عامي 2004 و 2005، في مقابل نمو بلغ نسبة 37.8% بين عامي 2003 و 2004 وهو رقم قياسي يرتبط بالنمو الذي تحقق في التدفق العالمي للاستثمار.

ومن خلال نفس الجدول يمكننا استنتاج ما يلي:

_ هناك مجموعة صغيرة من هذه الدول تستأثر بالجزء الأكبر من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، فعلى سبيل المثال، بلغ نصيب الأردن، ومصر ، والمملكة العربية السعودية ، والإمارات العربية المتحدة أكثر من62 % من إجمالي حجم التدفق إلى الدول العربية مجموع، هناك دول كانت في بعض السنوات الماضية قد حققت نسبة نمو سالبة، لكنها في عام 2005 ، حققت نسبة نمو موجبة مثل الجماهيرية العربية الليبية ، أما الدولة العربية الوحيدة التي حققت نسبة نمو سالبة في عام 2005فهي الجمهورية اليمنية.

_ أما الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط فحققت تقدمًا أكبر في مجال تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث بلغ نصيب الإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية، و عمان وقطر في عام 2005حوالي 50% من إجمالي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، ومن المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه نظرا إلى الخطوات التي قامت بها هذه الدول من أجل تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي وفتح قطاعات إضافية لمشاركة الاستثمار الأجنبي المباشر.

ولكن النمو في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر كان بنسب متفاوتة من دولة عربية إلى أخرى، وعند تحليل الأرقام الموضحة في الجدول، نلاحظ أن هذا التدفق لم يكن موزعًا توزيعًا متساويًا، حيث تشير الأرقام إلى أن نسبة النمو المحقق في عام 2005 بلغت في الأردن 135.3% ، وفي جمهورية مصر العربية 149.2% ، وفي المملكة العربية السعودية أكثر من 138% ، وفي الإمارات العربية المتحدة43.6% وترجع هذه الزيادة إلى تنشيط برامج الخصخصة في دول عربية عدة في قطاعات هامة مثل الاتصالات.

2.1.3.2. الاستثمارات العربية خارج وداخل الوطن العربي

أما عن الاستثمارات العربية خارج الوطن العربي فالمعلومات والإحصائيات والبيانات غير متوفرة، وكذلك غير دقيقة، وكل ماهو متوفر يبقى من تقديرات الباحثين، وبعض المراكز والمؤسسات الاقتصادية العربية، مثل صندوق النقد العربي، ومجلس الوحدة الاقتصادية، والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ومع ذلك فحتى هذه المؤسسات تكاد لا تتفق على رقم تقريبي لحجم الأموال العربية المستثمرة في الخارج، إذ تقدرها المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ما بين 800و1000مليار دولار، في حين يقدرها مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بـ 2400مليار. [83]

وتشير الإحصاءات إلى أن حجم الاستثمارات العربية خارج الوطن العربي خلال الفترة1974-1995 قد قدرت بنحو (670) مليار دولار، وقدرت الاستثمارات داخل الدول العربية بنحو (12) مليار دولار، وبذلك تكون النسبة 56/1 ، بمعنى أن كل دولار يستثمر داخل الوطن العربي يقابله 56 دولار يستثمر خارج الوطن العربي[84]ص42، إن الفوائض المالية العربية كانت وجهتها الأسواق الأوروبية و الأمريكية بما يقدر ب 1.3 تريليون دولار أمريكي بحسب تقديرات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، في مقابل استثمار ما يقارب من 06 مليارات دولار أمريكي فقط عام2004 داخل الوطن العربي، وهو ما معناه أن كل دولار يستثمر بينيا بين الدول العربية يقابله استثمار 216 دولار خارج المنطقة العربية.

وفي المقابل بلغ حجم الديون العربية الخارجية حوالي 156 مليار دولار، وهذا يعني أن الأموال العربية تودع في الخارج، ثم تستدين الدول العربية المحتاجة من هذه الدول والمؤسسات الدولية المالية لتمويل احتياجها، وهذا يعني أن الأمريكي أو الأوربي، وغيرهم يقرضون العرب من أموال العرب، وبشروط قاسية في أكثر الأحيان.[84]ص43

ويمكن أن نعزو أسباب هجرة رؤوس الأموال خارج الوطن العربي لعدة أسباب، وفي مقدمتها الاجرءات الإدارية المعقدة أمام المستثمرين العرب في البلدان العربية، بالإضافة إلى الأسباب الأمنية التي تعاني منها بعض الدول العربية، حيث تمر المنطقة العربية في الوقت الراهن بظروف عصيبة، وكذلك ضعف الاستراتيجيات الوطنية في استيعاب الفوائض المالية العربية، وخاصة من دول الخليج العربي التي تعتمد على الاستيراد بسبب ضعف الصناعة في هذه الدول.

وبعد أحداث سبتمبر 2001 ، وما أعقبها من تداعيات على الساحة العربية والعالمية، بدأت مضايقة رؤوس الأموال العربية المهاجرة إلى أمريكا، وأوربا والمستثمرة هناك في شكل سندات

وأسـهم، إلا أنـه لـم ترجـع رؤوس الأمـوال العربيـة المهـاجرة إلـى الـدول العربيـة رغـم الإشـاعات والتوقعات بعودتها.

أما حجم الاستثمارات العربية البينية فهي جد متواضعة، ولقد شهدت تزايدا متواصلا من سنة إلى أخرى لكن مع هذا تبقى نسبتها ضئيلة مقارنة بحجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى المنطقة العربية، ففي سنة 2004 استقطبت المنطقة العربية 19943 مليون دولار، في حين بلغت الاستثمارات ذات المنشأ العربي ما قيمته 5958 مليون دولار(أي أن 30 %من الاستثمارات الأجنبية منشأها عربي في مقابل 70% ذات منشأ غير عربي) وهي إشارة واضحة إلى تفضيل رأس المال العربي للاستقرار و النشاط خارج المنطقة العربية بحثا عن الربحية، و الأمان، و اللتين لا توفرهما البيئة الاستثمارية العربية المتميزة بعدم الاستقرار[85]ص195.

ولقد شهد تنامي الاستثمارات العربية البينية خاصة في مجالي قطاع الاتصالات والسياحة، حيث تعززت الاستثمارات العربية البينية بقيام عدد من شركات الاتصالات العربية منفردة أو بالتعاون مع شركات عربية أو أجنبية، مثل (الوطنية الكويتية، و أورسكوم تيليكوم المصرية) بالاستثمار في الدول العربية، علما أن سوق الهاتف النقال ينمو بمعدلات تتجاوز30% سنويا، وفي مجال القطاع السياحي أعلن مؤخرا عن تأسيس شركات مساهمة عربية ، لتعزيز السياحة العربية البينية برأس مال يتجاوز 900 مليون دولار في مجالات النقل والترويج السياحي، كما أن هناك استثمارات بمئات الملايين من قبل مستثمرين خليجيين في تونس ولبنان والمغرب.

2.3.2. آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول العربية

هناك آثار سلبية وآثار إيجابية يمكن أن يتركها الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول النامية وخاصة الدول العربية وهي كالآتي:

1.2.3.2. الآثار الإيجابية

وتتمثل الآثار الايجابية فيما يلي: [81]ص342

_ يمهد لاكتساب الكفاءة من خلال نقل التكنولوجيا عن طريق جلب الخبرات والمهارات اللازمة لتشغيلها.

_ يخلق فرص عمل وطاقات وفعاليات اقتصادية إنتاجية وخدمية جديدة .

_ يقدم فرصة للشركات المحلية لولوج أسواق كانت مغلقة أمامها، وتحدث زيادة في صادرات الشركات المحلية عن طريق منتجاتها التي تدخل ضمن المنتج النهائي للشركات الأجنبية، وبما أن الأخيرة تتمتع بسهولة دخول الأسواق العالمية فإنها تساهم في زيادة صادرات الدولة المضيفة .

_ يعد وسيلة مكملة للاستثمارات الوطنية الحكومية والخاصة، ذلك أن زيادة هذا الاستثمار يقلل من الضغط على المدخرات المحلية من خلال إقامته للمشاريع الاقتصادية، ويعوض بها عن النقص الحاصل في استثماراتها المحلية التي تعاني الدول العربية من عجز فيها.

_ يسمح للدول العربية باكتساب السمعة الدولية الطيبة ويفتح الأبواب أمام المزيد من الاستثمارات في المستقبل.

2.2.3.2. الآثار السلبية

وتتمثل الآثار السلبية فيما يلي: [81] ص ص342-343

_ تهدف الشركات الأجنبية المستخدمة للاستثمار الأجنبي المباشر تحقيق أكبر قدر من معدلات الربح

دون الأخذ بالاعتبار متطلبات التنمية واحتياجات السكان في البلدان النامية المضيفة.

_ تعمل الشركات الأجنبية المستخدمة لهذا الاستثمار على جلب التقنية المناسبة التي تحتاجها في تنفيذ مشاريعها وليس من أولوياتها تطوير التقنية في الدول النامية.

_ عدم اهتمامها بتطوير مؤسسات البحث العلمي لأنها تعمل وفقا لاستراتيجياتها التي تخدم مصالحها بحيث لا يشكل خطرا على وجودها في المستقبل.

_ منافسة الشركات الوطنية القائمة.

_ يبقى هذا الاستثمار موزعا بشكل غير متكافئ على البلدان النامية .

_ سيطرة الشركات متعددة الجنسية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، يعني تزايد ارتباط اقتصادات الدول النامية باقتصادات الدول المتقدمة التابعة لها هذه الشركات الأجنبية.

ومن هنا تتبين طبيعة الارتباط المتبادل الناشئ عن العلاقات غير المتكافئة بين التابع والمتبوع في كيفية توزيع عائد عمليات انتقال تلك الوسائل والأدوات.

وما يمكن قوله في الأخير، انه يجب على الدول العربية الاستفادة من الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر، ليصبح عنصرا مساعدا في المساهمة ببرامج التنمية، المعدة برؤية وعمق، ويحكم وجوده عدم توفر خبرات وكفاءات ذاتية في أسواقنا، إن حضور المال الأجنبي، إذاً، هو رهن لحاجتنا له، وعليه يجب تحسين المناخ الاستثماري في المنطقة العربية.

3.3.2. مناخ الاستثمار في الدول العربية

يذهب بعض المحللين إلى اعتبار المناخ الاستثماري على أنه حصيلة الظروف التي تؤثر في القرار الاستثماري المحلي والأجنبي على حد سواء بأبعاده الاجتماعية والاقتصادية والمحددات المحلية والتدفقات الخارجية القانونية التي تعمل على توجيه المدخرات المحلية والتدفقات الخارجية في أوجه الاستثمار المثلى [86]ص92، ونظرا لصعوبة دراسة مناخ الاستثمار خلال فترة الدراسة لما يشمله من جوانب متعددة، لذا سنركز على مؤشرين مهمين حسب منظمة الأمم المتحدة للتعاون و التنمية هما مؤشرا الأداء والإمكانية للدول العربية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر:[85]ص193

- **مؤشر الأداء** : هو مؤشر أداء القطر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يقيس الوضع القائم للقطر من حيث حصته الفعلية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد عالميا منسوبة إلى حصة القطر

من الناتج المحلي الإجمالي للعالم، و يحتسب متوسط ثلاث سنوات للحد من تأثير العوامل الموسمية.

- **مؤشر الإمكانية** : هو مؤشر إمكانات القطر لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يقيس قدرة القطر المستقبلية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال 12 مكونا تشمل مايلي:

_معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

_ متوسط دخل الفرد.

_ نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي.

_ انتشار خطوط الهاتف الثابت والنقال، متوسط استهلاك الطاقة للفرد.

_ نسبة الإنفاق على البحوث والتطوير للناتج المحلي الإجمالي.

_ نسبة الملتحقين بالدراسات العليا لإجمالي السكان.

_ التصنيف السيادي للقطر .

_ نسبة القطر من صادرات الموارد الطبيعية للعالم.

_ نسبة استيراد قطع الغيار للأجهزة الكهربائية و السيارات للعالم.

_ نسبة صادرات القطر من الخدمات للعالم.

_ نسبة القطر من الرصيد التراكمي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للعالم.

وقد دخلت 16 دولة عربية في مؤشري الأداء والإمكانيات من أصل 140 دولة على مستوى العالم، حيث أدى تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية عام 2005 إلى تقدمها في الترتيب العالمي لمؤشر الأداء مقارنة بمؤشر الإمكانية.

فدولة الإمارات حققت تقدم كبير في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر خلال عام 2005 في الترتيب العالمي لمؤشر الأداء إلى المرتبة 15 بعدما كانت في المرتبة 25 في عام 2004، وكذلك الأردن من حيث الأداء من المرتبة 46 عام 2004 إلى 19 عام 2005، في حين سجلت كل من سوريا وعمان وقطر تحسنا نسبيا في مؤشر الأداء، إلا أنه سجلنا في بعض الدول تراجعا في مؤشر الأداء ، فتونس تراجعت من المرتبة 75 سنة 2004 إلى 77 سنة 2005، والجزائر من المرتبة 95 إلى 109، وبصورة عامة نقول أن الدول العربية سجلت تحسن في عام 2005 في مؤشر الأداء العالمي، وهذا كما هو موضح في الجدول رقم(15).

أما فيما يتعلق بمؤشر الإمكانية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، سجلنا تفاوت بين الدول العربية في موقعها في الترتيب العالمي، فالأردن سجلت تراجع من المرتبة 61 سنة 2003 إلى المرتبة 63 سنة 2004 ودولة الإمارات من المرتبة 23 سنة 2003 إلى المرتبة 27 سنة 2004، وبصورة عامة يمكن أن نقول أن هناك تراجع في مؤشر الإمكانية للدول العربية في مجال الترتيب العالمي، باستثناء مصر، والجزائر، وليبيا، والسودان، في حين تعتبر كل من السعودية، وقطر، والبحرين إمكانيتها مرتفعة، لأنها غنية بالموارد الطبيعية وخاصة النفط. وللتوضيح أكثر أنظر الجدول رقم(15).

جدول رقم 16: الترتيب العالمي لمؤشري الأداء والإمكانية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، 2002-2005. [87]

الدول	الترتيب العالمي للأداء	الترتيب العالمي للإمكانية	الترتيب العالمي للأداء	الترتيب العالمي للإمكانية	الترتيب العالمي للأداء	الترتيب العالمي للإمكانية	الترتيب العالمي للأداء
	2002		2003		2004		2005
الأردن	55	60	79	61	46	63	19
الإمارات	114	24	64	23	25	27	15
البحرين	75	29	61	29	32	30	22
سوريا	118	84	122	85	113	95	101
عمان	126	52	112	54	99	57	91
قطر	88	9	73	10	56	10	54
الكويت	137	35	138	40	138	42	132
لبنان	20	57	7	59	8	60	7
مصر	116	74	126	82	98	81	66
السعودية	130	30	129	31	123	35	110
اليمن	117	88	114	88	117	93	139
تونس	63	67	67	66	75	69	77
الجزائر	98	75	93	73	95	65	109
ليبيا	131	42	133	46	139	41	136
السودان	44	127	27	128	19	123	16
المغرب	56	93	35	89	67	89	43

وما يمكن قوله في الأخير أن الدول العربية سجلت تحسنا في مناخ الاستثمار خاصة في مؤشر الأداء مقارنة بالإمكانية، إلا أنه يبقى دون المستوى مقارنة بدول العالم، وما يمكن استنتاجه عموما

أنه هناك جهود تبذل على مستوى القطري، والإقليمي العربي لأجل تحسين مناخ الاستثمار، وجعله يتناسب مع متطلبات جذب الاستثمار، رغم الصعوبات الإدارية، والبيروقراطية التي يعاني منها المستثمر الأجنبي والعربي في بعض الدول العربية.

4.3.2. معوقات و محفزات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

هناك جملة من المعوقات التي حالت دون إحراز تقدم ملموس في زيادة تدفق وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة و تنمية الاستثمارات العربية البينية، ورفعها إلى المستوى المطلوب، إلا أنه هناك تحفيزات ممنوحة للاستثمار في الدول العربية من خلال الضمانات المقدمة والقوانين والتشريعات التي منحتها الدول العربية قصد إيجاد مناخ ملائم للاستثمار.

1.4.3.2. معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

هناك معوقات وعوامل مؤثرة تقف حائلا أمام تحقيق الطموحات العربية في تدفق وجذب وتوطين الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية*، أهمها: [88]ص ص101-139

1.1.4.3.2. معوقات تشريعية وقانونية

وتتمثل فيما يلي: [89]ص 254

_ عدم وضوح واستقرار التشريعات المنظمة للاستثمار.

_ عدم التزام بعض حكومات الدول المضيفة بالمعاهدات والاتفاقيات والقوانين الدولية، وخاصة في الضمانات المتعلقة بالاستثمار.

_ القيود القانونية المفروضة بضرورة وجود شريك وطني إلى جانب المستثمر الأجنبي.

_ تعقيدات النظم الضريبية وكثرتها في الموضوع الواحد.

_ القيود التي تفرضها قوانين بعض الدول العربية على المستثمرين فيما بتعلق بتملك الأراضي والعقارات.

2.1.4.3.2. معوقات اقتصادية

وتتمثل فيما يلي: [90]ص ص13-14

_ بطء التقدم في تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي، وما صاحبه من عدم الاستقرار الاقتصادي والمالي.

_ عدم توفر البيانات الكافية عن الأوضاع الاقتصادية والفرص الاستثمارية في معظم الدول العربية .

_عجز إمكانيات التمويل المتاحة في معظم الدول العربية عن مقابلاتها للاحتياجات التمويلية للمشروعات الاستثمارية.

_ تقليص الإنفاق العام في العديد من الدول العربية، وما نتج عنه من بطء في حركة النشاط

الاقتصادي، وتأثيراته السلبية على حركة الاستثمار في تلك الدول.

_ تواضع موقع الصناعة العربية في مراحل الحلقة التكنولوجية الأمر الذي يحد من استقطاب استثمارات مرتفعة، ولا يساعد على تنمية القدرات التقنية للعاملين الوطنيين.

_ التغير المستمر في السياسات الاقتصادية الكلية، الذي اثر على أرباح المستثمرين، وسياسة الضرائب الغير مشجعة للاستثمار، وضعف البنية التصديرية اللازمة لضمان وتمويل الصادرات [91]ص 61.

_ تهميش القطاع الخاص ووضع قيود لدخوله في استثمارات، وتدخل الدولة في تحديد أسعار المنتجات .

3.1.4.3.2.معوقات سياسية

_ التوترات الراهنة في المنطقة العربية، و افتقارها للاستقرار السياسي والاجتماعي، نتيجة نشوب توترات واضطرابات سياسية في بعض الدول العربية كالسودان (أزمة دارفور) ولبنان ومصر.

_ الأوضاع الأمنية المتذبذبة والتي انعكست إلى عدم وفود الاستثمارات إلى المنطقة العربية، وظهور مايسمى بالإرهاب الدولي في الجزائر والسعودية، ولعل الأزمة العراقية من جراء الاحتلال الأمريكي لأراضيه الذي تعتبر أشد توتر في المنطقة العربية، وهذا من شأنه أن يعيق الاستثمار في المنطقة العربية، وكذلك ما يحدث في فلسطين.

_ التقلبات السياسية التي تصيب العلاقات العربية-العربية، التي أصبحت تعيق الاستثمارات الأجنبية العربية.

4.1.4.3.2. المعوقات الهيكلية

_ عدم مرونة البنوك المحلية في تمويل المشروعات الاستثمارية، وصغر حجم أسواق الأوراق المالية وعدم ربطها بالأسواق العالمية.[91]ص 62

_ ضعف البنية التحتية اللازمة لأي نشاط استثماري في بعض الدول العربية على غرار شبكات المواصلات، الاتصالات، الموانئ، المطارات ،...الخ [85]ص 196

_ محدودية حجم السوق في بعض الدول العربية سواء من حيث الكثافة السكانية أو مستويات الدخول .

_ تخلف الجهاز المصرفي في الدول العربية، والسياسة النقدية المتبعة في بعض الدول العربية التي تحتاج إلى إعادة النظر، خاصة فيما يتعلق بارتفاع أسعار الفائدة، وتأثير ذلك على تكلفة التشغيل أو التوسع المستقبلي للاستثمارات.

5.1.4.3.2. المعوقات التنظيمية والإدارية

_ بيروقراطية الإدارة و انتشار مظاهر الفساد، حيث لا تزال الأجهزة الإدارية في بعض الدول العربية تعتمد على أنماط التسيير القديمة مع البطء و التعقيد في إجراءاتها، و التركيز على الشكليات، وهو ما يفتح المجال واسعا أمام انتشار مظاهر الفساد و الرشوة.

_ قلة اليد العاملة الماهرة والمدربة اللازمة لتسيير بعض المشاريع الاستثمارية، وهذا نتيجة عدم اهتمام الدول العربية بالاستثمار في العنصر البشري.

_ عدم تبني بعض الدول العربية لسياسات ترويجية مكثفة (ضعف الإعلام) تضع المستثمرين الأجانب والعرب في صورة الإصلاحات التي تقوم بها وإمكانيات وفرص الاستثمار و الحوافز التي توفرها، و بالتالي فالمنطقة العربية لم تقدم ولم تسوق ولم يروج لها بالشكل المطلوب لتكون حاضنة للاستثمارات الأجنبية [85]ص196.

وفي الأخير يمكن القول أن هذه المعوقات التي سبق ذكرها والتي يعاني منها الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، بل تمس الاستثمار العربي البيني، وأن هذه المعوقات ليست بالضرورة موجودة بنفس الدرجة في جميع الدول بل تختلف من دولة عربية إلى أخرى.

وأمام هذه المعوقات التي تواجه الاستثمار الأجنبي المباشر عامة والاستثمار العربي البيني خاصة، منحت الدول العربية محفزات للشركات الأجنبية ورجال الأعمال العرب والأجانب للاستثمار المباشر، و يتجلى هذا على اتخاذ جملة من الإجراءات والتدابير الكفيلة بمنح المزيد من المزايا، والحوافز للمستثمرين .

2.4.3.2.المحفزات الممنوحة للاستثمار الأجنبي في الدول العربية

بغرض تشجيع الاستثمار الوطني، واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر باشرت الدول العربية في اتخاذ جملة من الاجرءات والتدابير قصد التنافس في جذب الاستثمارات، والتركيز على تحسين مناخ الاستثمار ويتجلى هذا في مايلي:

_ منح حوافز تمويلية في شكل منح استثمار أو تسهيلات ائتمانية، وهذا بتقديم تسهيلات للحصول على القروض من البنوك الوطنية، وتخفيض معدلات الفائدة عليها [92]ص ص119-120

_ القضاء على الازدواج الضريبي، من خلال الاتفاقات التي تجمع الدول العربية مع الدول المالكة للشركات التي تستثمر داخل قطرها.

_ صدور عدة قوانين منظمة للاستثمار في جل الدول العربية، التي تدفع وترقي الاستثمار الأجنبي المباشر.

_ عملت الدول العربية على تطوير البنية التحتية للاستثمار، من إنشاء الطرق والجسور والمواصلات والاتصالات والكهرباء والماء والطاقة... الخ.

_ منح حوافز جبائية بهدف تخفيض أعباء الضرائب بالنسبة للمستثمر الأجنبي المباشر، ونصت قوانين الاستثمار للدول العربية إعفاء المستثمر من دفع الضريبة على الدخل ماعدا قانون الاستثمار في الصومال، وتتفاوت مدة الإعفاء من دولة إلى دولة عربية أخرى حسب مايلي: [89]ص ص247-251

- إعفاء لمدة عشرين(20) سنة (مصر).
- إعفاء لمدة عشر(10)سنوات (الأردن، تونس، الكويت، الجزائر، لبنان، مصر).
- إعفاء لمدة سبع (07) سنين (سوريا).

_ الإعفاء من الحقوق الجمركية وتختلف مدة ونسبة الإعفاء من دفع الرسوم من دولة عربية إلى دولة أخرى حسب قانونها الاستثماري.

_ الإعفاء من رسوم استيراد المواد الأولية وسلع التجهيز، وكذلك رسوم الصادرات قصد تشجيع إنشاء مناطق حرة للتجارة (تجربة الإمارات العربية المتحدة).

_ منح ضمانات للمستثمر الأجنبي المباشر في الدول العربية، وفي مقدمة هذه الضمانات مايلي:[89]ص 252

- مبدأ احترام الحقوق المكتسبة: ويقصد بذلك احترام حقوق المستثمر التي اكتسبها وفقا لقانون استثمار سابق على القانون الذي تضمنته الدراسة في الدول المعنية.
- عدم جواز الاستيلاء أوالتأميم إلا بقانون أو عن طريق القضاء.
- عدم جواز نزع الملكية إلا بقانون وللمنفعة العامة، مع دفع تعويض.
- حق تحويل رأس المال والأرباح.
- حل المنازعات التي تطرأ بين الدولة المضيفة للاستثمار وبين المستثمر، وقد وضعت أغلب قوانين الاستثمار العربية كل الطرق لحل هذه المنازعات على النحو التالي:

  * القضاء الوطني.

  * التحكيم الوطني.

  * التحكيم الدولي.

  * حل المنازعات وفقا للمعاهدات الدولية.

وما يمكن قوله في الأخير، هو أنه رغم بعض التحديات التي يواجهها الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية، إلا أنه ينبغي على الدول العربية أن تتجاوزها. فكل بلدان العالم الثالث على السواء تسعى لزيادة الاستثمارات الأجنبية في بلدانها، باعتبار ذلك هو السبيل، ربما الوحيد، لحل أزماتها الاقتصادية، وإيجاد فرص عمل للقضاء على البطالة، وأيضا لتحقيق الرخاء ورفع مستوى العيش .

4.2. تحديات المشروعات البديلة للتكامل الاقتصادي العربي

نظرا للمشاكل التي حالت دوت تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، دفع بعض الدول العربية إلى البحث على مصالحها في العالم الخارجي منفردة، ما أعطى الفرصة للدول المتقدمة لتقديم له بدائل تشكل خطر على الأمة العربية وعلى الحدة الاقتصادية، وإفراغ مشروع التكامل الاقتصادي العربي من محتواه، فالولايات المتحدة الأمريكية التي أطلقت المشروع الاقتصادي الشرق أوسطي الذي يقوم على مرتكزات اقتصادية، وأهداف سياسية، يعمل على إدماج إسرائيل في المنطقة العربية، ومن جهة أخرى تسعى أوربا إلى إقامة شراكة أوربية-متوسطية كبديل آخر، حيث هذا المشروع له أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية تفوق بكثير حدود مايبشر به المشروع الأمريكي الشرق أوسطي.

1.4.2. موقف الدول العربية من التكتلات الاقتصادية العالمية

تعتبر ظاهرة التكتلات الاقتصادية من أكثر الظواهر العالمية اللافتة للانتباه، وخاصة بعد انتقال هذه التكتلات من مراحل الانتشار والتعدد إلى مرحلة تعميق العلاقات الاقتصادية بين أعضائها، وانتشرت في جميع دول العالم، لدرجة قد يندر معها أن نجد دولة ليست عضوا في تكتل اقتصادي عالمي، ولا خلاف أن هذه التكتلات الاقتصادية تؤثر من عدة اتجاهات على الاقتصادات العربية، في ظل عدم نجاحها في إقامة تكتل اقتصادي عربي فعال ، حيث بقيت المنطقة العربية فضاء لم يتكتل، ومن ثم قابل للاحتواء والاستقطاب.

1.1.4.2بعض تجارب التكتلات الاقتصادية العالمية

هناك اتجاه لتكريس ظاهرة التكتلات الاقتصادية الإقليمية، وترسيخ قواعدها على خريطة الاقتصاد العالمي، ومن أمثلتها:

1.1.1.4.2. الاتحاد الأوربي(EU): والذي يعتبر أفضل نموذج وتجربة لنجاح التكامل الاقتصادي في العالم، ويتكون من 27 دولة(بعد انضمام رومانيا وبلغاريا في يناير 2007) ويضم في سوق واحدة نحو 459.5مليون نسمة في عام 2005تمثل نحو7%من عدد السكان العالمي، ويصل نصيبه النسبي لنحو25%من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، ويستحوذ على نحو 40%من إجمالي حجم التجارة العالمي [25]ص 15في نفس الوقت يسعى هذا الإتحاد لإقامة مشاركة في اتجاه شرق وجنوب البحر المتوسط.

2.1.1.4.2. منطقة التجارة الحرة لدول أمريكا(NAFTA): وهي الحروف الأولى لاتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، لذلك فإن هذا التكتل الاقتصادي يختلف عن التكتل الاقتصادي الأوروبي، حيث أن التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية يقف عند مرحلة إقامة منطقة تجارة حرة دون أن يتعداها إلى إقامة اتحاد جمركي أو سوق مشتركة، ويضم هذا التكتل الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، المكسيك، وهي دول متباينة اقتصاديا واجتماعيا، وتضم تكتل اقتصادي يربو على 400 مليون نسمة، وتسهم في توليد 32% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. ونحو 19% من إجمالي الصادرات السلعية العالمية، ونحو 22% من إجمالي صادرات الخدمات العالمية.[25]ص 15إن هذا التكتل يبقى مفتوح لباقي الدول الأمريكية بما في ذلك بعض دول أمريكا اللاتينية الذين قد ينضمون مستقبلا.

3.1.1.4.2. مجموعة الآسيان(ASEAN): وهي رابطة جنوب شرق آسيا ، ويشمل هذا التكتل 5 دول وهي تايلاندا، سنغافورة، ماليزيا، بروتاي و أندنوسيا، وتساهم بنحو 6.5% من الصادرات السلعية و4.5% من إجمالي صادرات الخدمات العالمية.

إضافة إلى تجربة الإتحاد الأوروبي التي تم التطرق إليها، وتجربة التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية نافتا، والتكتل الاقتصادي الآسيوي، هناك عدة تجارب أخرى للتكامل الاقتصادي، كتكتل السوق المشتركة لدول أمريكا الجنوبية (MERCOSUR) ، السوق الأفريقية المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقا (COMMESA) ، التعاون الاقتصادي لآسيا الباسيفيكية(APEC). انظر الملحق(2-1) .

وتجدر الإشارة، إلى أن التكتلات الثلاثة التي تعرضنا لها تحظى بأكثر من ثلثي الصادرات العالمية، ناهيك عن استئثارها بالغالبية الساحقة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والغير مباشر، لذلك يمكن القول أن الاقتصاد العالمي أصبح تحت قيادة ثلاثية الأقطاب من أكبر التكتلات الاقتصادية في العالم، وتجري هذه التكتلات التنسيق في مختلف المجالات أهمها الإطار الذي توفره كل من قمة الدول الصناعية السبعG7، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD).

وفي ضوء هذا التحليل، إذا كانت الدول المتقدمة تسعى إلى بناء التكتلات وهي قوية، فما بالك بالدول النامية، وخاصة الدول العربية، لذلك يجب على الدول العربية الاستفادة واستخلاص الدروس من التجربة الأوربية، والسعي بكل ما أوتيت من وسائل لإنشاء مثل هذه التكتلات.

2.1.4.2. آثار التكتلات الاقتصادية العالمية على الاقتصاد العربي

يمكن رصد أهم أثار التكتلات الاقتصادية العملاقة، وبخاصة التكتل الاقتصادي الأوروبي في مايلي:

_ أن هذه التكتلات الاقتصادية العالمية، ستؤثر على الاقتصاديات العربية بارتفاع حدة المنافسة الدولية والنزعات الحمائية، وستقلل من فرص وقدرة صادرات الدول العربية على الوصول إلى أسواق الدول الصناعية، خاصة أن معظم التكتلات تضع في تعاملاتها مواصفات فنية موحدة، للمنتجات التي تدخل أسواقها، قد يصعب على المنتجات العربية أن تصل إليها.[3]ص 120

_ أن التكتلات الاقتصادية العالمية، لم تعد خلال العقدين الأخيرين حادثا عابرا، أو استثنائيا بقدر ما أصبحت قاعدة مركزية في حياة هذه الدول، ولذا فالانضمام لتكتل إقليمي أصبح حتميا لتحقيق التنمية المستدامة، ولكي تستطيع الدول العربية أن تنافس الخارج، وهي متكاملة اقتصاديا.

_ أدت هذه التكتلات الاقتصادية، إلى وجود مايسمى اقتصاديات المشاركة الدولية ، وخاصة التكتل الاقتصادي الأوربي، الذي يسعى إلى عقد اتفاقيات مشاركة أوروبية-عربية متوسطية مع الدول العربية الواقعة على حوض البحر المتوسط، وقد وقعت بعض الدول العربية هذه الاتفاقية

وتثور المخاوف حول اتفاقيات المشاركة الأوربية-العربية المتوسطية، فيما يتعلق بالاقتصاد العربي ومستقبله، ولو أن الإقتصادات العربية دخلت مع هذه التكتلات في مفاوضات جماعية وهي متكاملة اقتصاديا، لحصلت على مزايا أفضل.

2.4.2. مشروع التكامل الاقتصادي الإسلامي

يعتر مشروع التكامل الإسلامي مثله مثل التكامل الاقتصادي العربي، حيث يواجه العديد من التحديات والمشاكل والصعوبات التي يمكن أن تؤجل تنفيذ هذا المشروع، ولعل من أهم هذه التحديات تعدد اللغات والأجناس والبيئات الاجتماعية، واختلاف الأنظمة السياسية والاقتصادية، فضلا عن الخطر الخارجي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية التي ترفض أي مشروع إسلامي، وخاصة بعد أحداث 11سبتمبر2001 التي تتخذه الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها كذريعة بإلصاق الدول الإسلامية تسمية الإرهاب وبدعوى مكافحة الإرهاب الدولي.

1.2.4.2. مدخل تاريخي لمشروع التكامل الإسلامي

ترجع بدايات مشروع التكامل الاقتصادي الإسلامي في العصر الحديث إلى **(جمال الدين الأفغاني)** الذي بذل جهودا كبيرة بل كرس كل حياته للدعوة لجمع شمل المسلمين وتوحيدهم تحت لواء الجامعة الإسلامية وذلك للارتقاء بأحوال المسلمين، ليصبحوا قوة حضارية جديدة قادرة على مواجهة كافة التحديات، وقد بدأت هذه الدعوة في منتصف القرن التاسع عشر، ولكن للأسف لم تجد فكرة الجامعة الإسلامية أرضا للواقع، وأستمر الحال ضعيفا من ناحية طرح مشروع إسلامي وضعف أكثر بعد إلغاء الخلافة الإسلامية رسميا حيث نشأ فراغ كبير، ولكن في الوقت الحالي أصبحت الأمة الإسلامية هي التي تتبنى المشروع الإسلامي وليس دولة بذاتها، فهذا المشروع حاليا هو القادر على تحقيق التعبئة الشعبية، فالمسلمون في كل مكان يتعرضون للإذلال والاستغلال والإبادة في كل مكان من البوسنة وفلسطين وصولا إلى العراق ولبنان، من طرف القوة المسيحية والصهيونية اليهودية، وأنه باستعادة النظام الإسلامي يمكن للمسلمين أن يكونوا قوة يعمل لها ألف حساب، ويمكن لهم أن ينالوا تأييد وصداقة الشعوب غير معادية للإسلام.[4]ص ص209-210

ولقد كانت إيران من أكبر الدول المؤيدة للمشروع الإسلامي وتحلم بالزعامة منذ السنوات الأولى للثورة الإسلامية، ولقيت مساندة من قبل المسلمين السنة وبعض حركات التحرير الإسلامية في أنحاء العالم، ولكن بعد إخفاقات عديدة منها حرب الخليج الأولى مع العراق فأدى إلى تراجع الدعاوى الإسلامية العالمية لإيران، وتوقعات أخرى بتكرار الثورة الإيرانية الإسلامية [4]ص ص209-210.

وهناك العديد من المؤشرات التي ظهرت لتقوية المشروع الإسلامي وتتمثل في عقد العديد من المؤتمرات حيث تم انعقاد مؤتمر القمة الإسلامي الأول بالرباط في الفترة مابين 9-12رجب عام1389هـ،22-25سبتمبر1969م بالإعلان أن وحدة العقيدة للدول الإسلامية هي عامل قوي لتحقيق التقارب والتفاهم فيما بينها، وعقد العزم على صيانة قيم الإسلام الروحية والاجتماعية والاقتصادية.ثم بعدها جاء ميثاق المؤتمر الإسلامي المصدق عليه من الدول الإسلامية في مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامي الثالث المنعقد في جدة خلال الفترة من 14 إلى 18 محرم1392هـ،29فيفري حتى 4مارس1972م، حيث نص على التعاون والتضامن بين الدول الأعضاء الإسلامية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والثقافية. وكذلك مؤتمر القمة الإسلامي الثاني المنعقد في لاهور في29محرم إلى أول صفر1394هـ،22-24فيفري1974م والذي أكد فيه ملوك ورؤساء الدول الإسلامية ضرورة تحقيق التضامن والتعاون الإسلامي من خلال

القضاء على الفقر والجهل والمرض، وإيجاد طريقة لتحقيق هدف إستراتيجي في إنهاء سيطرة الدول المتقدمة على الموارد الطبيعية للدول الإسلامية، وأنه يتعين إيجاد علاقات اقتصادية دولية جديدة أكثر عدالة. وكان أخر مؤتمر إسلامي في فترة التسعينات المؤتمر الإسلامي الذي أنعقد في ماليزيا من 24-25 فيفري 1997 ،[50]ص ص158-160 والذي يهدف إلى الاستغلال الكامل من جانب قادة العمل الإسلامي للقوة الاقتصادية الإسلامية ذات الإمكانية التجارية والاقتصادية العظيمة، حيث يتميز العالم الإسلامي بتوافر الثروات الطبيعية الهائلة من زراعية ومعدنية وبترولية بالإضافة إلى الطاقة البشرية الضخمة.

وكان الأثر الكبير لإنشاء منظمة المؤتمر الإسلامي عام1972م لوضع الأسس لتطوير العلاقات السياسية والاقتصادية، والثقافية بين دول العالم الإسلامي، وكرد فعل على العدوان التي تتعرض له الدول الإسلامية والمس بالمقدسات الدينية، ونص ميثاق المنظمة على التعاون، والتضامن الإسلامي بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات، وكانت من ابرز ما جاء به المؤتمر السادس لوزراء خارجية الدول الأعضاء عام 1977م مايلي:[50]ص 163

- الاستفادة من الطاقات والإمكانيات الاقتصادية والفنية والبشرية الموجودة في العالم الإسلامي واستغلالها.
- تشجيع انتقال رؤوس الأموال بين الدول الإسلامية والاستثمارات المشتركة بينهما.
- الاهتمام بتوفير المنتجات الغذائية لمختلف الدول الإسلامية.
- تنمية المبادلات التجارية نظرا لتدني معدل التجارة البينية بين الدول الإسلامية التي لا تزيد على 8%.
- تشجيع إنشاء المشروعات المشتركة بين الدول الإسلامية.
- تمنح كل دولة إسلامية الدول الأخرى الأعضاء شرط "الدولة الأولى بالرعاية".
- تبادل الأيدي العاملة، مع ضرورة أن تكون الأيدي العاملة إسلامية لأن استخدام غير المسلمين أدى بمساوئ عديدة، و اثر على تربية النشء، و على انحراف الشباب المسلم في الدول الإسلامية.

وفي الأخير مايمكن قوله أن مشروع التكامل الإسلامي لا يملك بناءا مفصلا، وبرامج ومشروعات لا على المدى القصير، ولا على المدى المتوسط، فمشروع التكامل الإسلامي كما يجب أن يكون مشروع مكمل للتكامل الاقتصادي العربي، فالمشروعان يعيشان نفس الآمال والطموحات، ونفس المشاكل والصعوبات في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية الراهنة، فإنهما مشروعان نابعان من داخل المنطقة ويحملان نفس الهوية العربية الإسلامية.

2.2.4.2. تحديات مشروع التكامل الإسلامي

التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية، وفي ظل التحولات الاقتصادية والسياسية والإقليمية التي يشهدها العالم، يمر بتحديات مثله مثل التكامل الاقتصادي العربي أهمها ما يلي [4]ص 215

_ يواجه المشروع الإسلامي العديد من السلبيات أهمها تعدد اللغات والأجناس، واختلاف الأنظمة السياسية، والاقتصادية، والتفاوت الكبير في الثروات، وما يخلقه من تنافر خاصة في ظل غياب الوحدة الإسلامية.

_ يواجه المشروع خطر العلاقة بين الشيعة والسنة في شأن من يتولى قيادة المشروع، فالسنة هم الكثرة في الوطن العربي والعالم الإسلامي والشيعة بالرغم من تأثيرها الملحوظ على الساحة الإسلامية، حيث هناك دولة إسلامية شيعية هي إيران، وبعض القوى الشيعية في مناطق متفرقة في العالم الإسلامي(حزب الله في لبنان) وكذلك الفتنة الموجودة في العراق بعد الاحتلال الأمريكي، وما سببه من اقتتال بين السنة والشيعة، كل هذا يقلل من ظهور هذا المشروع الإسلامي.

_ الخطر الخارجي من الأطراف الخارجية وأهمها الولايات المتحدة الأمريكية التي ترى هذا المشروع عدوا جديدا يمكن استخدامه للتعبئة تحت شعار مكافحة الإرهاب، وهذا ما حدث فعلا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 بعد تدمير مركز التجارة العالمي.

في الأخير يتضح أن المشروع الإسلامي مكمل لمشروع التكامل الاقتصادي العربي، إلا أنه يواجه صعوبات ومشاكل عملت على تأجيله، بعكس ما نراه في المشروع الشرق أوسطي، والمشروع المتوسطي من خطر وتحدي كبير على التكامل الاقتصادي فيما بين الدول العربية.

3.4.2. المشروع الاقتصادي الشرق أوسطي

طرح مشروع الشرق أوسطي *في أعقاب حرب الخليج الثانية عام 1991 ،وكان التحضير له قد بدأ قبل ذلك بعدة سنوات، بالضبط بعد إبرام معاهدة 1979 بين مصر والكيان الصهيوني برعاية أمريكية، قد تعاونت مراكز البحث الأمريكية في هذا التحضير وكان لكثير منها إسهامه فيه، ولكن مركزا بعينه هو(معهد الشرق الأوسط) التابع لجامعة هارفارد كان له الدور الأكبر في وضع إطار هذا المشروع، ورسم خطوطه.

المهم قد تم طرح نظام الشرق الأوسط في إطار عملية التسوية التي حملت اسم" سلام الشرق الأوسط"، وبدأت بانعقاد مؤتمر مدريد يوم 30 أكتوبر 1991 بين العرب والإسرائيليين.

1.3.4.2.نشأة المشروع الشرق أوسطي ومضمونه وأهدافه

تولد النظام الشرق أوسطي عما سماه جورج بوش. رئيس الولايات المتحدة الأمريكية السابق بـ"النظام الدولي الجديد" وذلك بعد نشوء أزمة الخليج الثانية عام 1990، وكان للمشروع مضمونان، أحدهما سياسي تمثل بالدعوة للديمقراطية، والتعددية السياسية، و تداول السلطة سلميا، وتمتع المواطنين بالحريات الأساسية وبحقوق الإنسان، وثانيهما اقتصادي تضمن ضرورة عولمة الاقتصاد الدولي على أساس القوانين الرأسمالية الأساسية المتمثلة بإخضاع الاقتصادات الوطنية لقوانين الأسواق، والحد من تدخل الدولة في الاقتصاد الوطني وتحرير التجارة الخارجية وتسهيل الاستثمارات ودمج الاقتصادات الوطنية بالاقتصاد العالمي.[93]ص 228

ولقد ظهرت فكرة الشرق أوسطية بملامحها التفصيلية في عام 1993 عندما أصدر شيمون بيريز كتابه(الشرق الأوسط الجديد)، وتضمن كتابه تصورا لفكرة الشرق أوسطية الجديدة التي تقوم على أن السلام لن يتحقق في المنطقة دون أن تسبقه تنمية إقليمية ملموسة، وأنه لا ينبغي أن تستمر إسرائيل كدولة رفاهية بينما يحيا جيرانها في حالة فقر تولد الشعور بالمرارة الذي يدفع إلى سباق نحو التسلح وتزايد العنف والتطرف، بالإضافة إلى اعتباره أن الشرق الأوسط منطقة ذات أهمية بالغة بالنسبة للعالم [94] ، [95] ، وليس فقط لأنها مهد الحضارات، ولكن لحيازتها أكثر من 60% من احتياطي البترول العالمي، كما أنها تعد سوقا ضخما متسعا للدول والشركات العالمية.[42]ص 131

وقد تم بالفعل عقد عدة مؤتمرات تحت رعاية مجلس العلاقات الدولية الأمريكية، ومنتدى دافوس الاقتصادي السويسري، أولهما مؤتمر الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالدار البيضاء في أكتوبر 1994، والثاني في عمان عاصمة الأردن في عام 1995، ثم الثالث بالقاهرة في عام 1996، وأخيرا مؤتمر الدوحة في قطر عام1997 الذي يلفت الانتباه إلى محاولة جادة لتمزيق الوطن العربي وتغيير خريطته، فلاقى معارضة كثيرة حول انعقاده وقاطعته كل من مصر والسعودية.

وبالتالي نقول أن مشروع الشرق الأوسط هو مشروع إقليمي تتصوره أمريكا لاستيعاب الكيان الصهيوني وتسليمه زمام الأمور في المنطقة والهيمنة عليه اقتصاديا وعسكريا وسياسيا، وتكون فيه إسرائيل وسيط للرأسمالية المتقدمة بين دول منطقة الشرق الأوسط وذلك عن طريق ما يلي [96]ص

_ إنشاء منطقة تجارة حرة، وإقامة إتحاد جمركي في المنطقة بين مصر، الأردن، فلسطين وإسرائيل تنتهي بضم كل دول المنطقة.

_ إنشاء منطقة موسعة للتعاون الاقتصادي بما يخدم المصالح الاقتصادية والسياسية الأمريكية والإسرائيلية، مع العمل على إرساء أسس تعاون غير متكافئة مع الاقتصاديات العربية بهدف السيطرة عليها.

_ اعتماد الأساس الجغرافي لنظام التعاون الإقليمي في الشرق الأوسط و ليس الأساس القومي، وبالتالي لابد الاعتراف بإسرائيل وضم إلى جانبها كل من تركيا وإيران واستبعاد دول المغرب العربي.

وكان التصور العربي للمشروع الشرق أوسطي قد تفرع إلى تصوريين:[4]ص ص229-230

-التصور الأول: تصور بعض المجموعات العربية الحاكمة والنخب السائدة، على أن الشرق أوسطية ماهي إلا مشروع للمنافسة الحضارية بين العرب و إسرائيل، ويجب أن لا نخشاها، وترى الرؤية العربية ممثلة بالرؤية المصرية أنه يجب أن يتحقق السلام العربي الإسرائيلي ووضع حد للسباق نحو التسلح، ولابد من زيادة القدرة التنافسية، وتعظيم المزايا النسبية في الإقليم، وشهد هذا المشروع تراجع في وجهات النظر العربية بسبب التعنت الإسرائيلي، والسياسة التي تنتهجها الحكومة الاسرائلية في فلسطينيين .

-التصور الثاني: هو تصور الشعوب العربية والنخب الوطنية، التي ترى أن المشروع الشرق أوسطي أنه مشروع استعماري يقوم دعائيا على فكرة الاندماج والسوق الشرق أوسطية المشتركة، وقد حذرت الدراسات، والمناقشات في الوطن العربي من مخاطر المشروع على الوطن العربي اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا، وان الصراع بين العرب، و إسرائيل صراع وجود وليس صراع حدود، وان لانقلل من قدراتنا فنحن نملك سلاح المقاطعة، وقد خسرت إسرائيل في ال فترة 1955إلى 1995 حوالي 45 مليار دولار.

ومنه نقول أن معظم الرؤى العربية للشرق أوسطية في أنها لا تنص على إعادة الحقوق والأراضي العربية وأنها لاتوافق المقررات الشرعية الدولية، وعلى أن ظاهره اقتصادي، وباطنه سياسي.

يبدوا مما سبق أن مشروع الشرق أوسطي يقوم على دعامتين، أولهما الانفتاح الاقتصادي الكامل على العالم بعامته، وعلى دول المنطقة الشرق أوسطية شاملة الدول العربية والغير عربية وإسرائيل،

ضمن العولمة القائمة على نظام السوق وتحرير التجارة الدولية الحرة، والدعامة الثانية التعاون الإقليمي متعدد الأطراف ويشمل إقامة تجمع إقليمي بديل عن التجمع الإقليمي العربي حيث تشغل فيه إسرائيل مركزا متفوقا بدور القوة الإقليمية المهيمنة اقتصاديا وعسكريا وسياسيا.

2.3.4.2.تحديات المشروع الاقتصادي الشرق أوسطي

هناك تحديات كثيرة يطرحها المشروع الشرق أوسطي سوف نتناول منها جانبين فقط:

1.2.3.4.2. التحديات السياسية

وتتمثل التحديات السياسية فيما يلي: [4]ص ص232-234

_ قضية العرب مع إسرائيل قضية وجود وليس قضية حدود، كما أن الاعتراف بالشرعية الدولية في وجود إسرائيل يعني خسارة ما حاربنا من أجله، وتغيير الأولوية السياسية إلى اقتصادية وفرض أسبقية للجانب الاقتصادي على التقدم في المسار السياسي، من خلال المؤتمرات والقمم الاقتصادية تحت مسمى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وإطلاق عملية التطبيع مع إسرائيل ومنح مزيد من التنازلات.

_ يهدف المشروع الشرق أوسطي إلى تذويب وتفتيت أمتنا العربية، وذلك عبر إدخال دول إلى منظومتنا العربية، مثل إسرائيل وتركيا وأثيوبيا، وهذا لخلق أجناس و أعراق ولغات وعادات مختلفة في هذه المنطقة، ثم ربطها عبر شبكة من المصالح الاقتصادية تؤثر على هوية الشعب العربي.

_ فرض خارطة جديدة على الوطن العربي، في شكل خارطة جيواقتصادية جديدة تتعرض فيها الهوية العربية إلى التغيير في مقابل إصدار هوية شرق أوسطية، وذلك عن طريق تذويب الهوية العربية في كيان أكبر يجمع كل عوامل الفرقة العربية.

_ إضعاف الموقف العربي والاستفراد به بعيدا عن ضوابط، وقرارات الشرعية الدولية من خلال تغييب منظمة الأمم المتحدة، وزيادة الضغط على الحكومات العربية لتسريع عملية التسوية والتطبيع، عبر إقحام القطاع الخاص العربي ليلعب دورا يتجاوز الدور الاقتصادي.

2.2.3.4.2. التحديات الاقتصادية

وتتمثل التحديات الاقتصادية فيما يلي:

_ إخضاع الاقتصاديات العربية للاندماج في السوق العالمية وفق سياسة اقتصادية إقليمية جديدة معولمة تنتقل فيها مقومات السيادة الوطنية إلى إدارة خارجية. [96]ص 3

_ تمكين اسرئيل من أخذ مركز متميز على حساب العرب، واستقطابها أكبر قدر من الموارد المالية، والمالية.

_ فتح الأسواق العربية أمام إسرائيل لتصريف منتجاتها، وهذا بغرض إعادة إدماج إسرائيل داخل المنطقة العربية على الأقل اقتصاديا.

_ تسعى الولايات المتحدة الأمريكية من منظور اقتصادي استراتيجي إلى دعم عملية السلام لتحقيق أهداف توسعية، من خلال تأمين الوصول إلى الغاز والنفط العربي والإنهاء من المقاطعة العربية لإسرائيل وخاصة التمييز ضد الشركات الأمريكية التي تتعامل مع إسرائيل لتوسيع الصادرات الأمريكية إلى المنطقة العربية. [97]ص 61

ومنه في الأخير نقول أن الهدف من المشروع الشرق أوسطي الجديد هدف مزدوج سياسي_اقتصادي، ويتركز في التكامل الاقتصادي بين إسرائيل، وبين الدول العربية، وغير العربية الشرق أوسطية على أساس إقليمي شرق أوسطي، يقوم على دعامات النفط العربي، ورؤوس الأموال الخليجية، والعمالة المصرية، والمياه التركية والتقنية الإسرائيلية، إن التكامل الاقتصادي في الوطن العربي يواجه أخطر تحدي في تاريخه وهو هذا المشروع الذي يلغي الهوية العربية ،وهو الهوية الشرق أوسطية التي تخدم المصالح الأمريكية، والإسرائيلية.

4.4.2. مشروع الشراكة الأورو-متوسطية

تعتبر الفكرة المتوسطية من الأفكار العميقة الجذور على جانبي المتوسط، وهذا عبر مدار التاريخ بين الدول الواقعة في حوض المتوسط، ومع مرور الزمن بدأت الفكرة المتوسطية تتحول إلى مقترحات ومشروعات لتأطيرها، حيث كانت اتفاقية روما عام 1957 التي أنشأت (الجماعة الاقتصادية الأوربية) قد نظمت العلاقات الاقتصادية بين المجموعة وبين غيرها من الدول، من خلال اتفاقيات مشاركة مع مستعمراتها السابقة بهدف دمجها بالمجموعة، إلا أن جامعة الدول العربية دعت أعضائها في عام 1959 بمعارضة إدماج المستعمرات بالسوق.

1.4.4.2.نشأة مشروع الشراكة العربية الأورو-متوسطية وأهدافها

1.1.4.4.2. نشأة مشروع الشراكة الأورمتوسطية

يمكن إرجاع ملامح التعاون والحوار العربي الأوربي* إلى سنة 1969[98]ص ص158-174، وذلك من خلال اتفاقية التعاون المبرمة مع كل من تونس والمغرب، والتي فتحت السوق الأوربية دخول المواد والمنتجات المصنعة والنصف المصنعة لهذين البلدين، دون فرض رسومات جمركية، غير أن ضعف القاعدة الصناعية أفقدهما هذه المزايا، وتم إبرام اتفاقيات التعاون سنة1976، مع أربع دول عربية وهي الأردن، وسوريا، لبنان، مصر. لكن هذا الحوار عرف تراجع سنة1988، لكنه تم إعادة النظر في هذه العلاقات بين الدول الأوربية والعربية، وهذا من خلال مؤتمر برشلونة وماتبعه من مؤتمرات ولقاءات أكدت أهمية الشراكة وضرورتها.[99]ص 208

ويعد مؤتمر برشلونة نقطة تحول في العلاقات المستقبلية بين أوربا ودول المتوسط، وقد انعقد هذا المؤتمر في الفترة من27-29نوفمبر 1995، حيث شارك فيه نحو 12 دولة تقع جنوب وشرق البحر المتوسط(مصر-الأردن-سوريا-لبنان-السلطة الفلسطينية-تونس-الجزائر-المغرب -تركيا-مالطا-قبرص-إسرائيل) إلى جانب 15 دولة الأعضاء في الاتحاد الأوربي, وتم الخروج بإعلان يتمثل في إقامة شراكة دائمة ومستقرة تضمن أمن واستقرار المنطقة, وتم اعتبار هذا المؤتمر أو هذا الإجتماع الأول من نوعه حيث مكن الطرفين من تحديد الإطار المتعدد للشراكة باعتماد مقاربة شاملة تأخذ بعين الإعتبار ضرورة تأمين المنطقة وتقديم إجابة إقليمية لمواجهة العولمة, كما أنها عملت على تجديد آليات التعاون الاقتصادي والمالي بين الإتحاد الأوروبي ودول جنوب وشرق المتوسط(PESM)المعمول بها منذ السبعينات.[98]ص 159

والملاحظ أن الاتحاد الأوروبي، خلال السنوات الماضية وقع اتفاقيات شراكة مع الدول العربية ودخل البعض منها حيز التنفيذ، والبعض الآخر مازال في مرحلة التفاوض سعيا منه لإزالة بعض العراقيل التي تعترض إمضاء اتفاقيات الشراكة، والجدول التالي يوضح اتفاقيات الشراكة المبرمة مع الاتحاد الأوروبي والدول العربية.

جدول رقم 17:اتفاقيات الشراكة والتعاون المبرمة بين الاتحاد الأوروبي والدول العربية[100]ص 66

البلد الموقع	نوع الاتفاقية	تاريخ التوقيع	البدء الفعلي للإتفاقية
الجزائر	شراكة	2002/04/22	متوقع خلال عام2005
المغرب	شراكة	1996/02/26	2000/03/01
لبنان	شراكة	2002/02/17	2003/03/01
تونس	شراكة	1997/07/17	1998/03/01
الأردن	شراكة	1997/11/24	2002/05/01
مصر	شراكة	2001/06/25	2004/06/01
سوريا	شراكة	2004/10/19	متوقع خلال عام 2006
فلسطين	شراكة انتقالية	1997/02/24	1997/07/01
اليمن	تعاون	1997/11/25	1998/01/01
مجلس التعاون الخليجي	تعاون،ومفاوضات جارية لإنشاء منطقة تجارة حرة2001	1988/06/15	1988/08/01
الجماهيرية العربية الليبية	مرحلة الحوار السياسي		

ويسعى الاتحاد الأوروبي على تحقيق الشراكة الأورومتوسطية، من خلال أربع آليات تتمثل في منطقة تجارة حرة في غضون سنة 2010، ودعم مالي من خلال برامج ميدا (MEDA)** وتستفيد الدول المتوسطية من مساعدات مالية في إطار هذا البرنامج الذي تم وضعه خصيصا لهذا الغرض يسمى بصندوق دعم الشراكة الأوروبية-المتوسطية، وتعميق التعاون الاقتصادي والاجتماعي والعلمي بين الأطراف المختلفة. والشروع في حوار سياسي بينها

** أنشئ الاتحاد الأوروبي برنامج MEDA لدعم تعاونه مع الدول المتوسطية الشركاء للاتحاد. وقد استمرت المرحلة الأولى من البرنامج، التي عرفت باسم MEDA I ، في الفترة من 1995 إلى 1999. أما المرحلة الثانية، MEDA II، التي خصصت لها ميزانية مقدارها 5.3 بليون يورو، فتبدأ في عام 2000 وتنتهي في عام 2006.

2.1.4.4.2. أهداف الشراكة العربية الأورو-المتوسطية

من الملاحظ أن الأهداف تختلف من كلتا الطرفين، فالاتحاد الأوروبي يتفاوض من منطلق قوة مع الدول العربية، وذلك قصد تحقيق بعض الأهداف المعلنة وغير المعلنة، أم الدول العربية فهي تسعى للشراكة قصد الاستفادة من أكبر قوة اقتصادية عالمية، والاندماج أكثر في الاقتصاد العالمي، والاستفادة من حجم المساعدات المالية والفنية من الاتحاد الأوروبي قصد تنمية اقتصادها، ويمكننا أن نلخص أهداف كلا الطرفين فيما يلي:

1.2.1.4.4.2. أهداف الشراكة من منظور الدول الأوروبية: وتتمثل فيما يلي: .[101]

_ الحوار السياسي والأمني من أجل إقامة منطقة مشتركة للسلام والاستقرار على أساس احترام حقوق الإنسان والديمقراطية.

_ الشراكة الاقتصادية والمالية والإنشاء التدريجي لمنطقة تجارة حرة في مطلع عام 2010 من أجل إقامة ازدهار مشترك ودعم عملية التحول الاقتصادي في الدول المشاركة.

_ الشراكة الاجتماعية والثقافية والبشرية لتشجيع التفاهم بين الشعوب والثقافات والتبادل بين المجتمعات المدنية.

إضافة إلى الأهداف السابقة، هناك مجموعة من الأهداف لم يعلن عنها وتتمثل فيما يلي:.[102]ص 1

_ توسيع نفوذها العالمي في إطار التنافس مع القوى الكبرى الأخرى، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، التي انفردت بمقدرات الشرق الأوسط.

_ توسيع نطاق سوق منتجاتها للاستفادة من مزايا الحجم الكبير.

_ التحكم والحد من الهجرة السرية القادمة من جنوب المتوسط، والعمل على تقليص انعكاساتها السلبية.

2.2.1.4.4.2.أهداف الشراكة من منظور الدول العربية: وتتمثل فيما يلي:

_ فتح الأسواق الأوروبية أمام صادراتها الصناعية من جهة، وتخفيض القيود المفروضة على الصادرات الزراعية سيضمن للدول المتوسطية تحقيق فائض كبير من خلال مبادلاتها التجارية مع الاتحاد الأوروبي.[103]ص 95.

_ الحصول على مساعدات وقروض إنمائية لتمويل مشاريعها إلى جانب تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، خاصة الأوروبية منها. إضافة إلى دور البنك الأوربي للاستثمار في هذا المجال.[103]ص 95.

_ الاستفادة من نقل التكنولوجيا، تعمل على تطوير الصناعة العربية من خلال المشاريع الاستثمارية الأوربية التي تقام في الدول العربية.

ونستنتج من خلال ما تقدم، أن انضمام بعض البلدان العربية المتوسطية للشراكة، يعد مدخلا للتفكك مشاريع الوحدة الاقتصادية العربية، ومشروع السوق العربية المشتركة، أو أي مشروع لإقامة منطقة تجارة حرة، بسبب ما سينجم عنه من ارتباطات عربية متناقضة مع مشاريع التكامل العربية والمشروع المتوسطي من جهة أخرى.

2.4.4.2. تحديات الشراكة العربية الأورو-متوسطية

يحمل مشروع الشراكة الأورومتوسطية على تحديات عديدة أمام التكامل الاقتصادي العربي وهي:

_ الشراكة الأورو- متوسطية شراكة غير متكافئة، تتقابل كتلة أوروبية موحدة وقوية متماسكة أمام أقطار عربية منفردة ومفككة اقتصاديا وسياسيا وضعيفة عسكريا، وتفتح الأسواق العربية أمام المنتجات والسلع الأوروبية أكثر مما تفتح أمام المنتجات العربية، واحد دوافع الخفية للشراكة هو إعادة جزء من العمالة العربية المتواجدة في أوروبا إلى بلادها الأصلية.

_ يؤدى خلق منطقة تجارة حرة مع الاتحاد الأوروبي إلى تحويل التجارة لصالح الاتحاد الأوروبي بعيدًا عن غيره من الشركاء التجاريين للدول العربية المتوسطية مثل الولايات المتحدة واليابان، وسوف يكون لتحويل التجارة من هذه الدول في اتجاه الاتحاد الأوروبي آثار سياسية واقتصادية واضحة على الدول العربية المتوسطية، وقد تفقد مزايا ومعونات تحصل عليها الآن من أطراف خارج أوروبا، إذا ما تدهورت تجارتها مع هذه الأطراف، لذا هناك أهمية لوضع إستراتيجية عربية توضح مستقبل العلاقات العربية بالقوى الاقتصادية والسياسية الكبرى.[104]ص 8.

_ ستواجه الشركات العربية منافسة شديدة من الشركات الأوروبية وهي منافسة غير متكافئة، مما سيؤدي إلى إفلاس عدد كبير من الشركات العربية، فيما سيتضاعف فتح الأسواق أمام المصنوعات الأوروبية، يؤدي إلى إخلال الموازين التجارية للبلاد العربية.[4]ص.ص255-256.

_ إن الشراكة الأورو متوسطية المعلنة اقتصاديا تخفي محورها السياسي كهدف معلن في تحويل البحر المتوسط إلى منطقة سلام و ازدهار حيث أن مؤتمر برشلونة قد تم انعقاده على إثر اتفاقية أوسلو، هذا التلازم سيبقى لصيقا بمشروع الشراكة و عامل تهديد لاستمراره إذا لم يحسم هذا التلازم و لم يوجد حل للقضية الفلسطينية..[105]ص 6

_ ستؤدي الشراكة الأورومتوسطية إلى انخفاض الرسوم الجمركية على الواردات العربية من الاتحاد الأوروبي، وتؤدي على نقص في إيرادات الميزانيات العامة للدول العربية، بالإضافة إلى العراقيل التي تحصل اتجاه المنتجات الزراعية العربية، نظرا للسياسة الزراعية للإتحاد الأوروبي التي تحمي منتجاتها الزراعية.

وختاما فإن الشراكة الأورو-متوسطية تهدف إلى احتواء الاقتصادات العربية المتوسطية لتخدم وبشكل أساسي المصالح الأوروبية، وهذا ليدعم موقفها التنافسي أمام القوى الاقتصادية العالمية، وخاصة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية التي أعلنت على مشروعها الشرق أوسطي الجديد، لذلك كان لزاما على الدول العربية أن تواجه هذه التحديات سواء المشروع الشرق أو المشروع المتوسطي، بإعادة هندسة مشروعها القومي من خلال التنمية الذاتية، ومواصلة تطبيق مشروع منطقة التجارة الحرة، أو الدخول في تكتلات إقليمية للدول العربية (مجلس التعاون الخليجي، اتحاد المغرب العربي)، يمنحها قوة تفاوضية.

خلاصة الفصل الثاني:

مما سبق دراسته؛ يتضح أن تأثير المتغيرات الاقتصادية العالمية والإقليمية تطرح تحديا كبيرا على التكامل الاقتصادي في الوطن العربي.

التحدي الذي تطرحه العولمة الاقتصادية، والتي تفترض معطيات معينة يؤدي عدم مواجهتها أو تناسيها إلى خلق العزلة الاقتصادية عن الآخر، وكذا ضياع المصالح الاقتصادية للدول العربية في ظل هذه المتغيرات العالمية الجديدة، فالدول العربية وهي في ظل التجزئة والتخلف والتبعية لا تستطيع مواجهة تحديات العولمة إلا وهي متكاملة، حينئذ يمكن أن تستفيد من العولمة وتحول كل نقاط الضعف إلى قوة، وذلك بالاندماج ضمن الاقتصاد العالمي بأقل التكاليف، والاستفادة من التقدم التكنولوجي الغربي، ومن المنافسة العالمية في ظل نظام يوصف بحرية التجارة طبقا لقواعد منظمة التجارة العالمية.

أما التحدي الذي تطرحه منظمة التجارة العالمية على العمل الاقتصادي العربي المشترك، هوكيفية إيجاد الصيغ الإستراتيجية والآليات التي تعظم من الايجابيات وتقلل من السلبيات، وللتخفيف من بعض الضغط الواقع على الدول العربية في إطار تحرير التجارة متعددة الأطراف، تدعو الضرورة إلى قيام تكتل اقتصادي عربي يجعلها في وضع أفضل بكثير مما لو بقيت فرادى، وهذا ما سيعزز القدرة التفاوضية ويرفع وزنها النسبي كمجموعة مقارنة مع باقي التجمعات الاقتصادية الأخرى، خاصة أن منظمة التجارة العالمية تسمح بوجود مثل هذه التكتلات الاقتصادية.

ولعل التحدي الأخر هو ضعف نصيب الدول العربية من الاستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية، والتي ترجع بالدرجة الأولى إلى حالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني التي تشهدها المنطقة العربية، إلا أن الدول العربية بذلت في السنوات الأخيرة مجهودات من اجل تحسين مناخ استثمارها.

كما أنه بات من الواضح التنافس الاقتصادي الحاد بين أمريكا وأوربا على المنطقة العربية، من خلال المشاريع المقترحة (المشروع الشرق أوسطي، المشروع المتوسطي)، التي تساهم في زيادة تشتيت الوطن العربي لذلك كان لزاما على الدول العربية أن تواجه هذه التحديات، ولاخيار أمامها مستقبلا، إما الذوبان في هذه المشاريع الإقليمية الأمريكية والأوروبية وما تحملها من مخاطر، وإما أن يتم إحياء العمل العربي المشترك للدفاع عن مصالحها، وإيجاد موقع لها ضمن الخارطة.

ولعل زيادة التوجه نحو التكتلات الاقتصادية الإقليمية العربية مثل مجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي، هو السبيل الوحيد لمواجهة هذه التحديات التي تفرضها هذه المتغيرات، فمجلس التعاون الخليجي نستطيع القول أنه حقق نتائج مهمة في مجال التكامل الاقتصادي، وما عليه أن يقوي التكامل الاقتصادي بينه وبين اليمن والعراق، عكس التجربة المغاربية التي واجهة عدة معوقات، خاصة الخلافات السياسية التي تحطمت على صخرتها مشاريع التكامل، إلا أنه هناك أجواء جديدة بدأت تلوح في الأفق، تترجمها الاجتماعات والتحركات الأخيرة على مستوى المسؤولين والدبلوماسيين المغاربة، مما يدفع إلى التفاؤل بإعادة بعث الاتحاد.

الفصل 3

التجربة المغاربية في مجال التكامل الاقتصادي وآفاقها المستقبلية

بعدما تطرقنا في الفصل السابق إلى أثار المتغيرات الاقتصادية الدولية والإقليمية على التكامل الاقتصادي في الوطن العربي، سنحاول في هذا الفصل إلقاء الضوء على التجربة المغاربية على المستوى الفرعي للتكامل الاقتصادي العربي.

إن التجمعات الإقليمية العربية الفرعية، تمثل أهمية كبيرة و إضافة إلى التكامل الاقتصادي العربي، الذي عرف عدة أزمات في مسيرته، وتعتبر فكرة المغرب العربي أقدم فكرة تدعو إلى تجمع إقليمي عربي، وهذا بغية تجسيد أمال الشعوب المغاربية وتحقيق وحدة مغاربية مابين دوله، تكون نواة لتحقيق الوحدة العربية الشاملة التي تضم جميع الدول العربية.

تمتلك دول المغرب العربي العديد من المقومات والإمكانات والموارد للتكامل الاقتصادي فيما بينها، إلا أن التوترات السياسية التي تسود العلاقات المغاربية عطلت من مسيرة الاندماج والتكامل المغاربي، وفي ظل المناخ الاقتصادي الدولي والإقليمي تفرض على بلدان المغرب العربي إعادة بعث المغرب الاقتصادي من جديد لمواجهة تلك الأوضاع، ووضع إستراتيجية بديلة لبناء اتحاد مغاربي يجسد عنصر السيادة والخصوصية وتضمن التوازن والمصالح بينها لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية.

ومن خلال هذا الفصل نتناول التجربة المغاربية في مجال التكامل الاقتصادي وآفاقها المستقبلية من خلال اربع مباحث، حيث نتطرق في المبحث الأول إلى المسار التاريخي لإنشاء اتحاد المغرب العربي، وفي مبحثه الثاني إلى إلى الإمكانات والمقومات والموارد المتاحة لبلدان المغرب العربي،كما

نتطرق إلى تحديات ومعوقات التكامل الاقتصادي المغاربي وسبل مواجهتها في المبحث الثالث، وأخيرا في المبحث الرابع نتطرق إلى آفاق التكامل الاقتصادي المغاربي والعربي.

1.3. المسار التاريخي لإنشاء إتحاد المغرب العربي

إن فكرة توحيد المغرب العربي تعتبر أقدم فكرة تدعو لتجمع إقليمي عربي فرعي، ولكنها لم تتجسد إلا مع الثمانينات، وهذا نتيجة لعدة عوامل محلية وإقليمية ودولية فرضت على دول المغرب العربي أن تتعاون وتتكامل لمواجهة هذه التحديات.

ولقد عرفت منطقة المغرب العربي عدة محاولات للتوحيد، منها محاولات ثنائية ومحاولات جماعية، لكنها لم تتوج بالنجاح بسب التقلبات السياسية والأزمات التي كانت تثار بين الحين والأخر.

وسوف نتناول في هذا المبحث، لمحة تاريخية عن المغرب العربي والتجارب الوحدوية السابقة للمغرب العربي وكذلك ميلاد إتحاد المغرب العربي، وأخيرا الهيكل التنظيمي وأهداف إتحاد المغرب العربي.

1.1.3.لمحة تاريخية عن المغرب العربي

إن فكرة المغرب العربي ليست وليدة القرن الحاضر، بل هي راسخة الجذور في أعماق التاريخ المغاربي، وقد عرفت المنطقة المغاربية المحاولات الوحدوية المتكررة على مدى التاريخ إبتداءا من عهد الملك البربري "ماسينيسا" ثم في الفترة الأولى للحكم الإسلامي، وانتهاء بالمحاولات التي قام بها الفاطميون بتأسيس الدولة الفاطمية والمرابطون بتأسيس الدولة المرابطية والموحدون أثناء قيام الدولة الموحدية والانضمام إلى الخلافة العثمانية.[106]ص 12.

ولا يمكن استحضار المشاهد التاريخية الوحدوية كلها التي عرفتها المنطقة العربية خلال الأزمنة القديمة، وسنحاول أن نكتفي باستعراض وبإيجاز مشاهد الأزمنة الحديثة إبتداءا من مشاريع العشرينات والثلاثينيات، بدءا بمنظمة "نجم شمال إفريقيا" التي تأسست في باريس في أواسط العشرينات، بزعامة الزعيم" مصالي الحاج" أحد زعماء الحركة الوطنية الجزائرية، وكذلك التطورات المرتبطة بنمو الحركات الوطنية التحررية في كل من الجزائر وتونس و المغرب، مرورا بجمعية الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا(1927) ومكتب لجنة تحرير المغرب العربي (1947)،

ووصولا إلى جيش تحرير المغرب العربي (1955) ومؤتمر الوحدة بطنجة(1958) .[107]ص 45.

ولعل ظهور كلمة"المغرب" تعبر على مدلول سياسي كان في أعقاب الحرب العالمية الأولى، وذلك بعد صدور مجلة الدفاع عن حقوق شعوب المغرب العربي باسم المغرب التي كانت تصدرها اللجنة التونسية-الجزائرية بسويسرا بزعامة "محمد باشا حامبة" الذي يعتبر أول زعيم فكر في ظهور المغرب العربي في ميدان الكفاح،

وهذا حسب المصادر التاريخية وأهم ماقامت به هذه اللجنة أنها قدمت عريضة لمؤتمر الصلح سنة 1918، تطالب بحقوق الشعوب المغاربية المتمثلة في حق تقرير مصيرها.[106]ص 15.

وواصلت الحركات والجمعيات التي تأسست على توحيد الصفوف والمواقف لحملهم فكرة المغرب العربي، لكن مع اشتداد الاضطهاد والضغوط أثناء سنوات الحرب فشلت الأساليب السياسية للحركات الوطنية في تحقيق الاستقلال، فكان الكفاح المسلح هو البديل للكفاح السياسي، وتحول نشاط الحركات الوطنية المغاربية بعدها إلى القاهرة، حيث عقد " مؤتمر المغرب العربي" سنة 1947 وهذا بعد قيام جامعة الدول العربية سنة 1945، ومن توصيات المؤتمر تكوين" مكتب المغرب العربي" وأطلق عليه لجنة تحرير المغرب العربي.

وتأخرت فكرة ميلاد المغرب العربي وهذا نتيجة لمسايرتها ظروف الكفاح الوطني لشعوب شمال إفريقيا في مطلع الخمسينات، ولعل أن أهم الخطوط العريضة لمشروع الاتحاد السياسي والاقتصادي المغاربي تم ترتيبها لأول مرة في مؤتمر طنجة المنعقد في أفريل 1958 بين ثلاث أحزاب مغاربية، هي حزب جبهة التحرير الوطني (الجزائر)، وحزب الاستقلال (المغرب)، والحزب الدستوري الجديد(تونس)، مع إشراك ليبيا وموريتانيا كمندوبين ملاحظين، وقد أسفرت أعمال المؤتمر على اتخاذ قرار مهم بتوحيد المغرب العربي وإنشاء مؤسسات فيدرالية مغاربية مشتركة مع التأكيد على ضرورة توحيد المصير المغاربي وتمتين أطر التعاون، التنسيق، التضامن والتكامل في شتى المجالات التي تخص إتحاد المغرب العربي..[108]ص 90

وفي عام 1964 قامت اللجنة الاستشارية الدائمة التي تم تشكيلها في أول اجتماع لوزراء الاقتصاد المغاربة في تونس، بالبحث على النواحي الفنية الخاصة بالتكامل الاقتصادي، بإنشاء منطقة التجارة الحرة وإقامة الهياكل الإدارية اللازمة لتنسيق أنشطة الكثير من مجموعات العمل المسؤولة عن تقديم المقترحات لدعم التكامل في مجال التجارة والنقل والصناعة والشؤون المالية، كذلك أوكلت مهمة

تنسيق المفاوضات التي تجريها كل دولة من الدول المغاربية مع الجماعة الاقتصادية الأوروبية..[109]ص 331

وفي الأخير، مايمكن قوله أن الزعماء المغاربة قد رسموا الخطوط الأساسية للوحدة المغاربية أثناء مؤتمر طنجة الذي أعطى مضمونا واضحا لفكرة المغرب العربي، وتواصلت المسيرة الوحدوية بعد استقلال الجزائر في 05جويلية 1962 تجدد الأمل لتحقيق الوحدة المغاربية، إلا أنه ظهرت مشاكل حدودية بين المغرب والجزائر، مما جعل الخلافات السياسية عقبة في تحقيق تعاون وتكامل بين دول المنطقة.

2.1.3. التجارب الوحدوية السابقة لبلدان المغرب العربي

قبل قيام إتحاد المغرب العربي، تعددت محاولات الدول المغاربية من أجل قيام الوحدة، واتخذت أشكال مختلفة، تجربة الاندماج الاقتصادي لبلدان المغرب العربي، ثم المحاولات الثنائية المحورية المتمثلة في معاهدة الإخاء والوفاق بين الجزائر وتونس والتي انضمت إليها موريتانيا، وكذلك معاهدة الإتحاد بين المغرب وليبيا.

1.2.1.3. تجربة الاندماج الاقتصادي لبلدان المغرب المغرب العربي

من المعروف أن إقامة الوحدة الاقتصادية لايعرقل مشروع الوحدة السياسية للمغرب العربي، ولقد تم انعقاد أول مؤتمر بتونس في أكتوبر 1964، حيث ضم وزراء الاقتصاد لدول المغرب العربي قصد الاتفاق على البرتوكول الذي نص على بعث لجنة استشارية مغاربية دائمة، وهو بذلك يشكل شهادة الميلاد الرسمية لتجربة الاندماج الاقتصادي لبلدان المغرب العربي، أما الدورة الثانية المنعقدة في طنجة في 26نوفمبر 1964، وتميزت بإقرار العمل من أجل التنسيق بين المخططات الاقتصادية الوطنية، وكذلك تمويل المشاريع المشتركة للتنمية واعتماد سياسة موحدة في مجال الشغل، وفي الدورة الثالثة المنعقدة في طرابلس في 27 ماي سنة1965، والرابعة المنعقدة بالجزائر في فيفري سنة 1966، لمهام إدارية منها تسمية الأمين العام للجنة والأعضاء الدائمين العاملين فيها وميزانية اللجنة الاستشارية المغاربية الدائمة، وكانت الدورة الخامسة المنعقدة في نوفمبر سنة1967 تقيمية للخطوات التي أنجزت في إطار التعاون والاندماج بين دول المغرب العربي..[106]ص 63

وتوالت الأحداث والدورات للجنة الاستشارية التي أجلت عدة مرات، وهكذا انعقدت في جويلية1970 بالرباط وتميزت بإحلال موريتانيا محل ليبيا أثر انسحاب الأخيرة، وقامت اللجنة

الاستشارية بتعديل المشروع في ماي 1975، إلا أن قاعدة الإجماع التي يخضع لها المؤتمر لم تعتمد هذا المشروع.

ويتضح أن هذه التجربة كانت هامة في مسيرة العمل الوحدوي بين بلدان المغرب العربي، حيث كانت انجازات هذه التجربة في استحداث مؤسسات التكامل الاقتصادي المغاربي وتمثلت في مجلس وزراء الاقتصاد، اللجان المغاربية الدائمة، واللجان القطاعية المختصة غير الدائمة، إلا أن التجربة عرفت معوقات لعرقلة مسيرة التكامل الاقتصادي المغاربي بسبب انسحاب ليبيا من اجتماع وزراء الاقتصاد في جويلية1970، ودخول النزاعات الثنائية بين الجزائر والمغرب بسبب قضية الصحراء الغربية، وتدهور العلاقات بين تونس وليبيا، والمشاكل الإقليمية المغربية الموريتانية على إقليم الصحراء الغربية.

2.2.1.3.المعاهدات الثنائية والمحورية لبلدان المغرب العربي

دخل المغرب العربي طور جديد من حياته السياسية إبتداءا من سنة 1983، وهذا نتيجة لتقارب وجهات النظر بين تلك الدول ومن بينها:

1.2.2.1.3.معاهدة الإخاء والوفاق

شهد الساحة المغاربية توقيع معاهدة بين تونس والجزائر في تونس في 19مارس1983، أطلق عليها"معاهدة الإخاء والوفاق"، والتحقت موريتانيا في نفس السنة بالمعاهدة، وهذا لإحداث التقارب بين بلدان المغرب العربي وتحقيق التوازن الاستراتيجي في المنطقة، وتشكل هذه المعاهدة لبنة في طريق الوحدة المغاربية التي يفرضها المصير المشترك لشعوب المغرب العربي الكبير.[106]ص 67.

إن معاهدة الإخاء والوفاق رغم ما يضفى عليها في صفة نظام دفاعي وأمني مشترك لا يفقدها طابعها التعاوني في المجالات الاقتصادية، حيث توصل الطرفان إلى عقد عدة اتفاقات ثنائية في أكثر من مجال، ومن أهمها الاتفاق على مد الغاز الطبيعي من الجزائر إلى إيطاليا عبر الأراضي التونسية، ولتمويل المشاريع الاقتصادية المشتركة بين البلدين، ثم إنشاء بنك تونسي جزائري الذي وافق على المساهمة في تمويل المشاريع الصناعية الكبرى في المناطق الحدودية.

ومنه نقول أن معاهدة الإخاء والوفاق أنها ليست قادرة أن توحد المغرب العربي، بل يجب أن يكون الاتفاق جماعي من أجل تشييد المغرب العربي الكبير.

2.2.2.1.3. معاهدة وجدة لعام 1984

وقعت ليبيا والمغرب برتوكول اتفاق "وجدة" في أوت 1984.[110]ص 29، والتي تم بمقتضاها إنشاء "الاتحاد العربي الإفريقي".[106]ص 70، إن كانت معاهدة وجدة بين ليبيا والمغرب هو الاتفاق على وقف المساعدات التي تقدمها ليبيا إلى الجمهورية العربية الصحراوية وتمكين المغرب من اكتساح الأراضي الصحراوية، وعدم تدخل المغرب في قضية التشاد، واتفاق وجدة من جهته سمح أيضا بالتبادل التجاري بين البلدين، ليبيا تستورد المنتجات الزراعية ومواد البناء والنسيج والجلود واليد العاملة، والمغرب تستورد البترول.[110]ص 30.

وصف إعلان هذا الاتحاد على أنه وسيلة لتقوية العلاقات بين الدولتين من جهة وكنواة للوحدة العربية من جهة أخرى، لكن أثبت الزمن أن هذا الاتحاد تنقصه الجدية، لأن المغرب لم يحرك ساكنا عندما غارت الولايات المتحدة الأمريكية على مدينتي طرابلس وبن غازي بليبيا في أفريل 1986..[111]ص 59

وفي الأخير، لم يختلف هذا الاتحاد كثيرا عن الاتحادات العربية الأخرى السابقة، أنه لم يأتي عن طريق دراسة مستقبلية ولا عن تخطيط استراتيجي طويل المدى، وإنما نتج نتيجة ظروف داخلية صعبة لكل من البلدين، وإن كان لهذا الاتحاد عيوب، لاشك أنه مهد الطريق إلى اتحاد المغرب العربي.

ومنه نقول أنه قامت عدة معاهدات واتفاقات ثنائية بين دول المغرب، فكان هناك اتحاد بين ليبيا وتونس سنة1974، واتحاد ليبيا والجزائر سنة 1982، بالإضافة إلى المعاهدتين السابقتين، ونتيجة للضغوطات الاقتصادية الممارسة على الدول المغاربية من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك ظهور دول السوق الأوروبية المشتركة كقوة اقتصادية هائلة، جعل دول المغرب العربي تعمل على إيجاد صيغة للتفاهم والتقارب بينها .

3.2.1.3.الوفاق المغاربي

قد شهدت سنتي 1987-1988 موجة الوفاق والتقارب والتصالح بين دول المغرب العربي، وترجع للتصالح والتآخي التونسي الليبي والتصالح الجزائري المغربي، ويمكن التعرض لذلك التصالح فيمايلي:

1.3.2.1.3. التصالح التونسي الليبي

بعدما انقطعت العلاقات الدبلوماسية سنة 1983 بين تونس وليبيا، استأنفت علاقاتهما الدبلوماسية في 28ديسمبر1987، وهذا بعد تولي الرئيس "زين العابدين بن علي" مهام رئاسة الجمهورية في تونس، حيث أعطى المشروع المغاربي أكثر واقعية، وتجسدت في زيارات رسمية متبادلة بين الرئيسين العقيد "معمر القذافي" والرئيس التونسي، وقد قرر البلدان تعزيز علاقتهما عن طريق جملة من الإجراءات من بينها حرية تنقل الأشخاص، وإقامة المشاريع التكاملية أهمها ربط الطرق السريعة بين "رأس جدير" في ليبيا و"صفاقس" في تونس.[106]ص.ص74-75

إن إعادة بعث العلاقات بين تونس وليبيا شكلت منعرجا آخر في العلاقات الثنائية في المنطقة، وهذا ما مهد إلى التصالح بين المغرب والجزائر.

2.3.2.1.3. التصالح المغربي الجزائري

كان قطع العلاقات الدبلوماسية سنة 1975بين المغرب والجزائر يمثل عقبة في سبيل بناء المغرب العربي الكبير، لكن الرغبة كانت واضحة لعودة البلدين للحوار ومن ثما التصالح لحل المشاكل والخلافات السياسية التي كانت قائمة بينهما، وتم إعادة العلاقات بين الجزائر والمغرب بعد لقاء الرئيس الجزائري"الشاذلي بن جديد" مع العاهل المغربي بحضور "الملك فهد" رئيس المملكة العربية السعودية في 24 ماي 1988 في المركز الحدودي العقيد لطفي.[110]ص 30، وجاء هذا اللقاء لتعزيز الحوار وعدم التهويل من مشكلة الصحراء الغربية وتم الاتفاق على ضرورة حل هذه المشكلة عن طريق الاستفتاء وبواسطة التعبير الحر والصحيح لإرادة سكان الإقليم الصحراوي، وكذلك تم إحداث لجنة مشتركة مغربية جزائرية تتكون من ممثلين عن وزارات الداخلية والمالية والاتصالات والنقل، وأهم ما قررته اللجنة إلغاء تأشيرة الدخول بين البلدين وفتح المراكز الحدودية رسميا.

لقد أسفرت اللقاءات بين القادة المغاربية عن ظهور تطابق في وجهات النظر بخصوص استمرار تدعيم المساعي الوحدوية المبذولة في الإطار المغاربي، وهكذا تولدت لدول منطقة المغرب العربي القناعة بمواجهة التحديات والاستفادة من التجارب السابقة وتجاوز المشاكل السياسية والحدودية، وهكذا ما يجعل من المنطقة (المغرب العربي) رافدا وازنا في تطوير العمل العربي المشترك، سواء بداخل جامعة الدول العربية ومؤسساتها المتخصصة، أو في العلاقة مع التجمع الإقليمي العربي المحدث في مشرق الوطن العربي(مجلس التعاون الخليجي).

3.1.3.ميلاد إتحاد المغرب العربي وأهدافه

إن فكرة إنشاء الاتحاد المغاربي تطورت مع الأحداث السياسية التي شهدتها المنطقة، لاسيما بعد التصالح المغربي الجزائري والتآخي التونسي الليبي، وما نتج عنه من تطبيع العلاقات المغاربية وتهيئة المناخ لبناء المغرب العربي الكبير.

1.3.1.3.ميلاد إتحاد المغرب العربي

على هامش مؤتمر القمة العربية الطارئة المنعقدة بالجزائر من 8 إلى 10 جوان سنة 1988، تمت عدة مقابلات ومشاورات جانبية بين القادة العرب المغاربة بخصوص بحث المشروع المغاربي، وقد انعقدت القمة المغاربية يوم10جوان1988 **بزيرالدا*** بالجزائر حيث "اجتمع قادة دول المغرب العربي وقرروا تكوين لجنة تضبط وسائل تحقيق وحدة المغرب العربي" حيث يكون أول اجتماع لهذه اللجنة بمدينة الجزائر يوم 13 جويلية1988.[106] ص ص80-81

وفعلا تم اجتماع اللجنة السياسية المغربية في الجزائر في جو سادته الثقة والمسؤولية، حيث تمت مناقشات الخطوط العريضة لإطار العمل التحضيري وتم إنشاء خمس لجان فرعية مختصة، وتوج هذا اللقاء بقرارات تخص مجالات التنظيم والهيكلة والتربية والثقافة والاقتصاد والمالية وشؤون المنطقة، وفي الاجتماع الثاني للجنة السياسية المغاربية بالرباط في الفترة الممتدة مابين 27-28 أكتوبر سنة1988 تمت مناقشة مشروع الوحدة المغاربية التي أعدته لجنة الصياغة قبل المصادقة عليها، وتم إعلان قيام الاتحاد وانطلاق الحدث التاريخي في القمة المغاربية التي عقدت بمدينة مراكش بالمغرب، ووقعت المعاهدة يوم الجمعة 10 رجب 1409هـ الموافق لـ 17 فبراير

* حضر هذه القمة المغاربية قادة كل من الملك الحسن الثاني ملك المملكة المغربية والسادة زين العابدين بن علي رئيس الجمهورية التونسية، والشاذلي بن جديد رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والعقيد معمر القذافي قائد ثورة الفاتح من سبتمبر العظيم عن الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى ومعاوية ولد سيدي أحمد الطايع رئيس الجمهورية الإسلامية الموريتانية.

1989م.[112]، حيث وقع القادة المغاربة على المعاهدة وهذا إيمانا منهم بما يجمع شعوب المغرب العربي من أواصر متينة قوامها الاشتراك في التاريخ والدين واللغة، واستجابة لما لهذه الشعوب من تطلع عميق ثابت إلى إقامة اتحاد بينها يعزز ما يربطها من علاقات ويتيح لها السبل الملائمة لتسير تدريجيا نحو تحقيق اندماج أشمل فيما بينها، ووعيا منهم بما سيترتب على هذا الاندماج من آثار تتيح لاتحاد المغرب العربي أن يكتسب وزنا نوعيا يسمح له بالمساهمة الفعالة في التوازن العالمي وتثبيت العلاقات السلمية داخل المجتمع الدولي واستتباب الأمن والاستقرار في العالم، وإدراكا منهم أن إقامة اتحاد المغرب العربي تتطلب تحقيق إنجازات ملموسة ووضع قواعد مشتركة تجسد التضامن الفعلي بين أقطاره وتؤمن تنميتها الاقتصادية والاجتماعية، وتعبيرا عن عزمهم الصادق على العمل من أجل أن يكون اتحاد المغرب العربي سبيلا لبناء الوحدة العربية الشاملة ومنطلقا نحو اتحاد أوسع يشمل دولا أخرى عربية وإفريقية.

ومنه نقول أن الهدف من إنشاء إتحاد المغرب العربي هو توحيد الجهود من أجل إرساء قواعد التعاون والتكامل الاقتصادي ومواجهة التحديات المقبلة التي تفرضها المتغيرات الدولية والإقليمية الجديدة القائمة على أساس المنافسة.

2.3.1.3. أهداف إتحاد المغرب العربي *

يهدف الاتحاد إلى : [112]

_ تمتين أواصر الأخوة التي تربط الدول الأعضاء وشعوبها بعضها ببعض.

_ تحقيق تقدم رفاهية مجتمعاتها والدفاع عن حقوقها.

_ المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والإنصاف.

_ نهج سياسة مشتركة في مختلف الميادين .

_ العمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال فيما بينها

وتهدف السياسة المشتركة في مختلف الميادين بين دول الاتحاد المغاربي في تحقيق الأغراض التالية: [112].

* أنظر المادة الثانية من نص المعاهدة

_ في الميدان الدولي : تحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء، وإقامة تعاون دبلوماسي يقوم على أساس الحوار .

_ في ميدان الدفاع : صيانة استقلال كل دولة من الدول الأعضاء .

_ في الميدان الاقتصادي : تحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية والاجتماعية للدول الأعضاء واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لهذه الغاية، خصوصا بإنشاء مشروعات مشتركة وإعداد برامج عامة ونوعية في هذا الصدد .

_ في الميدان الثقافي : إقامة تعاون يرمي إلى تنمية التعليم على كافة مستوياته وإلى الحفاظ على القيم الروحية والخلقية والمستمدة من تعاليم الإسلام السمحة، وصيانة الهوية القومية العربية واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لبلوغ هذه الأهداف، خصوصا بتبادل الأساتذة والطلبة وإنشاء مؤسسات جامعية وثقافية ومؤسسات متخصصة في البحث تكون مشتركة بين الدول الأعضاء .

ولقد عرفت السنوات التي أعقبت تأسيس الاتحاد المغاربي تطورًا هامًا في مجال العلاقات الاقتصادية، ويتضح ذلك من خلال اجتماع وزراء الخارجية في ديسمبر 1990، الذي وضح فيه المحاور الأساسية للتكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء، والتي تم التصديق عليها من قبل مجلس الرئاسة الذي اجتمع في مدينة**" راس لانوف** "بليبيا خلال الفترة10-11 مارس عام1991 ، وقد حددت هذه المحاور ثلاثة عناصر اقتصادية رئيسية وهي.[113]ص 9

_ منطقة للتبادل الحر: وكان الهدف منها رفع جميع الحواجز الجمركية أمام حركة تدفق السلع الصناعية والزراعية ذات المنشأ المغاربي والموجهة للاستهلاك داخل الاتحاد، وكان من المفروض تحقيق ذلك قبل عام1992 .

_ إتحاد جمركي: وهدفه توحيد النظام الجمركي في الدول الأعضاء ، وبالتالي توحيد التعريفة الجمركية بين الدول الخمس من جهة وبين الدول الأخرى، وكان من المفترض الوصول إلى هذا الاتجاه قبل عام 1995 إلا أنه لم يتحقق أيضًا.

_ سوق مغاربية مشتركة: وتهدف إلى توحيد السياسات الاقتصادية فيما يتعلق بحركة وانتقال الأشخاص والسلع ورؤوس الأموال بين دول الاتحاد، وكان من المتوقع الوصول إلى ذلك قيام عام 2000.

_ الاندماج الاقتصادي المغاربي : وذلك بتوحيد سياسات وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

هذا عن ميلاد إتحاد المغرب العربي وأهدافه، فماذا عن الهيكل التنظيمي لإتحاد المغرب العربي وأهم المؤسسات واللجان المشكلة له؟

4.1.3. الهيكل التنظيمي لإتحاد المغرب العربي

بناء على المادتين 7 و19 من اتفاقية الاتحاد تقوم مجموعات المغرب العربي بأعمالها، ومسؤولياتها من خلال الهيئات التالية:المجلس الرئاسي، ومجلس وزراء الخارجية، والأمانة العامة، ومجلس الشورى(الاستشاري)، والهيئة القضائية.

1.4.1.3.مجلس الرئاسة

وتتمثل مهمته فيما يلي.[114]ص 3:

_ هو أعلى هيئة في الاتحاد.

_ يتألف مجلس رئاسة الاتحاد من رؤساء الدول الأعضاء.

_ رئاسة المجلس لمدة سنة واحدة بالتناوب بين رؤساء الدول الأعضاء.

_ يعقد مجلس رئاسة الاتحاد دوراته العادية مرة كل سنة، وله أن يعقد دورات استثنائية كلما دعت الحاجة.

_ مجلس الرئاسة وحدة سلطة اتخاذ القرار.

_ تصدر قرارات مجلس الرئاسة بإجماع أعضائه.

_ ترأس دولة الرئاسة كل هيئات الاتحاد، أي مجلس وزراء الخارجية ولجنة المتابعة واللجان الوزارية.

_ يحدد ميزانيات هيئات المجلس، وخاصة الهيئة القضائية.

وقد عقد مجلس رئاسة اتحاد المغرب العربي الدورات التالية:

_ الدورة التأسيسية : مراكش 17 فبراير1989 .

_ الدورة العادية الأولى: تونس21-23جانفي1990.

_ الدورة العادية الثانية: رأس لانوف(ليبيا)9-10مارس1991.

_ الدورة العادية الرابعة: الدار البيضاء15-16سبتمبر1991.

_ الدورة العادية الخامسة:نواقشط10-11نوفمبر1991.

_ الدورة العادية السادسة:تونس02-04أفريل1994.

2.4.1.3. مجلس وزراء الخارجية

يتكون مجلس الوزراء من وزراء خارجية الدول الأعضاء، ومهمته هي.[111]ص.ص82-83

_ التحضير لإجتماعات المجلس الرئاسي.

_تنسيق خطط التنمية.

_ تنسيق جميع القضايا التي يكلفه بها مجلس الرئاسة.

_ تنسيق السياسات والمواقف في المنظمات الدولية والإقليمية.

_ تقديم المشاريع والتوصيات للمجلس الرئاسي.

_ يجتمع هذا المجلس مرتين في السنة، وتكون رئاسته بالتناوب وتؤخذ قراراته بالإجماع . لمجلس الوزراء لجنة المتابعة، أنشئت لتنشيط ومتابعة العمل الوحدوي، تتألف من أعضاء معينين في مجالس الوزراء، ولها خمس دورات في كل فترة رئاسية وتعرض عملها على مجلس وزراء الخارجية.

3.4.1.3.اللجان الوزارية المتخصصة

_ لجنة الأمن الغذائي تهتم بقطاعات الفلاحة، الثروة الحيوانية، المياه والغابات، الصناعات الفلاحية والغذائية، استصلاح الأراضي، الصيد البحري.. .

_ لجنة الاقتصاد والمالية تهتم بميادين التخطيط، الطاقة، التجارة، الصناعة، السياحة، المالية، التأمين، المصارف وتمويل الاستثمار، الخدمات... .

_ لجنة البنية الأساسية تهتم بقطاعات التجهيز والأشغال العمومية، الإسكان والعمران، النقل والمواصلات، البريد... .

_ لجنة الموارد البشرية تهتم بمجالات التعليم، الثقافة، الإعلام، التكوين، البحث العلمي، الجالية المغاربية....

4.4.1.3.الأمانة العامة

تتكون الأمانة العامة من أمين عام يعينه مجلس الرئاسة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة و عدد كاف من الموظفين ينتدبهم الأمين العام قدر الحاجة من بين مواطني الاتحاد على أساس الكفاءة والولاء لأهداف الاتحاد والتوزيع العادل بين الدول الأعضاء ووفقا للوائح الداخلية للأمانة

العامة.

تقوم الأمانة العامة بالمهام الأساسية التالية.[112]

_ العمل على تنفيذ قرارات مجلس رئاسة اتحاد المغرب العربي بالتنسيق مع سائر أجهزة الاتحاد.

_ المساهمة في إعداد الخطط التنفيذية لبرنامج عمل الاتحاد بالتعاون مع لجنة المتابعة.

_ إعداد البحوث والدراسات وتوفير المعلومات والوثائق، وإبداء الرأي المتخصص مع الاستعانة وعلى وجه الأولوية وعند الاقتضاء بالكفاءات المغاربية.

_ إعداد التقارير الدورية حول التقدم الحاصل في بناء الاتحاد .

_ الاضطلاع بأعمال السكرتارية لمجلس الرئاسة ومجلس وزراء الخارجية ولجنة المتابعة واللجان الوزارية المتخصصة بالتعاون مع البلد المضيف وتوثيق هذه الأعمال.

_ حفظ وثائق ومستندات الرئاسة ومجلس وزراء الخارجية ولجنة المتابعة واللجان الوزارية المتخصصة ومجلس الشورى، والهيئة القضائية وكل مستند رسمي للاتحاد بما فيها وثائق التصديق على الاتفاقيات الجماعية.

_ العمل على التنسيق بين الأجهزة الاتحادية المتخصصة في المجالات الإعلامية والتوثيق بهدف تكوين رصيد متطور من المعلومات الإحصائية والمرجعية عن الدول الأعضاء في مختلف القطاعات وأوجه نشاط العمل الاتحادي وجعلها متاحة للممارسين.

_ ربط الصلة بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية والأمانات العامة للتجمعات العربية لتحديد ميادين التعاون تعزيزا للعمل العربي المشترك والتعاون مع التجمعات المماثلة الإفريقية والتجمعات والمنظمات الدولية الأخرى وذلك بالتنسيق مع أجهزة الاتحاد.

_ ربط الصلة بالجمعيات الشعبية والمنظمات غير الحكومية لدعم مسيرة الاتحاد .

5.4.1.3.مجلس الشورى(البرلمان المغاربي)

يتكون مجلس الشورى (المجلس الاستشاري) من 150عضو، أي 30 عضو من كل برلمان من الدول الأعضاء في الاتحاد ويجتمع مرة واحدة في العام، ويعقد دورات استثنائية بطلب من مجلس الرئاسة، ومن مهامه يبدي رأيه فيما يحيله عليه مجلس الرئاسة من مشاريع وقرارات لتعزيز عمل الاتحاد وتحديد أهدافه، ومناقشة الميزانية والسياسة العامة للاتحاد.[111]ص 84، وقد اجتمع هذا المجلس لأول مرة في شهر جويلية1989، ومقره الجزائر العاصمة. وللمجلس خمس لجان هي:

_ لجنة الشؤون القانونية، برئاسة موريتانيا.

_لجنة الشؤون السياسية، برئاسة المغرب .

_ لجنة البنية الأساسية، برئاسة الجزائر.

_ لجنة الموارد البشرية، برئاسة تونس.
_ لجنة الاقتصاد والمالية والتخطيط والأمن الغذائي، برئاسة ليبيا .
ويتكون مجلس الشورى من الأجهزة التالية: -مكتب المجلس. _رئيس المجلس. _أمانة المجلس.
_لجان المجلس.

6.4.1.3.الهيئة القضائية

تتكون الهيئة القضائية من قاضيين اثنين عن كل دولة عضو في الاتحاد، وتعينهما الدولة المعنية لمدة ست سنوات، ويرأس الهيئة القضائية أحد أعضائها لمدة سنة واحدة عن طريق الانتخاب، وتتمثل مهامها النظر في المنازعات المتعلقة بتفسير وتطبيق المعاهدات و الاتفاقات المبرمة في إطار الاتحاد والتي يحيلها عليها مجلس الرئاسة أو إحدى الدول الأطراف في النزاع، كما تقوم الهيئة بتقديم الآراء الاستشارية في المسائل القانونية التي يعرضها عليها مجلس الرئاسة.

إلى جانب هذه الهياكل الرئيسية هناك أجهزة أخرى أهمها.[112]

المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية بتونس:

تم توقيع اتفاقية إنشاء المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية بين دول اتحاد المغرب العربي بتاريخ10/03/1991 م، ويهدف المصرف إلى المساهمة في إقامة اقتصاد مغاربي مترابط ومندمج ومن ذلك إعداد وإنجاز وتمويل المشاريع ذات المصلحة المشتركة الفلاحية والصناعية وغيرها في البلدان المغاربية، وكذلك في تشجيع انسياب رؤوس الأموال وتوظفيها في المشاريع ذات الجدوى الاقتصادية والمردود المالي وتنمية المبادلات التجارية والمدفوعات الجارية المترتبة عنها.

الأكاديمية المغاربية للعلوم بليبيا:

تهدف إلى:

_ إقامة إطار للتعاون بين مؤسسات البحث العلمي والتكوين العالي في بلدان الاتحاد وبينها وبين المؤسسات المماثلة بالوطن العربي والبلدان الأجنبية.

_ تطبيق سياسة بحث علمي وتكنولوجي مركزة على الجوانب التنموية المشتركة بين أقطار الاتحاد باعتبار الوسائل والإمكانيات المتوفرة.

_ تمكين الباحثين في الاتحاد من المشاركة في تطوير العلوم واستيعاب التقنية وتوظيفها بطريقة مؤثرة في الأوساط العلمية والتقنية.

جامعة المغرب العربي بليبيا:

_ تتكون الجامعة من وحدات جامعية مغاربية موزعة على دول اتحـاد المغرب العربي حسب مقتضيات مهمتها والإمكانيات المتوفرة في كل منها.

_ تهدف الجامعة المغاربية إلى تكوين طلبة السلك الثلاث والباحثين في المجالات ذات الأولوية التي يقرها مجلس إدارة الجامعة.

ومنذ إنشاء إتحاد المغرب العربي، تم إبرام عدد هام من قرارات وبرتوكولات وتعليمات كلها تصب في مجال التعاون والتكامل الاقتصاديين، لكن مع الأسف لم يتجسد منها إلا القليل.

2.3.الإمكانيات والمقومات والموارد المتاحة في بلدان اتحاد المغرب العربي

تتوفر مجموعة دول اتحاد المغرب العربي على مؤهلات بارزة من ضمنها بحرين مهمين وعلى مساحة تقارب 6000 كلم^2 ، وكذلك على إمكانيات طبيعية ومعدنية وطاقوية وبشرية هائلة لا تتوفر عليها التكتلات الاقتصادية الإقليمية الأخرى، ناهيك عن المقومات التي تتوفر عليها، بالإضافة إلى التاريخ المشترك بين الشعوب المغاربية وما تحمله هذه الشعوب من نقاط التقاء فيما بينها من عادات وتقاليد ودين ولغة.

ونستعرض في هذا المبحث، المعطيات الجغرافية والديمغرافية لمنطقة المغرب العربي، وفي المطلب الثاني إلى المعطيات الاقتصادية لدول اتحاد المغرب العربي، وأخيرا إلى مقومات التكامل الاقتصادي بين دول اتحاد المغرب العربي.

1.2.3.المعطيات الجغرافية والديمغرافية لمنطقة المغرب العربي

يتحدد المغرب العربي في ثلاث أقطار تشكل الإطار الضيق للمجموعة المغربية، وهي المغرب الأقصى أو المملكة المغربية، والمغرب الأوسط أو الجزائر اليوم، المغرب الأدنى أو تونس، وفي إطاره الواسع يمتد المغرب العربي الكبير إلى الحضارات الصحراوية لكل من الجماهيرية العربية الليبية والجمهورية الموريتانية الإسلامية حاليا على امتداد الأراضي الصحراوية.

1.1.2.3.الموقع الجغرافي والوضع المناخي لمنطقة المغرب العربي

تقع منطقة المغرب العربي في شمال قارة إفريقيا، وتطل على البحر الأبيض المتوسط الذي يحده شمالا بساحل طوله 4873 كلم، وعلى المحيط الأطلسي غربا بساحل طوله 3146 كلم، من الشرق مصر والسودان، ومن الجنوب دول الساحل الصحراوي.[106]ص 22، وإذا كان هذا موقع المنطقة المغاربية فموقع الدول الخمس المشكلة للإتحاد موضح في الملحق رقم(3-1).

ويتسم الوضع المناخي للمنطقة بالتنوع حيث الصيف المعتدل الحرارة والشتاء قليل البرودة والدافئ، وهذا راجع لوقوعها على شاطئ البحر المتوسط، ويتغير هذا المناخ المتوسطي كلما توغلنا نحو الجنوب أين تقع المنطقة الصحراوية خصوصا في موريتانيا وجنوب المغرب والجزائر وليبيا، حيث تكون الأمطار شبه منعدمة.

2.1.2.3. مساحة المغرب العربي

تشكل مساحة أقطار المغرب العربي الخمسة حوالي 6 مليون كيلو متر مربع، أي حوالي 42% من إجمالي مساحة الوطن العربي بينما يصل طول شواطئ هذه الأقطار والتي تمتد من شمال البحر الأبيض المتوسط إلى جانب من المحيط الأطلسي إلى حوالي 6500 كيلو متر، تغطي الجزائر ما مساحته 2.381.741كلم^2، والمغرب 458.730كلم^2، تونس 164.150كلم^2، وليبيا 1.775.500 كلم^2، وموريتانيا1.030.700 كلم^2 . أنظر الجدول رقم(3-1).

3.1.2.3. سكان المغرب العربي

يبلغ عدد سكان أقطار المغرب العربي حوالي 85 مليون نسمة أي حوالي 27% من سكان الدول العربية، ويمثل سكان الجزائر والمغرب حوالي 77% من سكان المغرب العربي، وتقدر الكثافة السكانية في المنطقة بحوالي 14 شخص لكل كيلو متر مربع، وتصل نسبة زيادة السكان في المتوسط إلى 1.7% سنويا، وهي في أعلى نسبة لها في موريتانيا تقترب من 3%، بينما تكون في أقل نسبة لها في تونس من 1 إلى 1.2% سنويا، ولا يوجد اختلال هيكلي "تفاوت كبير" بين نسبة الإناث والذكور في هذه الأقطار.[115]ص 64

جدول رقم18:المساحة والسكان وسكان الحضر والريف في دول المغرب العربي[115]ص64،

القطر	المساحة	السكان(2006)		الكثافة السكانية	توزيع السكان بين المدينة والريف			
					نسبة سكان الحضر		نسبة سكان الريف	
		مليون نسمة	%	كلم^2	1980	2004	1980	2004
ليبيا	1.775.500 كلم^2	6,000,000	7	3.41	69	86	31	14
تونس	164.150 كلم^2	10,200,000	11.91	61.82	52	65	48	35
الجزائر	2.381.741كلم^2	33,000,000	38.55	13.73	44	59	56	41
المغرب	458.730كلم^2	33,250,000	38.84	72.83	41	57	59	43
موريتانيا	1.030.700 كلم^2	3,200,000	3.73	2.91	27	62	73	38
الإجمالي	5.810.821كلم^2	85,600,000	100	14.55	--	--	--	--

وإذا ماترجمنا الأرقام الواردة في الجدول رقم18 إلى نسب مئوية لوجدنا أن نسبة الجزائرهي38.55% من مجموع سكان المغرب العربي، والمغرب بنسبة 38.84%، وتونس11.91%، وليبيا 7%، وموريتانيا6.12%.

ومن خلال الجدول نلاحظ أن نسبة 77% من سكان المغرب العربي يتواجدون في المغرب والجزائر بنفس النسبة تقريبا كما ذكرنا سابقا، في حين نجد ليبيا تعاني من ضعف كبير من مواردها البشرية والأيدي العاملة، الأمر الذي يمكن الدول المغاربية من خلق تكامل في الموارد البشرية، ومن ثما تغطية حاجيات المنطقة من الأيدي العاملة.

وما يلاحظ أيضا من الجدول، الاختلال في التوازن بين الريف والمدن، هذا الاختلال يرجع إلى ظاهرة النزوح من المناطق الزراعية والصحراوية نحو المدن الموجودة بها معظم الأنشطة التجارية

والصناعية والمالية وكل المرافق الضرورية للحياة العصرية، حيث نجد نسبة السكان 70% تقريبا في المدن والنسبة الباقية يعيشون في الريف.

2.2.3.المعطيات الاقتصادية لدول إتحاد المغرب العربي

يمكن تقديم المعطيات الاقتصادية لدول المغرب العربي بناء على البيانات المتاحة، ورغم ما قد يحول حول دقتها من الشبهات، إلا أنه مهم جدا دراسة اقتصاديات دول المغرب العربي وهذا ما يفيدنا في معرفة اقتصاد الدول الأعضاء في الاتحاد ومؤشرات التنمية فيها.

1.2.2.3. الإمكانات والموارد الطبيعية والبشرية

تكتسب منطقة المغرب العربي مكانة أساسية من حيث وحجم ونوعية الموارد الاقتصادية، وتتمثل فيمايلي:

1.1.2.2.3. الإمكانيات والموارد الطبيعية الزراعية

تتميز منطقة المغرب العربي بتنوع بيئتها الطبيعية إذ تشمل الأراضي أقاليم الغابات والمناطق شبه الرطبة والأقاليم الجافة والأقاليم الصحراوية، وبتنوع البيئـة الزراعية تتنوع المحاصيل النباتية من حبوب شتوية وصيفية وبقول ومحاصيل زيتية وخضر وفواكه، كما تتنوع الثروة الحيوانية والسمكية.

كما تمتد بلدان الاتحاد المغاربي على مساحة شاسعة تقدر بـ 468.8 مليون هكتار تتوزع بنسب متفاوتة بين تلك البلدان، وتأتي في مقدمتها الجزائر بـ 283.2 مليون هكتار، ثم ليبيا بـ 176 مليون هكتار ثم موريتانيا بـ 102.5 مليون هكتار ثم المغرب بحوالي 44.6 مليون هكتار، وتونس 15.5 مليون هكتار [116]ص 2

جدول رقم19:الأراضي الزراعية في منطقة المغرب العربي [116]ص 2

القطر	المساحة بالمليون هكتار	الأراضي الصالحة للزراعة بالمليون ا	نسبة إلى المجموع (%)	الأراضي المروية كنسبة من ا (%)	الأراضي الرعوية كنسبة من المجموع
الجزائر	238.2	07.5	03	07	02
المغرب	44.6	08.5	19.4	13	17.8
تونس	15.5	03.0	19.5	7.5	4.1
ليبيا	176	01.7	01.1	11	0.4
موريتانيا	102.5	00.2	0.2	10	4.8
المجموع	468.8	21.1	4.5	04	

ومن خلال الجدول السابق نلاحظ أن الأراضي الزراعية المتاحة للاستغلال تشكل ما نسبته 4.5% من المساحة الكلية من دول الإتحاد، وتشكل 30% من المساحة المزروعة في العالم العربي إلا أنها معتبرة بالمقارنة مع مجموع المساحة فهي تبلغ 21 مليون هكتار، ونلاحظ من الجدول كذلك أن نسبة الأراضي المروية هي نسبة ضعيفة مقارنة مع الموارد المائية التي تتوفر عليها دول إتحاد المغرب العربي، وهذا نتيجة عدم استغلال الثروة المائية وعدم الاستفادة من كمية الأمطار التي يعتمد عليها في الزراعة في أغلب البلدان المغاربية وهي غير مضمونة دائما.

كما توجد مساحة كبيرة من الأراضي الرعوية الطبيعية تعمل على زيادة وزن الثروة الحيوانية البرية في منطقة المغرب العربي، بالإضافة إلى ساحل كبير يمتد من المحيط الأطلسي بشواطئ موريتانيا والمملكة المغربية إلى البحر الأبيض المتوسط على شواطئ المغرب والجزائر وتونس وليبيا، حيث يمكن الاستفادة من إنتاج وتجارة الأسماك في الأسواق الدولية والإقليمية .

2.1.2.2.3. الإمكانيات والموارد المعدنية والطاقوية

تكتسب منطقة المغرب العربي موارد اقتصادية متنوعة هامة، ومن مصادر الطاقة فهي تشمل على حجم احتياطات غازية تقدرب6114 مليار متر مكعب واحتياطي بترولي يتجاوز50 مليار

برميل مع احتمالات اكتشاف احتياطات أخرى في موريتانيا والجزائر وليبيا والمملكة المغربية، والجدول التالي يبين احتياطات الغاز والنفط في بلدان اتحاد المغرب العربي.

جدول رقم20: الاحتياطات البترولية والغازية في تونس والجزائر وليبيا [15]

	2001		2002		2003		2004		2005	
	النفط (مليار برميل)	الغاز (مليار $م^3$)	النفط (مليار برميل)	الغاز (مليار $م^3$)	النفط (مليار برميل)	الغاز (مليار $م^3$)	النفط (مليار برميل)	الغاز (مليار $م^3$)	النفط (مليار برميل)	الغاز (مليار $م^3$)
تونس	0.31	78	0.31	78	0.31	78	0.31	78	0.31	78
الجزائر	11.31	4.523	11.31	4.523	11.80	4.545	11.35	4.545	11.35	4.545
ليبيا	36	1.314	36	1.503	39.13	1.491	39.13	1.491	39.13	1.491

إضافة إلى هذا هناك احتياطات مهمة من الفوسفات والحديد، فإنتاج الحديد بلغ11مليون طن في موريتانيا حسب تقديرات سنة 2001 وتحتل المرتبة 11 عالميا، وبلغت الاحتياطات من الفوسفات حوالي 6مليار طن وخاصة في المغرب وتونس[116]ص 3، وتنتج المغرب حوالي 21 مليون طن سنويا من الفوسفات (ترتيب 3 في العالم).

3.1.2.2.3.الإمكانيات والموارد البشرية (الأيدي العاملة)

تقدر القوة العاملة القادرة والراغبة في العمل بحوالي 32% من عدد السكان أي حوالي 27.2 مليون نسمة وكما ذكرنا فإنه من المتوقع أن ترتفع هذه النسبة نتيجة ارتفاع مساهمة السكان خاصة العنصر النسائي لسوق العمل وبدخول من هم أقل من 20 سنة لسوق العمل في المستقبل القريب [115]ص 65، حيث يقدر عدد السكان الذين هم أقل من سن 20 سنة بحوالي 50% من إجمالي عدد سكان المغرب العربي، ويعني هذا بأنها مجتمعات شابة وسيؤدي هذا إلى ارتفاع نسبة حجم القوة العاملة المنتجة مستقبلا، وتشير الدراسات المستقبلية إلى أن حجم السكان ومعدل نموهم في تزايد مستمر حسب مختلف الأعمار، وهذا كما هو موضح في الجدول رقم 21.

جدول رقم21:التقديرات المستقبلية لعدد السكان لدول الإتحاد المغاربي[116]ص 4

البلدان	الهيكل العمري			
	أقل من 15 سنة		من 15 إلى 65 سنة	
	2002	2025	2002	2025
ليبيا	35	25.7	61	58.5
تونس	34	25.7	62	68
الجزائر	29	23.4	65	68.7
المغرب	34	39.5	63	56.7
موريتانيا	44	42.4	53	55
الإجمالي	35	31	61	64

ومن خلال هذا الجدول يلاحظ أن أكثر من 40% من السكان تقل أعمارهم عن 15 سنة، بمعنى أن نسبة الشباب في سوق العمالة فيهم تتراوح بين 65 و70% مما يعكس التوجه نحو البطالة، في ظل عدم وجود فرص العمل في الدول المغاربية، ونجد أن أكثر من 55% هم في سن العمل، وهو مؤشر يدل على ضرورة توجيه وتشغيل نسبة منهم عن طريق تنمية وتطوير المشروعات المشتركة و القطرية للتخفيف من حدة البطالة [116]ص 2، ومن أجل الحد من الأزمة يجب على الدول المغاربية اتخاذ إجراءات مستعجلة لدفع خطر البطالة والفقر، أما نسبة البطالة فلا توجد إحصائيات دقيقة إلا أن نسبة 20% هي المصرح بها في أغلب النشرات وإن كانت تختلف من دولة إلى دولة.

2.2.2.3. البنية الاقتصادية لدول إتحاد المغرب العربي

تشترك البلدان المغاربية في كثير من الخصائص من حيث البنية الاقتصادية، فقطاع المحروقات هو المسيطر في ليبيا والجزائر بالنسبة للتجارة الخارجية، فحين الزراعة هي المسيطرة في المغرب وبدرجة اقل في تونس.

1.2.2.2.3. المحروقات

بلغ إنتاج الدول المغاربية الثلاثة 3061 آلف برميل يوميا من النفط الخام، وهذا حسب تقديرات سنة 2005، وبلغ الغاز العربي المسوق عربيا وعالميا للدول المغاربية الثلاثة حوالي91.519 مليون متر مكعب في السنة هذا حسب تقديرات سنة2004. والجدول رقم 22 يظهر إنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي المسوق.

جدول رقم22: إنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي المسوق في تونس والجزائر وليبيا[15]

الدولة	2001		2002		2003		2004		2005	
	النفط الخام (ألف برميل يومي)	الغاز (مليون $م^3$ / السنة)	النفط الخام (ألف برميل يومي)	الغاز (مليون $م^3$/ السنة)	النفط الخام (ألف برميل يومي)	الغاز (مليون $م^3$ / السنة)	النفط الخام (ألف برميل يومي)	الغاز (مليون $م^3$ / السنة)	النفط الخام (ألف برميل يومي)	**الغاز** (مليون $م^3$ / السنة)
تونس	69.6	1.900	72.2	2.150	65.8	2.150	69.7	2.510	72.0	--
الجزائر	842.4	78.240	850.0	80.367	1110.8	82.829	1311.4	82.900	1350.0	--
ليبيا	13132.5	6.180	1315.8	6.210	1427.5	6.400	1580.7	7.000	1640.0	--

ويظهر من خلال الجدول أن ليبيا تحتل المرتبة الأولى في إنتاج النفط ثم تليها الجزائر في المرتبة الثانية، ثم تونس في المرتبة الثالثة أما المغرب وموريتانيا فهي دول غير نفطية.

أما فيما يخص إنتاج الغاز، فيظهر من خلال الجدول أن الجزائر تحتل المرتبة الأولى ثم تليها ليبيا وتونس بالترتيب.

2.2.2.2.3. الصناعة

بلغ إجمالي الإنتاج الصناعي من الصناعات الإستخراجية والصناعات التحويلية في دول الاتحاد بالقيمة المضافة98002.1 مليون دولار، حيث احتلت الجزائر المرتبة الأولى في إجمالي الإنتاج تليها ليبيا، المغرب ثم تونس وموريتانيا، أما فيما يخص مساهمة إنتاج كل دولة من ناتجها المحلي الإجمالي فقد احتلت ليبيا المرتبة الأولى، تليها الجزائر، ثم تونس، ثم موريتانيا والمغرب في المرتبة الأخيرة. أنظر الجدول رقم22 الذي يوضح القيمة المضافة للقطاع الصناعي ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2005.

3.2.2.2.3. الزراعة

بلغ إجمالي الإنتاج الزراعي حوالي 21,709 مليون دولار سنة 2005، حيث تحتل المغرب المرتبة الأولى بـ8,467 مليون دولار، تليها الجزائر بـ7,866 مليون دولار، وتونس بـ3,357 مليون دولار، وفي المرتبة الأخيرة كل من ليبيا وموريتانيا بـ1,186 و 342 مليون دولار على التوالي، أما مساهمة إن الناتج الزراعي في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في نفس السنة، ما نسبته 16.3% بالنسبة للمغرب، و 11.7% بالنسبة لتونس، و7.7%بالنسبة للجزائر، و 17.6% بالنسبة لموريتانيا، و2.8% بالنسبة لليبيا.

جدول رقم23:القيمة المضافة للقطاع الصناعي ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي في دول الإتحاد المغاربي(2005) [15]

البلد	الصناعة الإستخراجية		الصناعة التحويلية		إجمالي القطاع الصناعي	
	القيمة المضافة (مليون دولار)	المساهمة في إجمالي الناتج المحلي (%)	القيمة المضافة (مليون دولار)	المساهمة في إجمالي الناتج المحلي (%)	القيمة المضافة (مليون دولار)	المساهمة في إجمالي الناتج المحلي (%)
تونس	1306.0	4.5	5052.8	17.5	6358.8	22.1
الجزائر	47192.3	46.0	4426.1	4.3	51618.4	50.4
ليبيا	29124.4	70.0	1007.3	2.4	30131.7	72.4
المغرب	822.9	1.6	8638.4	16.1	9461.3	18.2
موريتانيا	217.7	11.2	214.2	11.1	431.9	22.3

إن طبيعة التخصص التي تتميز بها دول إتحاد المغرب العربي، سواء كان في قطاع المحروقات أو قطاع الصناعة أو قطاع الزراعة، يؤهلها لإقامة تكامل زراعي وصناعي و تبادل تجاري محكم بين دوله والعالم الخارجي، وتنوع الصناعات للبلدان المغاربية إذا قورنت فيما بينها من شأنه يؤكد الميزة التنافسية لكل بلد، وبالتالي يجسد التنوع في البنية الاقتصادية لدول الإتحاد مبدأ التخصص الذي قد يتيح تعظيم الفوائد والمنافع لدول المنطقة وبأقل التكاليف.

هذا عن البنية الاقتصادية لدول الإتحاد المغاربي، فماذا عن المؤشرات الاقتصادية لدول الإتحاد والتي تعتبر ضرورية لإحداث التكامل؟

3.2.2.3. المؤشرات الاقتصادية الأساسية لدول إتحاد المغرب العربي

تعتبر بعض المؤشرات الاقتصادية الأساسية ضرورية لإحداث التكامل الاقتصادي، وهذا بالنظر إلى معايير التقارب التي اعتمدتها التجربة الأوربية الناجحة مثل معدلات النمو الاقتصادي ونسبة المديونية وكذلك استقرار معدلات الفائدة والتضخم .... ، بالإضافة إلى كذلك قطاع التجارة

الخارجية يعتبر من القطاعات الهامة التي يُعول عليها في تمويل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بل هو العامل الهام المؤثر في وضع موازين الاقتصاد الوطني بما في ذلك الموازنة العامة للدولة، لذلك نحاول أن نركز على مستوى التجارة البينية بين دول إتحاد المغرب العربي.

1.3.2.2.3. بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لدول اتحاد المغرب العربي

ويعتبر الناتج المحلي الإجمالي أحد أهم هذه المؤشرات الاقتصادية لمدى نمو وتطور وفاعلية اقتصاد الدول، فقد تم تقدير الناتج المحلي الإجمالي لدول إتحاد المغرب العربي بحوالي249 مليار دولار "لسنة 2007" حسب تقديرات البنك والصندوق الدوليين، وتختلف تقديرات الناتج المحلي الإجمالي من قطر لآخر، فالجزائر يقدر إنتاجها المحلي الإجمالي بحوالي 112.8 مليار دولار، أما المغرب فتشير التقديرات إلى حوالي 63.3 مليار دولار، أما بالنسبة إلى ليبيا وتونس فهي بحدود 41.2 مليار دولار و29.8 مليار دولار على التوالي، وموريتانيا 1.9 مليار دولار.[117] ص7 والشكل التالي يوضح تركيب الناتج المحلي لدول الاتحاد.

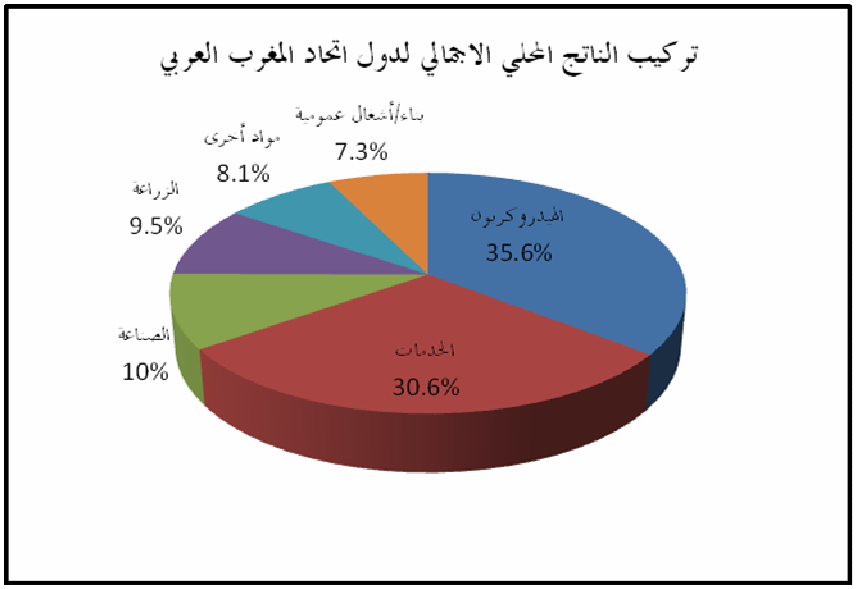

شكل رقم04: تركيب الناتج المحلي لدول اتحاد المغرب العربي[117]ص7

أما بالنسبة لحالة النمو الاقتصادي للدول المغاربية فهي على العموم قد سجلت مستويات متوسطة، فهو يختلف من دولة إلى أخرى، ويعود ذلك إلى الإصلاحات التي قامت بها الدول المغاربية، أما بالنسبة لمعدلات التضخم فهي أحيانا أقل من 4% وهذا نتيجة استخدام السياسة النقدية المنصبة على تحرير أسعار الفائدة.

أما بالنسبة للعجز والفائض العام، فالجزائر وليبيا سجلت فائضا بلغ قدره على التوالي 14.64%و 28.90% من الناتج المحلي الإجمالي لسنة2005، أما كل من المغرب و تونس فسجلتا عجزا بلغ قدره على التوالي 3.23% و 1.79% من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2005.

وبالنسبة لنسب خدمات الدين إلى الصادرات من السلع والخدمات فسجلت نسب مرتفعة جدا، وهذا راجع لنسب المديونية الخارجية المرتفعة للدول المغاربية، فقد بلغت نسبة المديونية الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي سنة 2005 حوالي16.8% و 23.9% و 66.1% و 110.1% لكل من الجزائر و المغرب وتونس وموريتانيا على التوالي. وللتوضيح أكثر أنظر الجدول رقم 24.

جدول رقم24:المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لبلدان إتحاد المغرب العربي[20]ص302، [15] ، [117]ص7

البلدان / المؤشرات	الجزائر	المغرب	تونس	موريتانيا	ليبيا
1_ عدد السكان لسنة 2006	33	33.25	10.2	3.2	6.6
2_ الناتج الداخلي الخام (PIB) لسنة 2007 (بمليارات الدولارات الأمريكية)	112.8	63.3	29.8	1.9	41.2
3_ معدل النمو الاقتصادي لسنة 2006	4.9	7.3	5.8	14.1	5
4_ معدل التضخم لسنة 2006 (%)	5	2.5	3.9	6	3
5_ معدل البطالة للفترة 2000-2003 (%)	27.3	11.9	14.3	--	11.7
6_ عجز الموازنة / الناتج الداخلي الخام لسنة 2005 (%)	14.64	3.23-	1.79-	5.47	28.90
7_ المديونية الخارجية مقارنة بـPIB لسنة 2005 (%)	16.8	23.9	66.1	110.1	--
8_ خدمات الدين/ الصادرات لسنة2005 (%)	12.0	10	13.7	26.5	--

2.3.2.2.3.التجارة البينية بين دول إتحاد المغرب العربي

حسب البيانات المتاحة لدينا أن نسبة التجارة البينية بين دول اتحاد المغرب العربي لا زالت ضعيفة حيث لا تتجاوز نسبتها 4% من جملة المبادلات مع الخارج المقدّرة بـ 137 مليار دولار، ومع العلم أن دول الاتحاد لديها إمكانيات كبيرة لزيادة تجارتها البينية خاصة مع مجموع الدول العربية بصورة أوسع، مما هي عليه خاصة عند استكمال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والتي تضم 17 دولة عربية منها تونس وليبيا والمغرب من دول الاتحاد، و أودعت كل من الجزائر وموريتانيا وثيقة تصديقهما على اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية وبانتظار استكمال إجراءات الانضمام، حيث ينتظر أن تؤدي هذه المنطقة إلى زيادة ملحوظة في تدفق التجارة السلعية بين الدول المغاربية والعربية، بل كذلك إلى زيادة الاستثمارات العربية والأجنبية.

جدول رقم25: اتجاه الصادرات و الواردات السلعية البينية للدول العربية(2005) [15]

(مليون دولار)

الدولة	تونس	الجزائر	ليبيا	المغرب	موريتانيا	المجموع
تونس:						
الصادرات		197.4	510.1	118.1	7.7	833.3
الواردات		146.2	550.8	64.8	1.6	763.4
الجزائر:						
الصادرات	174.2		14.1	288.0	0.2	476.5
الواردات	138.0		2.6	47.7	19.3	207.6
ليبيا:						
الصادرات	624.5	13.7		50.0	0.0	805.2
الواردات	222.2	17.1		47.7	0.0	287
المغرب:						
الصادرات	46.0	50.5	19.3		21.7	137.5
الواردات	124.9	347.2	69.9		0.9	542.9
موريتانيا:						
الصادرات	0.0	0.0	0.0	0.5		0.5

الواردات	4.3	5.2	0.0	6.0		15.5

ومن خلال الجدول السابق، نلاحظ أن نسبة التجارة البينية ضعيفة جدا مقارنة بالتجارة الخارجية خاصة اتجاه الاتحاد الأوروبي، وهذا يعود إلى عدة أسباب منها ضعف الهياكل الإنتاجية المغاربية، وعدم احترام الاتفاقيات الاقتصادية للتجارة الخارجية بين دول الاتحاد الموقعة على هذه الاتفاقيات، بالإضافة إلى العوائق السياسية التي أدت إلى إغلاق الحدود.

وفي الأخير يمكن أن نقول إن التنوع في الموارد الأولية والإمكانيات الاقتصادية لدول إتحاد المغرب العربي أن يسهل عملية التكامل الاقتصادي بين دول الاتحاد، وتكوين مجموعة قوية لها مكانتها على الساحة الدولية.

وللدول المغاربية مجموعة من المقومات لاتوجد في كثير من التجمعات الإقليمية العالمية الأخرى، فما هي؟

3.2.3.مقومات التكامل الاقتصادي في دول إتحاد المغرب العربي

لايمكن اعتبار اتحاد المغرب العربي بوضعه الحالي نموذجا للتكامل الاقتصادي الإقليمي، إلا أنه يستوجب دراسة أهم مقوماته، ويقصد بالمقومات هنا العوامل والمعطيات المادية التي تناولناها في ما مضى، بالإضافة إلى المعطيات المعنوية التي من شأنها العمل على تسهيل التكامل الاقتصادي بين دول المنطقة.

1.3.2.3. المقومات السياسية

هناك العديد من العوامل المحفزة للتكامل الاقتصادي والتي تشكل مقومات أساسية لهذا الاتحاد المغاربي وتتمثل فيما يلي:

_الإرادة الصادقة والطموحة لشعوب المنطقة : والتي تعززها المتغيرات الدولية والإقليمية التي أضحت تفرض التكامل الاقتصادي بين دول المنطقة، وما على الحكام المغاربة تلبية مطالب الشعوب المغاربية ووضع النزاعات والإختلافات السياسية جانبا.

_ضرورات التكامل الاقتصادي في السياق الدولي الراهن : فالمناخ الدولي والإقليمي يدفع نحو التعاون من اجل تحقيق التكامل كضرورة حتمية لمواكبة المستجدات الاقتصادية الإقليمية والدولية، وهذا كما نصت عليه الوثيقة التأسيسية لإتحاد المغرب العربي على أن الهدف من الإتحاد هو تحقيق

اندماج أشمل بين شعوب المنطقة مما يعطيها وزنا نوعيا يسمح لها بالمساهمة الفعالة في التوازن العالمي.[118] ص259

_زيادة دور منظمات المجتمع المدني على حساب الدولة : وهذا في ظل المناخ الديمقراطي العالمي السائد، مما يستدعي تفعيل دور هذه المنظمات من مجالس وطنية لحقوق الإنسان وأحزاب متعددة وجمعيات ونقابات عمالية وحركات طلابية..للتأثير على الحكومات وتدعيم أطر التكامل الاقتصادي بين دول اتحاد المغرب العربي والسعي إلى تحرير الاقتصاد المغاربي من أشكال التبعية وضمان استقلاله بما يكفل تنميته على طريق تحقيق العدالة الاجتماعية والتكامل والتوحد لخدمة الوطن والمواطن العربي عامة والمغاربي خاصة .

_ المقومات الجيواستراتيجية : والتي تتمثل في الوحدة الجغرافية وغياب أية حواجز طبيعية فاصلة، ووحدة التحديات الإقليمية، حيث تتفاوض الدول المغاربية مع الاتحاد الأوربي فرادى مما ينعكس سلبا في غالب الأحيان على نتائج المفاوضات، ويفرض تنسيق المواقف للحصول على مكاسب مشتركة، والسعي لخفض الدعم على السلع الزراعية المقدم من الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، مما يضر بالقيمة التنافسية لصادرات المنطقة، إذ تقدم الولايات المتحدة الأمريكية 4 مليارات كدعم لـ25 ألف مزارع أمريكي، ويتكلف الإتحاد الأوروبي نحو2 يورو يوميا للدعم الفلاحي لكل رأس من الأبقار.[118] ص261

2.3.2.3. المقومات الثقافية

توجد العديد من المقومات الثقافية والتي يمكن إيجاز بعض منها فيما يلي:

_ وحدة الدين الإسلامي: والذي يشكل عاملا أساسيا وهاما بقيام التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي، وذلك لأسباب تاريخية لكون منطقة المغرب العربي بوصفها الحالي من صنع الإسلام لإعتناق الشعوب المغاربية الدين الإسلامي منذ أربعة عشر قرنا من الزمن، وتشير كافة الدساتير المغاربية على أن الإسلام دين الدولة.[106]ص36

_ وحدة اللغة العربية : وتعتبر اللغة وسيلة للتعامل والتفاهم بين جميع أقطار المنطقة، إذ تمثل اللغة العربية إحدى الروافد الأساسية لثقافة شعوب المنطقة إلى جانب المرجعية الإسلامية، ومن ثم فإن الإسلام والعربية بينهما ارتباط وثيق، ولعل جل الدساتير المغاربية أكدت على أن اللغة العربية كلغة رسمية وطنية للشعب والدولة دون إقرانها بلغة أخرى.

_ وحدة التاريخ والرغبة في المعيشة المشتركة : فمنذ القدم والشعوب المغاربية تعيش معا تاريخ واحد وما يحمله في ذاكرة الشعوب المغاربية من آلام، وكانت مقاومتهم للغزاة المحتلين الذين كانوا يهدفون باستمرار إلى احتلالهم واستغلال مواردهم الطبيعية والبشرية، لذلك ازدادت الرغبة في العيش المشترك بين الدول المغاربية.

_ وحدة التحديات الثقافية أمام شعوب المنطقة : إذ لازالت اللغة الفرنسية مسيطرة على جميع المكتبات الرسمية في أغلب الوزارات والدوائر الحكومية، مما كون جيلا من أنصار الفرانكفونية المتشبعين والمتشبثين بالثقافة الفرنسية، وهو ماجعل اللغة الفرنسية تطغى على جميع مقومات الوضع الثقافي في المنطقة إضافة إلى اللغة الفرنسية يوجد حضور أقل وبدرجات متفاوتة للغة الإسبانية والإيطالية إضافة إلى الأمازيغية، هذا ما أثر على الثقافة العربية الإسلامية مما يستدعي مكافحة هذه التحديات في نشر وتعزيز المراكز الثقافية العربية الإسلامية لتقوم بدورها الفاعل في الحفاظ على وحدة شعوب المنطقة وتحصين الأجيال.[118] ص262

_ وحدة العادات والتقاليد بين دول المغرب العربي : ويعتبر التشابه في العادات والتقاليد مكسب كبير للتكامل الاقتصادي، وهذا ما تفتقد إليه جميع التكتلات الاقتصادية العالمية مثل الإتحاد الأوربي، وهذا مايزيد من ترابط الشعوب المغاربية فيما بينها.

3.3.2.3. المقومات الاقتصادية

تنحصر المقومات الاقتصادية فيما يلي:

_ الإمكانيات الاقتصادية وغنى المنطقة وتنوع مواردها الطبيعية والمعدنية : وتتجلى أساسا في الموقع الاستراتيجي لدول اتحاد المغرب العربي وتنوع الثروات الطبيعية والمعدنية، حيث تحتوي منطقة المغرب العربي على كميات كبيرة من الاحتياطي العربي في مجال النفط وتتصدره ليبيا والجزائر، والغاز الطبيعي الجزائري الموجه إلى أوربا والفوسفات والحديد في كل من المغرب وموريتانيا، إضافة إلى ذلك الثروة المائية"المياه الجوفية" والثروة السمكية، كل هذا التنوع يساهم قي تحقيق الاندماج والتكامل في جميع الميادين لتعزيز القدرة على مواجهة التحديات.

_ اتساع حجم السوق للدول المغاربية : إذ تتوفر على 85 مليون مستهلك، ومن ثم فإن التكامل الاقتصادي يسمح بإتاحة فرص واسعة لإقامة مشاريع كبيرة الحجم بمزايا الإنتاج المطلوبة وهذا

استجابة لاتساع السوق المغاربية، بالإضافة إلى الزيادة في القوة التفاوضية مع الدول والتكتلات الاقتصادية العالمية الكبرى وهذا للتقليل من تحديات الشراكة معها.

_ التباين في حجم الطاقات البشرية المتاحة : هناك دول تعاني من كثافة سكانية كبيرة وأخرى ذات كثافة سكانية ضعيفة، مما يشجع على التقارب لتحقيق المصالح المتبادلة خاصة في القطاع الزراعي والصناعي بالبلدان المغاربية التي يمتلك بعضها مساحات شاسعة غير مستغلة وموارد صناعية غير مستخدمة، يمكن عن طريق التكامل بين عنصر الأرض في دولة مثل ليبيا وعنصر العمالة في دولة كالمغرب أو تونس لتحقيق منافع كثيرة متبادلة وأن حركية الطاقات البشرية بين الأنشطة والقطاعات في السوق الاتحادية من شأنه أن يضمن تعظيم مصلحة الاقتصاديات القطرية من مدخل مقدرتها التنافسية المتعلقة بالأجور [116] ص9

_ المقومات المالية والتي تتجاوز القدرات القطرية المحدودة : خاصة مع ارتفاع أسعار البترول مما نتج عنه فوائض مالية لليبيا والجزائر، ويمكن استغلال هذا في انجاز مشاريع وخلق مؤسسات مالية مؤهلة لتحسين مستوى الاستثمارات والتجارة البينية.

_ وحدة التحديات التي تواجه بلدان الإتحاد المغاربي : في ظل المنافسة بين الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وهذا لزيادة النفوذ في المنطقة والتحكم في اقتصادياتها وإيجاد سوق استهلاكية لتسريب منتجاتها، لذلك يستدعي التقارب في وجهات النظر والتنسيق في سياساتها الاقتصادية الداخلية والخارجية والاستغلال الأمثل لثرواتها لإقامة صناعة متكاملة ومتطورة.

وفي الأخير رغم العوامل والمقومات والموارد الاقتصادية المتاحة لبلدان اتحاد المغرب العربي لتحقيق التكامل الاقتصادي، إلا أنه هناك معوقات كثيرة لازالت تقف حاجزا أمام قيام التكامل الاقتصادي بين دول الاتحاد المغاربي، بالإضافة إلى التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه التكامل الاقتصادي بين دول اتحاد المغرب العربي. فماهي معوقات وتحديات التكامل الاقتصادي بين دول الاتحاد؟ وكيف نواجهها؟.

3.3.معوقات وتحديات التكامل الاقتصادي المغاربي وسبل مواجهتها

هناك العديد من المعوقات والتحديات تعترض سبيل تحقيق التكامل الاقتصادي في المنطقة بعضها راجع للخلافات السياسية وخاصة مشكل الصحراء الغربية وإغلاق الحدود بين المغرب والجزائر منذ سنة 1994، بالإضافة إلى العوامل المؤسساتية والاقتصادية، والبعض الأخر راجع إلى تغليب

المصلحة القطرية الضيقة على حساب المصلحة الإقليمية، إضافة إلى ذلك التحديات الداخلية والخارجية والتي يصعب مواجهتها في إطار قطري.

1.3.3.معوقات التكامل الاقتصادي في دول إتحاد المغرب العربي

تعترض مسيرة التكامل الاقتصادي المغاربي مجموعة من المعوقات التي تقف عقبة أمام أهدافه بل تشل مسيرته، وإن كان الهدف الأساسي من قيام الإتحاد المغاربي هو التنسيق والتعاون الإقليمي في عصر التكتلات العالمية العملاقة، إلا أن هذا الهدف لم يتحقق لوجود معوقات سياسية واقتصادية حالت دون تحقيق التكامل.

1.1.3.3.المعوقات السياسية

يمكن تلخيص المعوقات السياسية في النقاط التالية:

_ الأوضاع الداخلية والظروف الدولية : إن الأوضاع الداخلية لبلدان الاتحاد المغاربي وما أفرزته من أزمات على المستوى القطري جعلت الاهتمام بها يغلب على الاهتمام بجهود التعاون والتكامل على مستوى الاتحاد المغاربي، فقد كانت المقاطعة والحصار الذي تعرضت له ليبيا، والأزمة السياسية والاقتصادية الحادة التي شهدتها الجزائر إضافة إلى الأزمة المغاربية المرتبطة بمشكلة الصحراء الغربية، وتعكر الأجواء بين ليبيا وموريتانيا بعد قيام الأخيرة بالتطبيع مع إسرائيل عام 1995...إلخ، ورغم انفراج بعض تلك الأزمات في معظم بلدان الاتحاد إلاّ أن الظروف الدولية المستجدة والمعطيات المعلنة المرتبطة بها تساهم في عرقلة جهود التنسيق والتعاون بين الأقطار المغاربية لتبقى تحت رحمة الدول الصناعية، ولتستفيد من مواردها وتشكل سوقا يتم من خلاله استهلاك سلعها وخدماتها..إلخ. [119]

_ اختلاف الأنظمة السياسية : يعتبر اختلاف الأنظمة السياسية في البلدان المغاربية يعد من أهم معوقات أي نشاط جماعي لتحقيق الوحدة أو التكامل، لأن معظم الأنظمة تضع المصلحة القطرية الآنية الظرفية في المقدمة بالمقارنة مع المصلحة القومية الحضارية البعيدة المدى.

_ العقبات المؤسساتية : يتميز اتحاد المغرب العربي بتعدد معوقاته المؤسساتية الناجمة عن نص ميثاق التأسيس الذي يركز السلطة في يد مجلس الرئاسة، فهو وحده صاحب القرار وإليه تعود جميع الصلاحيات، مما ترتب تغييب أي دور فاعل للأمانة العامة وجعلها مجرد سكرتيرية للمجلس، ومما

زاد تعقيد الأمور كذلك تبني المعاهدة شرط موافقة كل الأعضاء على أي اقتراح لتعديل أحكام هذه المعاهدة (المادة الثامنة عشر).

كما أن أحكام معاهدة مراكش تشترط موافقة وتوقيع كل الدول الأعضاء لتنفيذ اتفاقية وقع عليها، فكان أن عطلت هذه الآلية العمل المغاربي المشترك، فمن بين37 اتفاقية وقعت في إطار اتحاد المغرب العربي صادقت الجزائر على 29، وصادقت تونس على 27، وصادقت ليبيا على أقل من ذلك، في حين لم يصادق المغرب إلا على خمس اتفاقيات فقط، وعليه لم تدخل حيز التنفيذ إلا تلك الاتفاقيات الخمس.[120] ص151

_ غياب الديمقراطية وتغييب دور المجتمع المدني : فلابد لمشاريع التكامل الإقليمي من تضافر جهود المجتمع المدني، وهو ما يستدعي جوا من الديمقراطية والمشاركة الشعبية الفاعلة بغيت تحقيق مطالب الشعوب المغاربية التي تمتلك كل المقومات (اللغة، الدين، العادات والتقاليد) .

2.1.3.3. المعوقات الاقتصادية

يمكن تلخيص المعوقات الاقتصادية في الآتي:

_ اختلاف الأنظمة الاقتصادية : إن اختلاف الأنظمة الاقتصادية يترتب عليها اختلاف في السياسات والتوجهات الاقتصادية وتباين الإجراءات العملية المتعلقة بتنظيم الحياة الاقتصادية، وقد كان استيراد الأنظمة والمناهج الوضعية من بين العوامل التي أدت إلى تعميق الهوة بين أقطار الاتحاد المغاربي.[116] ص10

لذلك أضحى من الضروري اتخاذ خطوات جادة لتوحيد المنهج الاقتصادي، انطلاقا من بلورة معالمه على ضوء رصيدنا الفكري المستمد من حضارتنا وشرائعنا ومن عمق معاناتنا في واقعنا، لذلك فإننا نعتقد أن موجة التحرير الاقتصادي تحت إسم اقتصاد السوق والتوجه الليبرالي وعولمة النشاط الاقتصادي في العالم، أصبحت عائقا في وجه تنمية العلاقات بين الأقطار المغاربية نتيجة للسياسات التي تتبعها الدول الغربية في اختيار علاقتها مع دول المغرب العربي، وقد تجلا ذلك في مضي معظم الدول المغاربية بصورة منفردة إلى توقيع اتفاقيات مع الاتحاد الأوروبي الذي يستحوذ على 70 % من المبادلات التجارية الخارجية في دول المغرب العربي في ظل ظروف تفاوضية كرست شروط الطرف القوي، وضمنت مصالحه، كما سارعت بعض الدول المغاربية كذلك إلى عقد

اتفاقيات تتعلق بإنشاء منطقة حرة مع الولايات المتحدة الأمريكية تجسد أولوية المصالح السياسية على حساب المصالح الاقتصادية.[119]

_ واقع التجارة العربية البينية : لا تتجاوز حجم التجارة البينية المغاربية اليوم نسبتها 4 % من المبادلات الخارجية لدول الاتحاد [121] ص20، باستثنـاء المبادلات التونسية الليبية، وفي هذا الإطار هناك مساعي لإبرام اتفاقية مغاربية للتبادل الحرّ، مع العلم أن المغرب تخسر لوحدها 6 ملايير دولار من جراء خلق الحدود بينها وبين الجزائر، وهذا بناء على درسات اقتصادية تتوقع استقبالها حوالي مليون ونصف مليون سائح جزائري سنويا نظرا لمكانة قطاع السياحة بالنسبة للمغرب، ومع مقارنة التجمعات الجهوية المماثلة، حيث وصلت نسب التجارة البينية، على سبيل المثال إلى حوالي 15 % بالنسبة لسوق دول أمريكا الجنوبية، وحوالي 22 % بالنسبة لمجموعة دول جنوب شرق آسيا .

_ واقع هيكل التبادلات بين دول المنطقة : يمر هيكل المبادلات في الغالب عبر شريك ثالث غالبا ما يكون الاتحاد الأوروبي، فعلى سبيل المثال، تستورد المغرب من الجزائر 5% من وارداتها المشتقة النفطية، في حين تستورد ما تزيد قيمته الإجمالية عن 2.5 مليون دولار من نفس السلعة من الخارج، وتستورد الجزائر أقل من 2% من وارداتها الحمضية من المغرب في حين تستورد ما قيمته 5 ملايين دولار من السلع الغذائية من الاتحاد الأوروبي بعضها مصنع في المنطقة، وتعد إسبانيا أكبر مصدر لأسواق الجزائر وتونس وليبيا من الثروة السمكية القادمة من الشواطئ الموريتانية التي تعد من أغنى الشواطئ في العالم، ويتم تصنيع الأسماك الموريتانية في أوروبا لتصدر لدول المنطقة بأسعار مضافة، وهذا مايدفعنا بالقول أن المنطقة تخسر 10 بلايين دولار نتيجة غياب أية إستراتيجية للتكامل الاقتصادي بينها، و الاعتماد على الاتحاد الأوروبي في التسويق والإنتاج.[118] ص.ص267-268

_ عدم الاستقرار في معدلات النمو الاقتصادية وغياب تشجيع الاستثمارات البينية لدول الاتحاد: وهذا راجع لتذبذب المناخ الاقتصادي العالمي والوضعية الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها دول المنطقة من بطالة وفقر، حيث أشارت دراسة قدمها المعهد الأوروبي المتوسطي إلى أن بلدان المغرب العربي الخمسة وهي تونس والمغرب والجزائر وليبيا وموريتانيا تحتاج إلى تسريع نسق نموها من 4 و5% سنويا إلى 8% من اجل تقليص مستويات البطالة وتحقيق الاندماج الفعلي، وبصفة عامة فإن كلفة عدم الاندماج تقدّر بنقص في نسبة النموّ يصل إلى 2% [122]، وهذا كما أكده الأمين العام لاتحاد المغرب العربي في الندوة المنظمة من 24 حتى 26 ماي 2006 "تكلفة اللامغرب العربي" حين

قال: " الواقع أن ذكر "اللامغرب العربي" من خلال جمع هاتين الكلمتين ليس إلا انعكاسا لمقاربة سطحية إن لم نقل سلبية، لمسار يتقدم بمكاسب ملموسة، مهما كانت دون تطلعات وآمال أكثر من 85 مليون مغاربي".

هذا عن أهم المعوقات التي عطلت مسيرة التكامل الاقتصادي بين أقطار المغرب العربي، فهناك كذلك تحديات داخلية تواجهها المنطقة من بطالة وهجرة وتوتر ومشاكل أمنية، بالإضافة إلى التوتر في العلاقات البينية بين دول الاتحاد، وهذا ما يخدم المصالح الخارجية والمشروعات الأوروبية والأمريكية الهادفة لإعادة صياغة المغرب العربي حسب مصالحها، خاصة بعد مرحلة ما بعد 11 سبتمبر 2001، أي مرحلة الانخراط في منظومة إقليمية ودولية تقودها الولايات المتحدة الأمريكية بدعوى محاربة الإرهاب.

فماهي أهم التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه التكامل الاقتصادي بين اتحاد المغرب العربي؟

2.3.3. التحديات التي تواجه التكامل الاقتصادي بين دول اتحاد المغرب العربي

تقف أمام دول اتحاد المغرب العربي مجموعة من التحديات وهذا في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة، ومع أنه في الفترة الأخيرة تزايد الخطاب الرسمي بضرورة التكامل أكثر من أي وقت مضى، إضافة إلى تنامي وعي شعوب المغرب العربي أكثر بهذه الضرورة خاصة بفضل الكتابات واللقاءات العلمية المخصصة لواقع وآفاق منطقة المغرب العربي كجزء من العالم العربي تحت وصاية الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

وتتمظهر هذه التحديات بالخصوص، في التحديات الداخلية كقضية الصحراء الغربية، ومشكلة الهجرة...إلخ. وفي التحديات الدولية والإقليمية خاصة تزايد ظاهرة العولمة الاقتصادية، والشركات المقترحة.

1.2.3.3.التحديات الداخلية

وتتمثل هذه التحديات فيما يلي:

1.1.2.3.3. قضية الصحراء الغربية

تعتبر قضية الصحراء الغربية ذات جذور تاريخية سابقة على اتحاد المغرب العربي، إلا أنها لم تحل بشكل نهائي سواء في إطار المنظمات الدولية أو من قبل الأطراف المعنية بها(دول اتحاد المغرب العربي)، وقضية الصحراء الغربية تتولاها جبهة "البوليزاريوا" [123] ص181، فهذه المشكلة تعتبر السبب الرئيسي في عرقلة مستقبل مسيرة الاتحاد المغاربي و العامل الذي كان وراء تجميد اتحاد دول المغرب العربي وشل نشاطه، الأمر الذي أثر سلبا على بناء اتحاد المغرب العربي رغم الحاجة الإستراتيجية الملحة لذلك في ظل الأوضاع الدولية والإقليمية.

ويعتبر موقف الجزائري واضح ومؤيد لمقررات الأمم المتحدة للحل السلمي، وهو الذي يبقى مفتوحا عن طريق الاستفتاء، إلا أن المغرب يخشى من عملية الاستفتاء لتقرير مصير إقليم الصحراء الغربية لأن النتائج قد تأتي لغير صالح المغرب، ويلوح بالحكم الذاتي المعروف بالاتفاق الإطار أو الخيار الثالث.

إن حل القضية متاحا مغاربيا، عبر الوحدة أو التكامل الاقتصادي والشراكة المصيرية، بشرط توفر العقلانية والشفافية ومعايير العدالة والمساواة، خاصة وأنه لم يعد هناك مكان ولا فاعلية للدويلات الصغيرة في زمن الوحدات السياسية الكبرى والتكتلات الإقليمية، ومن أجل إنجاح مساعي الحل التوافقي ينبغي إطلاق نقاش معمم ومعمق في موضوع مشكل الصحراء من مختلف أبعاده.[124]

ومنه نستطيع القول أن الحل يبقى بين الدول المغاربية للقضية الصحراوية ووضع حد لها، وهذا قبل استغلالها من قبل بعض القوى الخارجية وتسويتها ضمن استراتيجياتها في المنطقة خاصة من طرف فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، مما يسمح لها بالتدخل في الشؤون الداخلية للدول المغاربية.

2.1.2.3.3. الفجوة الغذائية

وتتميز هذه الفجوة بالتذبذب من عام لأخر نظراً لارتباطها بالإنتاج الزراعي والحيواني الذي يغلب عليه عدم الاستقرار لارتباطه بالظروف المناخية وكميات الأمطار التي تتساقط في الموسم الزراعي، كما ترتبط تلك الفجوة بحجم الاستهلاك وأسعار السلع الغذائية في الأسواق العالمية، فعلى سبيل المثال فإن إجمالي واردات كل من المغرب وموريتانيا وتونس وليبيا من هذه المواد قد يصل إلى حوالي 5 بليون دولار بينما تصل الصادرات وهي أساسا من المغرب وتونس إلى حوالي 2.5 بليون دولار [115] ص72، فيما تحطم الجزائر الرقم القياسي المغاربي والعالمي في مجال الواردات الغذائية، حيث يصل

عجزها الغذائي إلى نسبة 80% وبالتالي تعتبر من الدول الأولى في العالم من حيث استيراد القمح، بالتالي تعاني دول اتحاد المغرب العربي من تبعية اقتصادية لأوروبا [120]. ص167

وإذا ما نظرنا إلى المستقبل فإنه نتيجة النمو السكاني، وانخفاض إنتاجية القطاع الزراعي، وتذبذب سقوط الأمطار وسوء استغلال المياه الجوفية، فيتوقع زيادة الفجوة الغذائية، وهذا بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية بسبب ارتفاع أسعار البترول، فإنه يتوجب على دول الاتحاد تنسيق السياسات التجارية وزيادة التبادل فيما بينها وزيادة الاستثمارات في المجال الزراعي.

3.1.2.3.3. الهجرة

أصبحت ظاهرة الهجرة غير الشرعية هاجسا لدى كثير من دول المغرب العربي ويمكن تلخيص أسبابها كما يراها المختصون في ثلاثة عوامل رئيسة:

- ضعف العوامل الاقتصادية ويتجلى هذا في التباين في المستوى الاقتصادي لدول جنوب المتوسط (دول المغرب العربي)، مقارنة بدول شمال المتوسط (أوروبا).

- البطالة في سوق العمل ويمس الكثير من الشباب المغاربة خاصة الطلبة، وتشير أن الإحصائيات أن مستوى البطالة في تزايد في دول الاتحاد المغاربي .

- العوامل المحفزة للهجرة، حيث الحد الأدنى للأجور في أوروبا يفوق بـ 3 إلى 5 مرات المستوى الموجود في دول المغرب العربي إضافة إلى العوامل الاجتماعية والنفسية ، يضاف ذلك إلى صورة النجاح الاجتماعي الذي يظهره المهاجر عند عودته إلى بلده لقضاء العطلة. [125]

وتعتبر الجزائر أول دولة عربية طاردة للكفاءات خاصة في السنوات الأخيرة، تليها المغرب، ونتيجة لتلك العوامل ازدادت البطالة في صفوف المتعلمين والأخصائيين والمهندسين، الأمر الذي دفع بالفنيين الشباب إلى التطلع للخارج والهجرة.[126] ص45

ولعل أبرز العوامل الاقتصادية الداخلية كما أوضحنا سابقا في دول اتحاد المغرب العربي تعتبر المسؤولة عن نزوح المهندسين، والأطباء، والعلماء إلى الخارج تعود إلى الرواتب والأجور المتدنية خاصة في الجزائر مقارنة بالنسبة للدول المتطورة أو على الأقل بالنسبة للمغرب وتونس، كما أن ضيق مجالات العمل في السوق الجزائرية لاستيعاب رجال الاختصاص من المهارات ذات المستويات العالية.

4.1.2.3.3. البطالة

تشير الإحصائيات أن نسبة البطالة تصل في المتوسط إلى حوالي 20% وهي قد تتجاوز ذلك بين فئات الشباب من الطاقة العاملة، وتعتبر هذه الظاهرة من أخطر التحديات التي تواجه أي اقتصاد، فآثارها تتعدى الجوانب الاقتصادية إلى الجوانب الاجتماعية والسياسية. وتشير إحصائيات أخرى أن الزيادة في الشباب العاطل ستستمر بالارتفاع لفترة2000-2020 بنسبة زيادة حوالي 2.4 %، وعليه فإنه يجب على الحكومات المغاربية توفير 16 مليون وظيفة تغطي هذه الفترة لكي تمتص القوى العاملة [127]، فالتكامل الاقتصادي كما ذكرنا يقوم على حرية انتقال عناصر الإنتاج والعمالة، ولكن ذلك لا يعمل على إنهاء مشكلة البطالة نهائيا، وعليه يجب الاستفادة من تجارب المناطق المتكاملة الأخرى كتجربة الاتحاد الأوروبي، وعليه يجب إقامة مشاريع مشتركة واستثمارات بينية من أجل التقليص من حدة البطالة في الدول التي تعاني منها.

5.1.2.3.3. الإنتاجية

وتعود أسباب ضعف الإنتاجية في الدول المغاربية إلى ضعف التكوين والتأهيل، والاعتماد على القطاعات التقليدية، وكذلك تدخل الدولة في تسيير القطاعات الإنتاجية والخدمية، وكذلك يعتبر ضعف حجم الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر لضعف الإنتاجية، حيث يعادل تقريبا حجم دولة البرتغال أو اليونان.

إن المؤشر الآخر لمستوى الإنتاجية هو معدلات النمو الاقتصادي في المنطقة والذي لا يتجاوز نسبة النمو الحقيقي عن 3% على مستوى المنطقة، وهذا يؤكد أن الحلول القطرية عن طريق الخطط الإنمائية في كل قطر لا تحقق أهدافها، كما تشير إلى ذلك أغلب التقارير التي تصدر من المنظمات الدولية. [115]ص73

ومن أهم الاستراتيجيات التي تستدعي تحسين مستوى الإنتاجية، هو تشجيع القطاع الخاص، وإنشاء مؤسسات صغرى ومتوسطة، وكذلك تأهيل وتكوين العنصر البشري، واستخدام التكنولوجيا والتقنيات الحديثة، وهذا يستدعي التنسيق بين دول اتحاد المغرب العربي.

2.2.3.3. التحديات الخارجية

بجانب التحديات والعراقيل الداخلية التي تحدثنا عنها، تتمثل هذه التحديات الخارجية فيما يلي:

1.2.2.3.3. العولمة

تشكل ظاهرة العولمة الاقتصادية أبرز التطورات الاقتصادية على الصعيد العالمي كما تناولناه فيما سبق، إذ تؤدي العولمة الاقتصادية بطبيعة الحال إلى اختراق الحدود القومية وإلى الانحسار الكبير في دور الدولة، وذلك لأن مقومات السيادة الاقتصادية تصبح عالمية بدلا من مقومات السيادة الاقتصادية الوطنية. كم أن العنصر الأساسي في هذه الظاهرة هو الشركات الضخمة المتعددة الجنسيات، وتكتسب هذه الشركات مكانتها المتميزة من خلال ما تباشره من تأثيرات في الاقتصاد العالمي وما يصاحب ذلك من تدفق للاستثمارات المباشرة ومن نقل التكنولوجيا، ونظرا لكبر حجم الاستثمارات المباشرة لهذه الشركات في الكثير من دول العالم.[128] ص27

فهناك مثلا حوالي 10 شركات تسيطر على تجارة الحبوب والمواد الغذائية، ولذلك فدول اتحاد المغرب العربي وهي منفردة سيكون من الصعب عليها مواجهة الكيانات الوطنية وسياساتها التابعة للمتغيرات التي تحدثها الشركات العملاقة والمنظمات الدولية وذلك في مجالات الاستثمار والإنتاج والتجارة.

وما يمكن قوله أن بروز العولمة و الشركات المتعددة الجنسيات، بالشكل السابق، يجعل المنطقة المغاربية، بل العربية، في وضع صعب حيث أصبحت العولمة الاقتصادية حتمية يفرضها الوضع العالمي الراهن، وعليه يجب على البلدان المغاربية التعجيل في التكامل و أن تستفيد من العولمة وتحول كل نقاط الضعف إلى قوة، وذلك بالاستفادة من التقدم التكنولوجي الغربي ومن المنافسة العالمية في ظل نظام يوصف بحرية التجارة طبقا لقواعد منظمة التجارة العالمية.

2.2.2.3.3. التكتلات الاقتصادية العالمية

إن قيام التكتلات الاقتصادية العالمية الكبيرة كالاتحاد الأوروبي يتطلب من الدول العربية أن تواجهها في كتلة اقتصادية واحدة، أو على الأقل كتلة اقتصادية مغاربية عوضا عن أن تتعامل معها كل دولة على انفراد، تزيد من قوتنا التفاوضية، وبالتالي تفتح أمامنا فرصا للاستفادة من التعاون مع الكتل الخارجية وخاصة الاتحاد الأوربي.

3.2.2.3.3. الشراكة الأوروبية - المغاربية

الشراكة الأوروبية ـ المغاربية التي انطلقت عام 1995 في مؤتمر برشلونة الأورو- متوسطي، واتفاق الشراكة قد تضمن تنظيم مجموعة من الميادين منها تحرير المبادلات التجارية السلعية عن طريق إقامة منطقة حرة بين الكتلتين في فترة انتقالية مدتها 12 سنة ابتداءا من تاريخ توقيع الاتفاقية، ومع العلم أن كل من تونس والمغرب والجزائر وقعوا على نص الاتفاقية بشكل فردي، والغريب في الأمر هو أنه من الملاحظ أن أوروبا التي كانت تفضل التعامل الثنائي مع الدول المغاربية أصبحت تدرك الآن أن مشاكل المغرب العربي لا يمكن حلها بتلك العلاقات الثنائية، وبالتالي تتجه نحو الإقرار بالحل الإقليمي لها، لاسيما فيما يتعلق بإشكالية الهجرة والتنمية.

وعليه يجب على الدول المتوسطية العربية والمغاربية خاصة التعامل مع الشراكة الأوروبية وفق سلم توجهاتها وأولوياتها ومن هذا المنطلق، يتعين مواصلة تدعيم وتطوير الشراكة المغاربية الأوروبية متعددة الجوانب والأبعاد في مختلف الفضاءات التي تجمع ضفتي المتوسط سواء في إطار مجموعة 5+5* ، أو داخل مسار برشلونة.

وكذلك الإتفاقية العربية المتوسطية للتبادل الحر المعروفة بمسار أغادير** ، وكذلك صلب مختلف أطر الشراكة الأورومتوسطية من جهة ثانية في إطار التحولات والتغيرات التي من المنتظر أن تشهدها العلاقات الأوروبية المتوسطية التي تمليها السياسة الأوروبية الجديدة للجوار.[121] ص2

وأمام كل هذه الشراكات، برزت دعوة الرئيس الفرنسي الجديد" نيكولاي ساركوزي "بإقامة اتحاد متوسطي في حدود 2010، والتي تستدعي من منظورنا تنسيق المواقف بين الدول المتوسطية بصفة عامة والمغاربية بصفة خاصة لبلورة تصور واضح في هذا الاتجاه.

4.2.2.3.3. الشراكة الأمريكية - المغاربية

كان اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية في علاقتها مع الدول المغاربية مقتصرا فقط على نشاط الشركات الأمريكية في مجال استغلال حقول النفط والغاز في الجزائر وليبيا. فإن دخول الولايات المتحدة الأمريكية معترك المنافسة الاقتصادية مع أوروبا في مجالها الحيوي - المغرب العربي - منذ منتصف التسعينيات الذي تزامن مع تصاعد الاهتمام الأمريكي بالمنطقة على ضوء الاكتشافات

* مجموعة 5+5 هي فرنسا واسبانيا وايطاليا والبرتغال و مالطا (شمال المتوسط) و الجزائر والمغرب وتونس وليبيا وموريتانيا (جنوب المتوسط).
** اتفاق أغادير التجاري الذي يتعلق بـ4 دول و هي المغرب وتونس والأردن ومصر.

النفطية الجديدة في الجزائر ونمو استثمار الشركات الأمريكية في حقول الطاقة بالجزائر منذ 1994 ، أفرز مؤشرات تصادم وتنافس بين الفرنسيين والأوروبيين من جهة والأمريكيين من جهة أخرى على سوق استثمارية واستهلاكية كبيرة في منطقة المغرب العربي ستصل إلى 100 مليون مستهلك، وفي ظل هذه المعطيات التنافسية في المنطقة، يسعى الطرفان الفرنسي (الأوروبي) والأمريكي إلى إيجاد هامش تكامل وتوزيع المنافع الاقتصادية في منطقة المغرب العربي من خلال السعي إلى ضمان الاستقرار الاقتصادي وإيجاد سوق استهلاكية واستثمارية مغاربية موحدة تضمن مصالح الأمريكيين والأوروبيين على حد سواء.

حيث اقترحت الولايات المتحدة الأمريكية منذ 1997 على تونس والجزائر والمغرب شراكة أمريكية مغاربية (مبادرة ايزنستات)* من أجل ضمان استقرار المنطقة، و تتمحور هذه المبادرة حول تحرير التجارة و تطوير القطاع الخاص، والإصلاحات الهيكلية للاقتصاديات المغاربية، و تطوير الاستثمارات.

و في هذا الصدد تعتبر الولايات المتحدة أن إقامة منطقة تبادل حر بين الدول المغاربية شرط ضروري و لازم للتبادل الحر بين أمريكا و المغرب العربي.

وبدأ الرهان الأمريكي يتأكد على الشراكة الاقتصادية مع دول المغرب العربي كسوق إقليمية اقتصادية متكاملة بعد بروز مؤشرات فشل وتعثر مبادرة متعددة الأطراف لمسار السلام في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، التي كانت تشكل إطار التتويج الاقتصادي-السياسي لمسار التسوية في نزاع الشرق الأوسط بإشراك دول شمال إفريقيا ضمن الإستراتيجية الأمريكية الشاملة لإدماج إسرائيل في سوق متوسطية موسعة تمتد من المغرب العربي غربا إلى الشرق الأوسط شرقا.[129] ص116

فكانت تونس في البداية التي عرض عليها مشروع الشراكة الأمريكية-المغاربية من طرف صاحب المبادرة ستيوارت إيزنستات خلال زيارته الرسمية (16 جوان 1998)، ثم بعد ذلك المغرب وأخيرا الجزائر. وبعد أحداث 11سبتمبر2001 واستجابة للانتشار الإستراتيجي الأميركي الجديد، تم إطلاق "مبادرة للشراكة الأمريكية مع الشرق الأوسط" في ديسمبر 2002، على أنقاض مبادرة "إيزنستات"، وبعدها الشراكة الأمريكية الاقتصادية مع شمال أفريقيا.

---

* تعتبر" مبادرة إيزنستات "أحد أطر الشراكة الاقتصادية الهامة التي برزت في سياق إعادة انتشار الإستراتيجية الأمريكية في منطقة المغرب العربي وهي التي أعلن عنها رسميا نائب كاتب الدولة الأمريكي المكلف بالشؤون الاقتصادية والزراعية في نهاية التسعينيات" ستيوارت إيزننستات" STUART EIZENSTAT يوم 16جوان 1998 بتونس، الإطار الاقتصادي للرهانات الأمريكية في منطقة المغرب العربي، بكل أبعادها الإستراتيجية، الأمنية والسياسية المتكاملة استجابة لمتطلبات بسط نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية في مجال متوسطي موسع "يمتد إطاره الجيو-استراتيجي من المغرب العربي غربا إلى آسيا الوسطى شرقا مرورا بتركيا، الشرق الأوسط ومنطقة الخليج.

وفي الأخير، نستنتج أن التنافس الاقتصادي الأمريكي الأوروبي هو وضع بلدان المنطقة على سكة تشكيل منطقة جمركية، وتجارية، موحدة تتيح للشركات الأمريكية، والأوروبية والاستفادة من سوق تكون مندمجة قوامها مايقارب 85 مليون مستهلك، فالأوروبيين و الأمريكيين لا يهمهم التكامل السياسي بين دول الاتحاد، وهذا ما يشكل تحدي خارجي بالنسبة لدول اتحاد المغرب العربي .

5.2.2.3.3. التوجه نحو التكامل الإقليمي الأفريقي

توجه بعض الدول المغاربية إلى الخطاب الأفريقي بدل الخطاب العربي، وهذا ماجعل ليبيا تتبنى الخطاب القاري الأفريقي بعد استياءها من عدم تضامن الدول المغاربية والعربية عموما معها في خرق الحظر الدولي المفروض عليها (بين عامي 1992 و1999) فيما خرقته دول افريقية، فكانت أول من بادرت إلى إنشاء دول الساحل والصحراء بين عامي 1997 و1998 والذي يضم اليوم حوالي 16 دولة منها كل الدول العربية الأفريقية باستثناء الجزائر[120] ص154، ويهدف هذا التجمع إلى إقامة منطقة للتبادل الحر بين أعضائه. لكن هذه الدول عجزت عن الاتفاق فيما بينها لأن المشروع ولد أساسا بسبب عوامل سياسية لا علاقة له بالمسائل الاقتصادية.

وأما التوجه الثاني للدول المغاربية فكانت مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (نيباد)* ، فقد اختلفت المواقف الرسمية اختلافا بينا، فبينما تحمست لها بعض الدول وساهمت في صياغة وثائقها (الجزائر ومصر)، واعتبرتها دول أخرى ولأسباب مختلفة، دعوة للاستعمار الجديد في للقارة الأفريقية(ليبيا). [130] ص310

وبعيدا عن هذه المواقف الرسمية المبدئية تجاه المبادرة، يمكن الاستناد إلى بعض المؤشرات لتحليل مدى توجه بعض دول الشمال الأفريقي على المستوى الرسمي بهذه المبادرة، فمستوى التمثيل كان رفيع المستوى في الاجتماعات العالمية للترويج للمبادرة، فكان حرص الرئيسين حسني مبارك وعبد العزيز بوتفليقة على حضور بعض القمم و الاجتماعات الخاصة بالمبادرة، وكان ملف الموارد البشرية موكل للجزائر وفقا للمبادرة وملف الزراعة موكل إلى مصر.

ولقد انضمت ليبيا بعد توسيع عضوية اللجنة التنفيذية لرؤساء دول وحكومات مبادرة النيباد في 2002 بالإضافة كما قلنا سابقا إلى الجزائر وتونس من دول اتحاد المغرب العربي.

* مبادرة النيباد هي آخر مبادرات التنمية المطروحة في أفريقيا، وقد تم إعلان الصيغة النهائية لها والتي نجمت عن إدماج برنامج شراكة الألفية لإنعاش أفريقيا(MAP) الذي صاغته جنوب أفريقيا وخطة أوميجا التي صاغتها السنغال، ووثيقة التعاهد لإنعاش أفريقيا التي صاغتها سكرتارية اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة، في أكتوبر 2001، وجاء في الوثيقة الأساسية تعهد قادة أفريقيا على القضاء على الفقر ووضع بلدانهم بصورة فردية وجماعية، على مسار من النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، والمشاركة بفعالية في الاقتصاد العالمي.

ومنه نقول أن توجه بعض الدول المغاربية إلى الخطاب الأفريقي هو ناتج بحكم الانتماء إلى القارة الأفريقية أو هو ناتج عن المشاكل الدبلوماسية التي تواجهها بعض الدول المغاربية مع الدول العربية الأخرى مثل ليبيا والجزائر، فلقد رفضت الدول العربية اقتراح الجزائر بالتداول على منصب الأمين العام، وانتقدت سيطرة مصر على الجامعة العربية، لذلك تحاول ليبيا وخاصة الجزائر الاستفادة من دورهما في النيباد بوصفها إطارا للشراكة مع الدول المتقدمة.

وفي الأخير، نستنتج أنه تقف أمام دول اتحاد المغرب العربي عدة خيارات وشركات يجب التفاعل والتعامل معها بشكل يخدم مصالحها والتنسيق فيما بينها، وهذا يتطلب منها تضافر الجهود لتحقيق التنمية والديمقراطية والإصلاح السياسي، واحترام حقوق الإنسان ، لمواجهة هذه التحديات والدفع بالمشروع التكاملي المغاربي خطوات إلى الأمام من أجل تعزيز آليات التعاون بما يخدم مصالح شعوب المنطقة.

3.3.3. سبل مواجهة تحديات التكامل الاقتصادي لدول اتحاد المغرب العربي

واجه تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي عدة معوقات وتحديات ، فلا أداء المنطقة في الآونة الأخيرة ولا آفاقها الاقتصادية في المستقبل تبعث على الارتياح أو الرضا فهي مفتوحة إلى عدة شركات واحتمالات، فرغم أن المنطقة حققت معدلات نمو جيدة ، فإن ذلك ينبغي ألا يكون مدعاة للارتياح إذ أن مواطن الضعف في اقتصاديات المنطقة المغاربية لاتزال ضعيفة، وبات من الضروري أن تعمل الدول المغاربية على تفعيل وتعزيز تكاملها الاقتصادي.

وعليه نعرض هنا لبعض المقترحات في سبيل تعزيز التكامل الاقتصادي في جميع المجالات، وذلك كما يلي:

_ إنعاش النمو الاقتصادي والحفاظ عليه: إذ يعد إنعاش النمو في المنطقة المغاربية والعربية عامة أمرا ضروريا لتحقيق الأهداف الوطنية، ولن يكون هذا إلا بتقليص حجم الجهاز الحكومي وإعادة تحديد دور الحكومة ، إذ تستوجب النظر في قضايا جوهرية متعلقة بدور الحكومة في بيئة اقتصادية منفتحة تستند إلى قواعد السوق، وترشيد الإنفاق الحكومي والإفراج عن الموارد لصالح الأنشطة التي تتجاوب مع اقتصاد السوق.

_ تقوية أنماط الحكم والإدارة وتعزيز المؤسسات: تعد المنطقة العربية متأخرة عن الاقتصادات الأخرى المماثلة في متوسط الفرد، وهذا لعدم الفصل بين القطاع العام والقطاع الخاص وتضارب

المصالح وانتشار الفساد والسعي وراء التربح. وتوضح دراسة أصدرها البنك الدولي مؤخرا أنه بالرغم من التحسينات التي أدخلها العديد من بلدان المنطقة فيما يتعلق بالفعالية الإجمالية للجهاز الحكومي عن طريق الإصلاحات التنظيمية والإدارية المختلفة، إلا أنه لم يتحقق تقدم يذكر في الإصلاحات السياسية والمؤسسية الأكثر جوهرية، التي تعزز الممارسات الديمقراطية والمساءلة العامة وتشجيع سلامة الحكم والإدارة.[25] ص84

_ تحييد القضايا التكاملية عن الخلافات السياسية: وتوسيع الاتحاد المغاربي ليضم جميع دول الشمال الأفريقي وعلى رأسها مصر بثقلها السياسي والقاري نظرا لوحدة التحديات، وهذا لتشكيل تكامل إقليمي فرعي موازي لمجلس التعاون الخليجي في المشرق العربي تمهيدا لقيام تكامل اقتصادي عربي موحد، وتعزيز التعاون في جميع المجالات وتفعيل دور المجتمع المدني، وتقديم تنازلات قطرية لصالح التكامل المغاربي.

_ تحقيق الأمن الغذائي: من خلال العمل على بذل جهود فاعلة ومستمرة على المستويين القطري، والقومي العربي من اجل ضمان تحقيق الأمن الغذائي وذلك لأهميته الاستثنائية، نظرا لتزايد الاعتماد على الخارج في توفير احتياجات الأفراد الغذائية في العديد من الدول العربية، إن لم يكن معظمها تقريبا، وهي احتياجات لايمكن الاستغناء عن تلبية بعض جوانبها لضروراتها في حياة الإنسان وعيشه واستمراره في البقاء.[24] ص322

_ استغلال النفط في خدمة التكامل الاقتصادي: قطاع النفط يؤدي دور كبير في الحياة الاقتصادية للدول العربية، ويساهم بدور كبير في تكوين الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول، ويشكل النسبة الكبرى من إجمالي الإيرادات العامة، خاصة في الوقت الحالي فإن أسعار النفط بلغت مستويات قياسية بسبب الأوضاع العالمية الراهنة، فلابد على الدول العربية توجيه هذه الفوائض للدول العربية التي تعاني العجز من خلال الاستثمار المباشر فيها، وكذلك تقوية اقتصادها بإنجاز المشاريع المنتجة بدل الاستيراد أو توظيف الأموال الفائضة في الدول الغربية.

_ التكامل في مجال المشاريع المشتركة: من خلال إعطاء الأولوية لمشاريع الصناعة المشتركة، وتجنب التركيز على وضع استراتيجيات صناعية مقتصرة على المستوى المحلي، وكذلك وجود مؤسسات على مستوى المنطقة قادرة على التنفيذ والدعم وقادرة على بناء التكامل [17] ص40. و بانطلاق المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية سيمكن من تمويل المشاريع المشتركة.

_ تفعيل دور الغرف التجارية والصناعية والقطاع الخاص: وذلك للضغط على إزالة كل العراقيل التي تعترض التكامل الإقليمي، وتعزيز التبادل التجاري البيني وإقامة بنوك تجارية مشتركة لتمويل عمليات الاستيراد والتصدير، ووضع البنى الأساسية اللازمة لتيسير التكامل بين دول المنطقة بما في ذلك التنسيق بين النظم المصرفية.[118] ص271 وتحقيق التواصل بين رجال الأعمال والمستثمرين خاصة مع تزايد دور الإتحاد المغاربي لرجال الأعمال، الذي يسعى إلى اتخاذ التدابير اللازمة من خلال اللقاءات والندوات التي يقوم بها من أجل إيجاد قاعدة للبيانات حول فرص الاستثمار وإمكانيات التكامل في المنطقة.

إن نجاح كل هذه المقترحات، يجب أن تتوفر معها إرادة سياسية قوية على إنشاء هذا التكامل، وتغليب المصلحة الاقتصادية على المصلحة السياسية.

وفي الأخير يمكن القول أن العمل على تحقيق هذه المتطلبات والمقترحات سوف يؤدي بالضرورة إلى زيادة التجارة البينية بين دول المنطقة وزيادة حجم الاستثمارات البينية، مما يؤدي إلى تحقيق تنمية اقتصادية قطرية وإقليمية، ويزيد من التلاحم بين الاقتصاديات المغاربية والعربية نظرا لكثرة المصالح المشتركة بينها، مما يساعد إلى إحداث تكامل اقتصادي مغاربي تحقيق لمطالب شعوب المنطقة المغاربية.

4.3. آفاق التكامل الاقتصادي المغاربي والعربي

في ضوء التحديات السياسية والاقتصادية الداخلية والخارجية التي تواجه الدول العربية عامة والمغاربية خاصة، يجب وضع استراتيجيات بديلة وبرامج متكاملة هادفة تعمل عل زيادة الدخل والتجارة واندماج الاقتصاديات العربية في بعضها البعض واندماجها في الاقتصاد العالمي، وكذلك الاستفادة من الميزة النسبية في مجال التخصص على المستوى المغاربي أو العربي بما يؤدي إلى تحقيق تكامل اقتصادي عربي.

1.4.3. التنمية المغاربية التكاملية كجزء من التكامل الاقتصادي العربي

إن الإستراتيجية الجزئية التي تخص كل مجموعة من الدول ماهي إلا جزء من الإستراتيجية العربية الكلية، والتي لن تكون مالم يتم ربط جميع البلدان العربية ضمن إطارها التكاملي، وذلك لمواجهة التحديات والحد من الآثار السلبية للشركات المقترحة خاصة الشراكة الأورو-متوسطية، والعمل على إنجاح منطقة التجارة الحرة الكبرى.

1.1.4.3.التنمية الشاملة وفقا لإستراتيجية العمل التكاملي للدول العربية

إن مفهوم التنمية الشاملة الذي تسعى الدول المغاربية لتحقيقه، ليس المفهوم التقليدي الذي يرتكز على مدى قدرة الاقتصاد الوطني على تحقيق زيادة سنوية في الناتج الوطني بمعدلات مرتفعة، وإنما هو الذي يتم من خلاله إيجاد السبل، والآليات الكفيلة بتحقيق وتسريع وتيرة النمو الاقتصادي، والتنمية الاجتماعية، بالاعتماد على مصادر التمويل الذاتية من أجل الوصول إلى أكبر قدر من الانسجام، والتنسيق بين القطاعات والأنشطة التي يمكن استهدافها لتلبية الحاجيات الأساسية للجهاز الإنتاجي من جهة، وإشباع الرغبات الاستهلاكية المتنامية من جانب آخر[131] ص ص 207-208.

ومع العلم أن الدول العربية عموما، والمغاربية خاصة أخذت مناهج تنموية مختلفة، ومع أن الاقتصادات العربية تختلف عن اقتصادات الدول المتقدمة، لذا كان لزاما على البلدان المغاربية استنباط منهج تنموي يتلاءم مع خصوصياتها الحضارية، ويتناسب مع إمكانياتها وظروفها الواقعية، ولابد أن تشمل هذه التنمية شروط يجب تحقيقها من خلال تطوير الإطار المؤسسي الملائم (ديمقراطيا واقتصاديا واجتماعيا)، والتركيز على نوعية النمو وليس فقط على معدلاته، والسعي لسياسة فاعلة في تنويع مصادر الدخل الوطني، والاهتمام بالقضايا البيئية، وتطوير القاعدة التكنولوجية والعلمية، وتنمية الثروة البشرية بمختلف جوانبها.

وعليه لتحقيق تنمية سليمة شاملة مستقلة، ومتوازنة تمتد حركتها إلى كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، لابد من تحديد القطاعات، و أنواع الصناعات لتنميتها وإعطائها دورا مهما، وكذلك تبني استراتيجية الاعتماد الذاتي على النفس من خلال تطوير العنصر البشري، وهذا ما سيؤدي بالضرورة إلى إقامة علاقات اقتصادية بين الدول المغاربية، تكون على أساس التوازن في استغلال الموارد المتاحة بشكل يحقق التكامل الاقتصادي بين دول المنطقة، ويقلل من التبعية الاقتصادية لأوربا.

2.1.4.3. تفعيل دور القطاع الخاص في تحقيق التكامل الاقتصادي المغاربي

تبنت بعض الدول المغاربية إصلاحات اقتصادية أملاها صندوق النقد الدولي بدرجات متفاوتة، إذ تبين أن بلدان المغرب العربى تشترك في كثير من خصائصها الاقتصادية، كما أنها تعانى من غياب الروابط البنيوية بين مختلف الأنشطة الاقتصادية ووجود خلل بين القطاعات، ومن أجل إنعاش اقتصادياتها الهشة، والخروج من حلقة الفقر ودائرة التخلف و التبعية، لذا كان التوجه المشترك يتمثل

في إتباع نمط اقتصاد السوق المبني كما هو معلوم على المنافسة والحرية وتعاظم دور القطاع الخاص.

وعليه فقد انتقل القطاع الخاص من الدور الهامشي إلى دور الصدارة نتيجة لطبيعة التوجهات الاقتصادية الحديثة للدول العربية عموما، فالاعتماد الكلى على الدولة أثبت عدم جدواه في أحداث النمو، لذا فإن دور الدولة بالإضافة إلى الوظائف التقليدية المتعارف عليها ينبغي أن يكون في خلق المناخ الملائم لتفعيل دور القطاع الخاص، مع الأخذ بمعالجة الآثار الاجتماعية السلبية فإن القطاع الخاص يجب أن يكون مؤهلا للقيام بدوره في التخطيط، والتنفيذ، والمبادرة، والمشاركة، في إحداث عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن الضروري في حالة توفر البيانات، ووضع تشريعات مناسبة حتى يتمكن القطاع الخاص من حرية التحرك والمساهمة الفاعلة في عملية التكامل، وبإمكانه أن يحتل الصدارة في الاستثمارات لكل بلد من جهة، وأن يساهم في زيادة نمو القيمة المضافة والعمالة على المدى المتوسط أو الطويل.

وللإشارة فقد اتفق فريق عمل مغاربي مختص في مجال الإحصاء على العمل من أجل إنجاز بنك مغاربي للمعلومات الإحصائية يتضمن البيانات الاقتصادية والاجتماعية بدول اتحاد المغرب العربي، بغاية تسهيل نشاط المتعاملين الاقتصاديين، وهذا ما يزيد من فرص الاستثمار من خلال توفر المعلومات والبيانات الاقتصادية لرجال الأعمال العرب أو الأجانب.

ولعل ما حققته التجربة التونسية من قفزات كبيرة في ميدان التنمية، وهذا ما اعترفت به المؤسسات الدولية، بفعل برامج الخوصصة التي نجحت في العديد من القطاعات العمومية التي خصخصتها، مما جعل الاقتصاد التونسي أكثر قدرة على المنافسة، عبر تشجيع الاستثمار الداخلي والخارجي، وهذا بسن قوانين مشجعة على الاستثمار والتجارة الخارجية.

لذا يجب على الدول المغاربية، وخاصة الجزائر الاستفادة من التجربة التونسية، وهذا قصد تطوير القطاع الخاص ليحقق دوره الذي يمكن أن يكون فعالا في تحقيق التكامل القطاعي المغاربي، و يمكن للإشارة إلى أهم الأدوار الذي يستطيع أن يحققها القطاع الخاص وفقا لما يلي: [131] ص ص 206-205

_ ضرورة استكمال دور القطاع الخاص بوصفه جزءا لا يتجزأ من النسيج الاقتصادي المغاربي والعربي دون الانفصال عن الواقع المؤلم لاقتصاديات الدول العربية.

_ ضرورة تركيز القطاع الخاص على استخدام الأساليب والتقنيات الحديثة في مجالات الإنتاج والتسيير من اجل توفير الجودة وفقا للمقاييس الدولية من أجل اكتساب التنافسية، مع إلزامية تكثيف عمليات التسويق والترويج لهذه المنتجات في الأسواق المغاربية والعربية.

_ الاهتمام أكثر بالإعلام الاقتصادي من خلال استحداث شبكة معلوماتية تأخذ بعين الاعتبار كافة المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية للدول المعنية بالتكامل بشكل دقيق.

_ السعي بكافة السبل والوسائل إلى توضيح الرؤى للحكومات بضرورة التكامل الاقتصادي، خاصة في ظل التغيرات العربية والدولية، على اعتبار أن هذا القطاع بإمكانه أن يكون بوابة التكامل وجسر التعاون المنشود بين الأقطار العربية عموما.

2.4.3. إستراتيجية التكامل الاقتصادي المغاربي والعربي

هذه الإستراتيجية مبنية على مجموعة من الأسس والمقومات الأساسية القابلة للتحقق والتجسيد بشكل تدريجي، بدءا بصياغة الأهداف الإستراتيجية الواجب تحقيقها وهذا في إطار القدرات والإمكانات المتاحة، ثم صياغة مراحل الإستراتيجية مع التركيز على العامل الزمني بالدرجة الأولى، ومن ثم مراجعة ومراقبة مدى تنفيذ المراحل، إن كل إستراتيجية بحكم رؤيتها، تستند إلى الواقع الذي تنطلق منه، ولكنها في الوقت نفسه تستشرف آفاق المستقبل الذي نتطلع نحوه، ومنه سنحاول تصور إستراتيجية تكامل مغاربي وعربي وفق الخطوات التالية :

1.2.4.3.الأهداف الإستراتيجية الواجب تحقيقها

هناك العديد من الأهداف الإستراتيجية الواجب تحقيقها لبناء التكامل الاقتصادي سواء على المستوى المغاربي أو العربي عامة تعطي أهمية كبيرة، ومن ثما نستطيع التعامل مع المتغيرات الإقليمية والعالمية، ولعل من بين أهم الأهداف الإستراتيجية الواجب مرعاتها مايلي:

- السعي لاستكمال منطقة التجارة العربية الحرة التي تعتبر الخطوة الأولى لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي وكما تطرقنا في ما سبق أن مشروع منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى يعتبر بمثابة خطوة عملاقة، وخطوة إلى الأمام في اتجاه تفعيل وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية وفق الآليات المتفق عليها، ولا شك أن إقامة هذه المنطقة سيخفف من حدة الآثار السلبية الناتجة عن المنظمة العالمية للتجارة، كما من شأنه أن يساهم في ربط المصالح مابين الدول العربية ويزيل

الحواجز والعراقيل أمام حركة التجارة العربية البينية، ويقوي آلية التعامل مع التكتلات الاقتصادية العالمية، وخطوة ضرورية لمواجهة العولمة.

_ ضرورة العمل على تطوير التكامل الاقتصادي المغاربي بشكل يتلاءم مع المتغيرات العالمية والإقليمية والمحلية التي يمر بها الوطن العربي في المرحلة الحالية، مع التأكيد على الاستفادة من التجارب الدولية السابقة للوقوف على المشاكل التي واجهت قيام التكامل الاقتصادي لتفاديها في التكامل المغاربي.

_ التنسيق بين سياسات التنمية للبلدان المغاربية والأقطار العربية، ووضع نظام ملزم وواضح لتنفيذ التزامات الدول الأعضاء في الاتفاقات الخاصة بالتجارة والاقتصاد، مع إقامة أجهزة متطورة لمتابعة تنفيذ هذه الاتفاقيات.

_ إيجاد آلية لتحليل المتغيرات العالمية والاتفاقات الدولية ودراسة آثارها، وخاصة تلك التي تنفذها منظمة التجارة العالمية والشراكة الأورو متوسطية، على الاقتصاد المغاربي، وإيجاد السبل الكفيلة بتعظيم ايجابياتها والحد من سلبياتها.[25] ص108

_ دعم التنمية المغاربية والعربية المشتركة والعمل على التقريب بين مستويات التنمية للأقطار العربية.

_ إيجاد آلية لتنمية الاستثمار الخاص المشترك على أسس تجارية تكون مهمتها الترويج للمشروعات في مجالات الإنتاج والخدمات خاصة البنية الأساسية التجارية، والمساعدة في تمويلها.

_ تشجيع إقامة المشروعات الاستثمارية المشتركة في مجال إنتاج السلع المصنعة(الأدوية والحديد والصلب....)، باعتبارها ضمن المداخل الرئيسة للتنوع الاقتصادي العربي.

_ تحقيق الأمن القومي العربي، وهذا من خلال تحقيق أمن فكري وذلك بمواجهة الغزو الفكري الغربي الذي يستهدف طمس الهوية العربية والذي تنعكس أثاره على الشخصية والذات العربية، وتحقيق أمن عسكري وذلك بمواجه التحديات الخارجية خصوصا الكيان الصهيوني والولايات المتحدة الأمريكية التي يشكلان خطرا على الأمة العربية، بالإضافة إلى تحقيق الأمن الغذائي الذي أصبح أهم هدف تسعى إليه الدول العربية، ولن يكون إلا بإتباع سياسة زراعية منسقة، و تنشيط برامج التعاون الزراعي الإقليمي وإنشاء مخزون غذائي إستراتيجي.

_ الاهتمام ببرامج التنمية البشرية وإعداد كوادر قادرة على التعامل مع المتغيرات المعاصرة خاصة في مجال تكنولوجيا المعلومات والتجارة الالكترونية.

_ تبنى سياسات اقتصادية التي تستوجبها عملية التكامل ويجب أن تمس هذه السياسات كافة المجالات بداية بسياسة رفع كفاءة عناصر الإنتاج ويدخل في نطاقها انتقال العمالة والنظم المرتبطة بها، حرية تحرك رأس المال، إضافة إلى السياسات المتعلقة بالاستثمار والتمويل من خلال خلق مزايا خاصة بالمستثمرين لتشجع إقامة مشاريع مشتركة بين القطاعات الخاصة في الدول العربية، إضافة إلى تنسيق السياسات المتعلقة بالتجارة والتسويق. [115] ص73

_ تطوير الأطر المؤسسية للتكامل الاقتصادي العربي وهذا لضمان تواصل العمل في تنفيذ الإستراتيجية وتطويرها في المستقبل، يحتاج الأمر إلى اعتماد عدد من البرامج التي تستهدف تطوير الأطر المؤسسية للتكامل الاقتصادي العربي، كإنشاء آلية إدارة منطقة التجارة الحرة وفض المنازعات، وجعل متابعة تنفيذ الاستراتيجية وتقييم نتائجه نشاطا مستمرا لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية.

2.2.4.3. صياغة الإستراتيجية

ويجب أن تأخذ إستراتيجية التكامل المغاربي والعربي بعين الاعتبار مايلي:

1.2.2.4.3. المجال التجاري

والذي يهدف إلى مايلي:

_ استكمال منطقة التجارة الحرة.

_ تطوير التبادل التجاري البيني.

_ تطوير تجارة العبور.

_ إقامة الاتحاد الجمركي.

2.1.2.4.3. المجال التنموي

ويشمل البرامج التالية:

_ تفعيل وإعادة بعث التنمية المشتركة لاسيما المرتكزة على القطاع الخاص.

_ إقامة منطقة استثمارية عربية، مع ضرورة البحث على مصادر تمويل ذاتية، كأن ينشأ مثلا صندوق التنمية المغاربية بمشاركة كل دول اتحاد المغرب العربي، بحيث يكون مشابه لصندوق النقد العربي.

_ إقامة منطقة تكنولوجية عربية حيث تستهدف المنطقة لربط الدول العربية فيما بينها بشبكات تكنولوجية ، وتسهم في جعل البحث والتطوير رافدا للتنمية العربية المشتركة ، ورفع الوعي الجماهيري بأهمية العلم والتكنولوجيا للمواطنين عامة.

_ تطوير الأسواق المالية العربية والربط بينها، حيث يتولى مجلس الوحدة الاقتصادية العربية التعاون مع صندوق النقد العربي في هذا المجال، بما يتفق مع أهداف منطقة الاستثمار العربية وبرامجها، ويراعى في ذلك ضوابط تحد من شدة التقلب في حركة رؤوس الأموال، وتحمى لدول الأطراف من الأزمات المترتبة عليها، وذلك في ضوء التجارب التي مرت بها دول وأقاليم أخرى في السنوات الأخيرة.

_ التنمية الإنسانية العربية وذلك بالاهتمام بها من زاويتين، الأولى تنمية الموارد البشرية لكي تواكب إنتاجياتها ومعارفها متطلبات النهوض بالأعباء المختلفة للتكامل الاقتصادي، والثانية النهوض بالتماسك الإجتماعى بين مواطني الأقطار العربية بما يعزز الشعور بالهوية العربية والانتماء إلى وطن عربي واحد.

وفي الأخير يجب تحقيق التنسيق بين أجهزة العمل الاقتصادي العربي المشترك، ومتطلبات تنفيذ إستراتيجية التكامل الاقتصادي العربي، وإزالة ماقد ينشأ بينها من تعارض، و أن ينطلق العمل الاقتصادي العربي المشترك من الإيمان بأن التكامل الاقتصادي العربي على طريق الوحدة الاقتصادية قد أصبح اليوم أكثر إلحاحا لكونه ضرورة قومية وموضوعية ستلزمها المرحلة الراهنة والمتغيرات الدولية والإقليمية المستجدة في الوطن العربي.

خلاصة الفصل الثالث:

على ضوء ما تم عرضه وتحليله في هذا الفصل، يتضح أن قيام اتحاد المغرب العربي سنة 1989، كان حدثا بارزا طال انتظاره، والذي أعطى حركية كبرى للعلاقات العربية – العربية من جهة، والعالم الخارجي من جهة، حيث أصبحت التجربة المغاربية تجربة رائدة من حيث البناء

المؤسساتي والبرتوكولي، إلا أنها من ناحية الملموس والتطبيق لم ترقى إلى المستوى المطلوب لتحقيق الاندماج والتكامل الاقتصادي بين دوله .

وكما سبقنا الإشارة إليه، ورغم أن بلدان إتحاد المغرب العربي تملك إمكانيات، وموارد، ومقومات مشتركة من وحدة اللغة والتاريخ والدين، إلا أنه هناك معوقات كثيرة لازالت تقف حاجزا أمام قيام التكامل الاقتصادي بين دوله، فالمبادلات التجارية لاتعكس الصورة الحقيقية للإمكانيات المتوفرة في المنطقة، حيث لا تتجاوز حجم التجارة البينية المغاربية اليوم نسبتها 4 % من المبادلات الخارجية لدول الاتحاد، في حين أن الاتحاد الأوروبي يستحوذ على 70 % من المبادلات التجارية الخارجية لدول المغرب العربي، وهذا ما يؤكد التبعية الاقتصادية لدول اتحاد المغرب العربي للإتحاد الأوروبي.

ويواجه الاتحاد المغاربي تحديات داخلية أهمها الفجوة الغذائية والزراعية، وتتمثل في زيادة حجم الواردات في هذه المواد على حساب حجم الصادرات وهو ما يعتبر تحديا مستقبليا يواجه الأقطار منفردة، ويتوجب عليها تنسيق السياسات التجارية، وزيادة الاستثمارات في المجال الزراعي ورفع التبادل التجاري لهذه المواد على مستوى المنطقة، أما التحدي الثاني هو البطالة والهجرة اللذان يعتبرا من أخطر التحديات لأن أثارهما تتعدّى الجوانب الاقتصادية لتشمل كل الجوانب الاجتماعية والسياسية.

أما التحدي الأخر هو قضية الصحراء الغربية، والتي تعتبر مشكل سياسي مطروح على الساحة المغاربية، ولا يمكن حله إلى بالحوار المباشر، وأن تقدم التنازلات من جميع الأطراف إلى أن يتم التوصل إلى حل نهائي.

وبخصوص التحديات الخارجية التي تواجها دول اتحاد المغرب العربي، شأنها شأن الدول العربية فمواجهة تحديات العولمة الاقتصادية وكذا الشراكة الأوروبية والتكتلات الإقليمية العالمية، لن يكون إلا بالتعاون والتنسيق مابين دول الاتحاد لمواجه مخلفات إعصار النظام الدولي الجديد، إلا بالسير عكس التيار من خلال مزيد من الاندماج في المحيط العربي.

خاتمــة

نستنتج من هذه الدراسة أنه في ظل المستجدات والمتغيرات الاقتصادية الدولية والإقليمية التي شهدتها البيئة الاقتصادية العالمية، من تحولات عميقة أثرت بشكل كبير على توجهات الاقتصادات العربية بما فيها المغاربية، وعليه فتتحدد صورة مستقبل الوطن العربي بمستوى تصديها للتحديات التي تفرضها هذه المتغيرات الدولية والإقليمية، ولا يمكن التصدي لهذه التحديات ما لم تكن هناك رؤية وإستراتيجية واضحة، وعزيمة صادقة من طرف الحكام والملوك العرب لتحقيق تكامل اقتصادي عربي فعال.

كما تبين أن العمل الاقتصادي العربي المشترك والفعال هو الطريقة الوحيدة للأمة العربية، وهوما يؤكد أهمية التكامل الاقتصادي المغاربي خصوصا و العربي عموما، بأنه الوسيلة الأولى والأساسية لمواجهة التحديات الاقتصادية المستقبلية وخاصة تحديات التي تفرضها تلك التحولات والمتغيرات الاقتصادية الدولية العولمة ومنظمة التجارة العالمية والمشاريع البديلة المقترحة....الخ، وفي نفس الوقت هو الحل الأمثل لتحقيق التنمية الشاملة.

و تبين أيضا أن مشروع التكامل الاقتصادي المغاربي يبقى خيارا استراتيجيا بالنسبة للدول المغاربية، خاصة أن الظروف مواتية من خلال التقارب والخطابات السياسية التي تدعوا دائما إلى تفعيل مسيرة هذا التكامل، ولكسب الرهان، يجب على الدول المغاربية أن تسرع في إيجاد أرضية اقتصادية وتجارية مشتركة، تكون بعيدة عن المؤثرات السياسية المباشرة، وترك الحرية للقطاع الخاص ليلعب دوره في زيادة المشاريع الاستثمارية المشتركة، وهذا من أجل تحقيق منافع ومصالح اقتصادية بينها، ويجعلها تحتل مكانة مرموقة على الساحة الدولية، ويزيدها قوة تفاوضية، بل سيكون سبيلها للبقاء والوجود في عالم تسوده تطورات وتغيرات سريعة ، وتتحكم به التكتلات والتجمعات الاقتصادية العملاقة.

وفي الأخير نستطيع القول أن زيادة التوجه نحو التكتلات الإقليمية العربية يبقى حل آخر , فدخول اليمن والعراق في تكتل مجلس التعاون الخليجي, وتفعيل تجمع اتحاد المغرب العربي, وتشكيل تجمع

في دول المشرق العربي يضم كل من مصر والسودان والأردن وسوريا ولبنان, مما يساعد على زيادة التجارة البينية فيما بينهم, وعلى الأقل تشكيل اتحادات جمركية في التجمعات الثلاثة, وتعاون وتكامل هذه التكتلات مع بعضها في النهاية قد يكون له أثر ايجابي, ويتوقف هذا الأثر على مدى رغبة الدول الأعضاء في التكتلات في الانخراط في تكتل واحد يجمعها في إطار الصالح العربي المشترك .

وتبعا لما تم ذكره فإن اختبار الفرضيات هو على النحور التالي:

فالفرضية الأولى تم إختبارها في الفصل الأول أين تحققنا من صحتها حيث أن التكامل الاقتصادي يمنح الدول المتكاملة قوة سياسية وتفاوضية وعسكرية على الساحة الدولية، حيث أن الدول العربية تملك كل المقومات والدعائم لقيام تكامل اقتصادي مثلها مثل بقية التكتلات الاقتصادية العالمية الأخرى، أما الفرضية الثانية فهي صحيحة حيث تأكد في الفصل الثاني أن المتغيرات الاقتصادية الدولية والاقليمية باتت تهدد الاقتصادات العربية، حيث أن خطورة تأثر الاقتصاد العربي بهذه المتغيرات كونها تتسم بدرجة عالية من التقلبات بحيث أن حركة الاقتصاد متغير تابع لها. وفيما يخص الفرضية الثالثة فهي صحيحة، حيث أن المشروعات البديلة التي طرحتها أمريكا وأوروبا، فمشروع الشرق أوسطية مشروع اقتصادي له أهداف سياسية يعمل على إدماج إسرائيل في المنطقة العربية، أما مشروع الشراكة الأورومتوسطية ومشروع الاتحاد من أجل المتوسط له أهداف تخدم مصالح أوربا فقط، وجعل الدول العربية المتوسطية كسوق لإستقطاب منتجاتها، أي أنهما يعملان على تفكيك أي محاولة للتكامل الاقتصادي العربي، أما الفرضية الأخيرة فهي أيضا صحيحة وهذا ما تحققنا منه في الفصل الثالث، فوجود ارادة سياسية يعمل على إنجاح التكامل الاقتصادي سواء بين الدول المغاربية أو العربية عامة.

من خلال دراستنا للموضوع توصلنا إلى النتائج التالية:

_ إن التكامل الاقتصادي أصبح اليوم الوسيلة الأكثر ضمانا للوصول إلى مستويات معتبرة من التنمية الاقتصادية، ويحقق العديد من المزايا أهمها: تقسيم العمل بين الدول المتكاملة، وخلق فرص للعمالة بين الدول المتكاملة ورفع الكفاءة الاقتصادية وتعزيز القدرات الإنتاجية، حيث يمكن الأطراف المتكاملة من زيادة قوتها التفاوضية من خلال القدرة على المساومة والتعامل مع التكتلات الأخرى،، وإعطائها مكانة على الساحة الدولية.

_ إن تنامي ظاهرة التكتلات الاقتصادية، وظهور المنظمة العالمية للتجارة، وتزايد دور الشركات متعددة الجنسية المستخدمة للاستثمار الأجنبي المباشر، واتفاقيات الشراكة الأورو-متوسطية تعتبر من المستجدات والمتغيرات الاقتصادية الدولية والإقليمية، ولقد تنبهت دول العالم إلى أهمية التعاون والتكامل فيما بينها، وأن توحد فيه مجهوداتها لمواجهة التحديات التي تواجهها، ولعل المنطقة المغاربية، بل العربية أصبحت في وضع صعب اتجاه هذه الخيارات والمسارات الإقليمية والدولية المفروضة، إذ من الضروري التركيز على مسار الشراكة العربية- العربية، وإعادة بعث مسار التكامل الاقتصادي العربي.

_ المشروع الشرق أوسطي هو مشروع يفرض تأمين شروط اندماج اسرائيل السياسي والاقتصادي في المنطقة العربية، وهو يتعدى إبرام معاهدات السلام وإنهاء المقاطعة العربية وعودة التطبيع مع اسرائيل، بل هو أخطر من ذلك فهو يهدف إلى تفكيك أي إمكانية للتكامل الاقتصادي العربي، عكس مشروع الشراكة الأورومتوسطية الذي يهدف إلى إقامة منطقة تبادل حر تكون أيضا منطقة أمن في المتوسط، مما يساعد على تحقيق الاستقرار على حدود أوروبا، وكسب سوق الدول العربية لتقوية موقع الاتحاد الأوربي، ولايمكن نجاح الشراكة وجلب الفائدة للطرف العربي دون وحدة الصف، ودون رؤية عربية مشتركة للتفاوض، من أجل الاستفادة من البرامج التمويلية والتكنولوجيا والخبرات الأوروبية.

_ نجاح التكامل الاقتصادي سواء بالنسبة للمنطقة المغاربية أو للمنطقة العربية بشكل أوسع يتوقف على مدى توفر الإرادة السياسية لإنجاحه من أجل تسهيل انتقال عوامل الإنتاج بكل حرية وشفافية، ويبدوا أن هناك إرادة مغاربية لتفعيل مؤسسات العمل الإقليمي المشترك لتنشيط إتحاد المغرب العربي، وبالتالي مد جسور التواصل مع باقي التكتلات الإقليمية في المنطقة العربية (مجلس التعاون الخليجي) لإيجاد استراتيجية شاملة لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي بينها، ولعل إن قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خطوة جريئة لإحياء جهود التكامل الاقتصادي العربي، وهي نتاج توفر كما قلنا الإرادة السياسية لهذه الدول، وبقرار إنشائها على مستوى الرؤساء والملوك العرب.

_ رغم النجاح الذي حققه مجلس التعاون الخليجي كتكتل فرعي إقليمي، إلى أن إتحاد المغرب العربي الذي مزال يعيش مشاكل وخلافات سياسية بين دوله، رغم الخطاب السياسي المغاربي الذي يدعوا دائما إلى تفعيله، إلى أنه لم تستطع دوله من عقد قمة مغاربية لمعالجة المشاكل والتحديات التي تواجه الاتحاد المغاربي، وعليه أن تعقد قمة مغاربية على مستوى رؤساء الدول المغاربية في القريب العاجل لمناقشة المسائل المطروحة، والتي تفرضها التحديات الداخلية والخارجية، وتنسيق المواقف فيما يخص المشروع المطروح مؤخرا من قبل فرنسا " مشروع الاتحاد من أجل متوسط".

على ضوء النتائج المتوصل إليها، تجد الدول المغاربية والعربية نفسها أمام الأخذ بعض التوصيات التالية:

_ ضرورة إبعاد الخلافات السياسية للدول المغاربية والعربية عن القضايا الاقتصادية حتى لا تؤثر على جهود التكامل الاقتصادي.

_ يجب نبذ الخلافات، واتخاذ خطوات جادة نحو بناء المؤسسات الديمقراطية وإعطاء دور للجمعيات ومنظمات المجتمع المدني للعب دورها، وبالتالي تحقيق الاستقرار السياسي وتحقيق المصالحة العربية.

_ الاستفادة من التجارب في الدول التي استطاعت أن تحقق التكامل الاقتصادي، ولعل أن تجربة الاتحاد الأوربي تعتبر أنجح تجربة في مجال التكامل، لذا على الدول المغاربية والعربية استخلاص الدروس والاستفادة منها.

_ تقوية مكانة الاتحاد المغاربي بين التكتلات الاقتصادية، خاصة بعد نجاح الدول الخليجية في تحقيق مستويات عالية من التكامل الاقتصادي، وهذا مايؤدي إلى تحقيق تكامل اقتصادي عربي شامل يجمع مابين دول المشرق والمغرب العربيين.

_ العمل على الاستفادة قدر الإمكان من عوائد النفط والغاز باتجاه إقامة صناعات مشتركة تتجه بشكل أساسي لإنتاج المواد التي يتم استيرادها من الخارج عن طريق تقديم تسهيلات للمستثمرين العرب.

_ الحد من زيادة تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية، وترك المبادرة أمام القطاع الخاص من خلال تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

_ الاعتماد على الذات ضرورة استراتيجية لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة من أجل على الأقل تقليل التبعية الاقتصادية اتجاه الخارج، وتأمين إشباع الحاجات الرئيسية للإنسان العربي، وذلك بغية تحقيق الاكتفاء الذاتي وتحقيق الاستقلال الاقتصادي.

_ أن منهج تحرير التجارة يعتبر ضروريا على أن يتسع ليشمل السلع والخدمات والملكية الفكرية، وذلك للاستفادة من الميزات النسبية المختلفة للدول المغاربية والعربية.

_ مواصلة الإصلاحات الاقتصادية، للارتقاء بمستوى معيشة الشعوب المغاربية والعربية، وضرورة استهداف النمو الاقتصادي كأساس للتكامل الاقتصادي مما قد يتيح زيادة الناتج والدخل الوطني قصد تحقيق الفوائض وسد الحاجات وتعظيم المنافع للاقتصادات المغاربية والعربية.

_ إيجاد آلية لتنمية الاستثمار الخاص المشترك على أسس تجارية تكون مهمتها الترويج للمشروعات في مجال الإنتاج والخدمات خاصة البنية التجارية والمساعدة في تمويلها.

_ ضرورة مواصلة إصدار القوانين والتشريعات، وإزالة العراقيل البيروقراطية ومحاربة الفساد وزيادة الشفافية، لخلق مناخ ملائم للاستثمار، والعمل على استقطاب الاستثمارات الأجنبية وجذب رؤوس الأموال العربية المهاجرة.

_ ضرورة مواصلة تدعيم الشراكة العربية الأوروبية (خاصة دول اتحاد المغرب العربي) من خلال تنسيق المواقف بشأن المقترح الفرنسي الأخير بإقامة اتحاد متوسطي.

_ العمل على قيام بنك عربي للتصدير والاستيراد لتقديم التسهيلات لتنشيط التجارة العربية البينية.

_ العمل على تحقيق تعاون مصرفي سواء بالنسبة لدول اتحاد المغرب العربي، أو على مستوى المنطقة العربية ككل، يكون مبني على تمويل مشاريع استثمارية محلية.

_ العمل على إنشاء سوق مالية عربية موحدة يتم فيها تداول الأسهم العربية مما يخلق مناخا استثماريا في المنطقة العربية.

_ الاهتمام بالتكنولوجيا وذلك عن طريق تدعيم الأكاديمية العربية للأعمال الالكترونية التي أنشأت حديثا في مدينة حلب بسوريا، والإسراع في إنشاء الشركة العربية للتجارة الإلكترونية.

_ العمل على إنشاء قناة فضائية عربية متخصصة تقوم بالدعاية لأهمية التكامل الاقتصاد العربي، والدعاية للمنتجات العربية بدل الأجنبية وخاصة الغذائية منها.

_ ضرورة الإشراك الفعلي للجماهير المغاربية والعربية وخاصة النخب من المثقفين والعلماء والمفكرين، والمقتنعة بأهمية وجود تكتل عربي الذي يضمن لهم مستوى معيشي أفضل، ويحقق لهم الأمن الاقتصادي، ويعيد مجد حضارتهم العربية والإسلامية.

وفي الأخير ، إن دراستنا للموضوع ما هي إلى محاولة متواضعة لمعرفة انعكاسات هذه المتغيرات الاقتصادية الدولية والإقليمية على اقتصاديات الدول المغاربية والعربية عامة، وخلصنا في الأخير إلى أن هذه الدول ستخسر الكثير إن لم تتعاون وتتكامل فيما بينها.

وبناء على النتائج والمقترحات، نورد بعض الآفاق للدراسة، وهي عبارة عن مواضيع للبحث، يمكن أن تكون إشكاليات لمواضيع بحث في المستقبل:

_ متابعة تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتقييم مسيرتها.

_ النفط العربي كأداة للتكامل الاقتصادي العربي.

_ دور القطاع الخاص في الدول العربية في تفعيل التكامل الاقتصادي العربي.

_ انعكاسات المتغيرات السياسية على مستقبل التكامل الاقتصادي العربي.

الملحق رقم (1-1): المساحة والكثافة السكانية وسكان الحضر والريف

(نسبة مئوية)

	المساحة ($كم^2$)	الكثافة السكانية ($فرد / كم^2$)		سكان الحضر والريف كنسبة مئوية من الإجمالي (%)						النسبة المئوية للسكان في مجموعات عمرية معينة (%)								
				2004		1980		1970		2004			1990			1975		
	2005	1970	2005	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	أقل من 15	15 - 65	أكثر من 65	أقل من 15	15 - 65	أكثر من 65	أقل من 15	15 - 65	أكثر من 65
الأردن	89,342	17	61	18	82	40	60	49	51	37.1	59.7	3.2	43.7	53.5	2.8	47.2	50.0	2.8
الامارات	83,600	3	49	25	75	19	81	43	57	25.2	73.8	1.0	30.8	67.7	1.5	28.4	69.4	2.2
البحرين	707	297	1028	* 10	* 90	19	81	21	79	26.7	70.7	2.6	31.8	65.8	2.4	43.0	54.8	2.2
تونس	155,566	33	64	** 35	** 65	48	52	56	44	26.8	66.3	6.9	37.3	57.8	4.9	43.8	52.7	3.5
الجزائر	2,381,741	6	14	* 41	* 59	56	44	61	39	33.2	62.7	4.1	42.0	54.4	3.6	47.6	48.2	4.2
جيبوتي	23,200	6	34	* 16	* 84	26	74	38	62	42.5	54.5	3.0	43.0	54.3	2.7	43.4	54.6	2.0
السعودية	**2000000	3	**12	19	81	34	66	51	49	33.5	63.8	2.8	40.8	56.7	2.5	44.3	52.7	3.0
السودان	2,505,805	6	14	* 61	* 39	80	20	84	16	39.3	57.1	3.6	43.6	53.5	2.9	44.4	52.9	2.7
سورية	185,180	34	98	50	50	53	47	57	43	37.3	59.5	3.2	47.8	49.5	2.7	48.5	47.8	3.7
الصومال	637,657	7	16	* 65	* 35	78	22	82	18	47.8	49.8	2.4	47.0	50.2	2.8	45.4	51.6	3.0
العراق	435,052	21	64	* 33	* 67	35	65	44	56	38.6	58.2	3.1	44.2	52.9	2.9	46.6	50.9	2.5
عمان	309,500	3	8	* 28	* 72	69	31	95	5	40.3	56.8	2.9	46.4	51.2	2.4	44.4	52.9	2.7
فلسطين	...	...	...	44	56	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
قطر	11,427	10	61	-	100	14	86	20	80	23.5	73.2	3.4	28.7	70.5	0.8	33.3	64.9	1.8
الكويت	17,818	42	157	-	100	-	100	-	100	15.8	82.6	1.6	...	...	...	44.3	53.1	2.6
لبنان	10,452	241	372	* 13	* 87	26	74	41	59	29.7	64.4	5.9	34.8	60.0	5.2	41.1	53.9	5.0
ليبيا	1,775,500	1	4	* 14	* 86	31	69	55	45	32.1	64.1	3.8	45.9	51.7	2.4	46.1	51.7	2.2
مصر	1,002,000	33	70	58	42	57	43	58	42	34.3	62.0	3.7	40.0	56.1	3.9	40.0	55.8	4.2
المغرب	710,850	34	44	* 43	* 57	59	41	66	34	32.4	63.2	4.4	39.2	57.1	3.7	47.1	49.2	3.7
موريتانيا	1,030,700	1	3	* 38	* 62	73	27	86	14	42.1	54.8	3.1	44.3	52.5	3.2	43.2	53.7	3.1
اليمن	555,000	11	39	73	27	81	19	87	13	46.4	50.9	2.8	52.5	44.2	3.3	50.9	46.5	2.6

* بيانات 2003. ** بيانات 2004 و 2005.

المصدر:التقرير الاقتصادي العربي الموحد2006.

الملحق رقم (1-2):عدد السكان في الدول العربية

(1990 و1995-2000 و2005)

(ألف نسمة)

	1990	1995	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	* 2005	معدل النمو (%) 2005-2004	متوسط معدل النمو السنوي (%) 1995-1985	متوسط معدل النمو السنوي (%) 2005-1995
مجموع الدول العربية	218239	249033	267342	273885	278449	284539	290918	297096	303715	309865	2.02	2.63	2.21
الأردن	3468	4264	4623	4738	4875	4978	5098	5230	5350	5473	2.30	4.60	2.53
الإمارات	1773	2411	2776	2938	3247	3488	3754	4036	4368	4105	-6.02	5.75	5.47
البحرين	503	587	605	621	638	655	672	690	708	727	2.64	3.40	2.16
تونس	8154	8958	9333	9456	9564	9674	9782	9840	9932	10030	0.99	2.12	1.14
الجزائر	25022	29100	30679	31446	30416	30879	31357	31848	32364	32795	1.33	2.90	1.20
جيبوتي	520	580	640	660	680	701	722	745	768	792	3.14	3.04	3.17
السعودية	15187	18136	19504	19983	20378	20907	21442	21983	22529	23079	2.44	3.55	2.41
السودان	23436	27175	29495	30325	31081	31627	32299	32926	33595	34262	1.99	2.99	2.34
سورية	12116	14185	15473	15891	16320	16720	17130	17550	17993	18138	1.94	3.29	2.49
الصومال	8680	9130	9408	9501	9596	9691	9787	9885	9983	10082	1.00	1.50	1.00
العراق	17890	20536	22702	23382	24086	24813	25565	26340	27138	27960	3.03	2.80	3.13
عُمان	1625	2131	2287	2325	2402	2478	2538	2341	2416	2509	3.85	4.17	1.65
فلسطين	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
قطر	418	489	557	586	617	649	682	718	756	796	5.29	3.23	4.99
الكويت	2141	1881	2238	2274	2228	2243	2363	2484	2754	2991	8.61	0.90	4.75
لبنان	2550	3500	3700	3760	3765	3798	3817	3844	3867	3892	0.65	2.74	1.07
ليبيا	4229	4812	5258	5500	5640	5842	6021	6221	6420	6629	3.26	2.57	3.26
مصر	51510	57068	60706	61993	63305	64652	65986	67313	68648	70019	2.00	2.06	2.07
المغرب	24177	26386	27775	28238	28705	29170	29631	30105	30584	31072	1.60	1.93	1.65
موريتانيا	1980	2283	2493	2568	2645	2711	2777	2839	2912	2981	2.38	2.58	2.70
اليمن	12860	15421	17090	17700	18261	18863	19495	20158	20830	21531	3.37	3.18	3.39

* تقديرات أولية.

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد متفرقة، مصادر وطنية ودولية مختلفة.

الملحق رقم (1-3): الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية بالعملة المحلية
(1990 و1995-2000 و2005)

(مليون وحدة عملة محلية)

	1990	1995	2000	2001	2002	2003	2004	*2005
الأردن	2,760.9	4,714.6	5,998.6	6,363.8	6,794.0	7,228.7	8,081.3	9,012.2
الإمارات	123,541.0	157,144.0	258,991.0	255,408.0	275,286.0	325,148.0	390,482.0	490,582.0
البحرين	1,703.0	2,199.4	2,996.9	2,981.2	3,176.5	3,646.9	4,204.6	5,031.2
تونس	10,815.7	17,051.8	26,685.3	28,757.2	29,933.1	32,211.8	35,104.1	37,201.7
الجزائر	554,518.0	2,004,995.0	4,123,514.0	4,260,811.0	4,546,200.0	5,263,861.6	6,126,600.0	7,519,000.0
جيبوتي	75,435.0	88,456.0	98,267.0	101,932.0	105,210.0	111,070.0	117,734.2	125,740.1
السعودية	437,334.0	533,504.0	706,657.0	686,296.0	707,067.0	804,648.0	938,771.0	1,160,742.0
السودان	11,011.1	404,973.9	3,377,057.1	3,769,273.9	4,283,553.8	4,971,336.2	5,725,013.9	6,830,822.7
سورية	268,328.0	570,975.0	903,944.0	974,008.0	1,016,519.0	1,067,265.0	1,253,843.0	1,479,667.0
العراق	23,296.8	1,570,000.0	40,470,980.2	34,108,514.4	34,123,696.2	20,562,256.4	37,049,251.9	47,578,467.6
عمان	4,493.0	5,307.2	7,639.2	7,670.4	7,815.1	8,375.9	9,527.1	11,817.0
قطر	26,792.0	29,622.0	64,646.0	63,840.0	70,484.0	85,663.0	115,512.0	154,564.0
الكويت	5,327.7	8,113.9	11,570.0	10,700.0	11,584.5	14,253.5	17,466.0	23,588.0
لبنان	1,973,000.0	18,028,000.0	25,143,000.0	25,726,000.0	27,832,000.0	29,991,000.0	32,815,000.0	33,241,000.0
ليبيا	9,285.0	10,679.3	17,668.7	18,079.2	25,914.0	31,731.8	41,576.9	54,537.6
مصر	95,835.0	204,000.0	340,100.0	358,700.0	378,964.0	417,523.0	485,081.0	536,630.0
المغرب	212,823.2	281,701.9	354,207.8	383,185.0	397,782.0	419,485.2	443,672.8	461,188.0
موريتانيا	82,353.0	137,339.0	224,507.7	280,688.0	303,368.0	352,519.0	402,525.0	514,642.0
اليمن	125,180.0	515,875.0	1,560,926.0	1,684,554.0	1,894,497.0	2,177,463.0	2,551,994.0	3,033,380.0

* بيانات أولية.

المصدر :الاستبيان الإحصائي للتقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2006 ، ومصادر وطنية أخرى، وتقديرات أولية من المؤسسات المعدة للتقرير.

الملحق رقم (1-4):الصادرات والواردات العربية الإجمالية

(2005-2000)

(مليون دولار)

	الصادرات الإجمالية (فوب)						متوسط معدل التغير للفترة (في المئة)	معدل النمو	الواردات الإجمالية (سيف)						متوسط معدل التغير للفترة (في المئة)	معدل النمو
	2000	2001	2002	2003	2004	* 2005	2004-2000	2005	2000	2001	2002	2003	2004	* 2005	2004-2000	2005
مجموع الدول العربية	263,302.1	238,143.8	247,485.3	308,237.8	408,128.0	559,432.0	11.6	37.1	157,528.5	166,990.7	175,866.7	198,661.7	258,295.6	314,082.7	13.2	21.6
الأردن	1,524.4	1,907.4	2,195.6	2,362.5	3,253.3	3,625.0	20.9	11.4	4,397.1	4,871.1	5,076.3	5,743.2	8,179.2	10,494.4	15.5	28.3
الإمارات	49,834.2	48,774.0	52,163.4	67,134.1	91,000.7	115,452.7	16.2	26.9	26,717.0	30,076.0	32,535.9	39,454.3	53,289.0	55,102.8	18.8	3.4
البحرين	6,242.6	5,657.2	5,887.2	6,721.0	7,620.7	10,131.1	5.1	32.9	4,272.9	4,305.7	5,012.4	5,657.2	6,484.6	7,946.3	11.0	22.5
تونس	5,829.9	6,628.0	7,537.2	8,618.8	9,337.8	11,324.2	12.5	21.3	8,548.8	9,552.7	10,446.0	11,699.0	12,363.0	14,231.7	9.7	15.1
الجزائر	21,713.6	19,136.5	18,690.7	26,287.9	31,358.1	47,194.6	9.6	50.5	8,644.1	9,899.3	11,753.3	14,160.7	17,378.6	20,145.4	19.1	15.9
جيبوتي	75.4	75.7	82.5	89.0	34.0	36.5	-18.1	7.4	302.7	294.7	321.0	378.8	315.3	352.7	1.0	11.9
السعودية	77,584.0	68,064.0	72,561.0	93,368.0	126,166.0	180,571.7	12.9	43.1	30,197.4	31,181.6	32,290.4	36,916.0	44,744.8	59,462.7	10.3	32.9
السودان	1,806.7	1,698.7	1,949.1	2,542.2	3,777.8	4,824.3	20.3	27.7	1,552.7	1,585.5	2,446.4	2,881.9	4,075.2	6,756.8	27.3	65.8
سورية	4,699.8	5,285.8	6,555.5	5,761.7	5,042.5	6,155.0	1.8	22.1	4,033.0	4,747.2	4,747.2	5,091.8	7,417.7	9,644.3	16.5	30.0
الصومال	62.0	70.6	107.6	143.6	188.1	251.0	32.0	33.4	285.0	313.5	338.2	347.9	374.5	420.9	7.1	12.4
العراق	18,742.6	12,872.1	12,218.8	9,711.1	17,810.0	25,865.7	1.3-	45.2	12,329.6	12,490.4	9,346.2	9,456.7	20,279.8	27,345.9	13.2	34.8
عمان	11,315.2	11,077.9	11,173.0	11,669.7	13,380.8	18,600.0	4.3	39.0	5,130.8	5,933.2	6,296.0	6,801.0	8,865.8	9,483.0	14.7	7.0
قطر	11,594.0	10,871.2	10,978.0	13,382.1	18,684.6	21,862.9	12.7	17.0	3,252.2	3,758.1	4,800.8	5,933.9	8,296.2	10,880.3	26.4	31.1
الكويت	19,476.0	16,245.9	15,363.4	21,791.9	30,088.2	46,873.3	11.5	55.8	7,156.2	7,872.6	9,000.2	10,985.2	12,630.6	17,487.7	15.3	38.5
لبنان	714.3	889.3	1,045.5	1,523.9	1,747.0	1,879.8	25.1	7.6	6,227.9	7,291.1	6,444.8	7,168.2	9,397.0	9,339.9	10.8	0.6-
ليبيا	13,481.6	10,948.5	9,852.0	14,438.4	21,319.1	31,216.8	12.1	46.4	3,740.2	4,419.3	4,396.2	4,306.1	6,301.7	8,001.4	13.9	27.0
مصر	7,060.8	7,249.0	7,250.1	8,987.3	12,274.1	16,073.2	14.8	31.0	16,102.4	14,769.8	15,139.3	12,300.8	15,075.9	20,860.9	- 1.6	38.4
المغرب	7,405.7	6,978.1	7,870.7	9,459.6	9,915.0	10,662.0	7.6	7.5	11,511.4	10,788.7	11,881.3	15,344.0	17,814.0	20,372.4	11.5	14.4
موريتانيا	342.0	346.8	319.6	320.6	421.4	452.5	5.4	7.4	603.5	374.1	355.1	386.5	1,298.8	1,341.4	21.1	3.3
اليمن	3,797.2	3,367.0	3,684.4	3,924.4	4,708.6	6,379.8	5.5	35.5	2,323.5	2,466.2	2,915.0	3,648.4	3,713.9	4,411.8	12.4	18.8

*تقديرات أولية.

المصدر: - الاستبيان الإحصائي للتقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2006 ، ومصادر وطنية أخرى.

- صندوق النقد الدولي :اتجاه التجارة الخارجية.

الملحق رقم (1-5): اتجاه التجارة الخارجية للدول العربية

	الصادرات (مليون دولار)						متوسط معدل التغير للفترة (في المائة)	الواردات (مليون دولار)						متوسط معدل التغير للفترة (في المائة)
	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2005-2000	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2005-2000
العالم	263,302	238,144	247,485	308,238	408,128	559,432	16.3	157,528	166,991	175,867	198,662	258,296	314,083	14.8
الدول العربية	16,061	17,204	20,946	25,343	34,006	45,286	23.0	15,698	17,089	20,436	21,724	28,895	38,855	19.9
الاتحاد الأوروبي	65,284	56,360	56,790	68,772	96,580	117,401	12.5	62,069	65,894	74,495	87,148	112,221	136,934	17.1
الولايات المتحدة	28,220	27,007	24,813	33,647	45,375	62,277	17.2	16,934	16,233	16,566	16,846	23,547	30,525	12.5
آسيا	63,055	58,449	57,290	71,765	100,041	133,567	16.2	25,429	30,310	36,270	44,683	62,260	79,356	25.6
- اليابان	39,797	35,732	33,186	39,054	50,191	67,923	11.3	9,917	10,269	12,093	13,433	16,318	18,317	13.1
- الصين	8,166	6,368	7,385	11,020	17,932	25,356	25.4	5,540	6,966	8,988	12,309	19,849	26,357	36.6
- باقي دول آسيا	15,092	16,349	16,720	21,692	31,918	40,288	21.7	9,973	13,075	15,190	18,942	26,094	34,682	28.3
باقي دول العالم	90,682	79,123	87,646	108,710	132,126	200,901	17.2	37,397	37,465	28,100	28,261	31,373	28,413	5.3-
	معدلات النمو (في المائة)													
العالم		9.6-	3.9	24.5	32.4	37.1			6.0	5.3	13.0	30.0	21.6	
الدول العربية		7.1	21.8	21.0	34.2	33.2			8.9	19.6	6.3	33.0	34.5	
الاتحاد الأوروبي		13.7-	0.8	21.1	40.4	21.6			6.2	13.1	17.0	28.8	22.0	
الولايات المتحدة		4.3-	8.1-	35.6	34.9	37.2			4.1-	2.0	1.7	39.8	29.6	
آسيا		7.3-	2.0-	25.3	39.4	33.5			19.2	19.7	23.2	39.3	27.5	
- اليابان		10.2-	7.1-	17.7	28.5	35.3			3.6	17.8	11.1	21.5	12.3	
- الصين		22.0-	16.0	49.2	62.7	41.4			25.7	29.0	36.9	61.3	32.8	
- باقي دول آسيا		8.3	2.3	29.7	47.1	26.2			31.1	16.2	24.7	37.8	32.9	
باقي دول العالم		12.7-	10.8	24.0	21.5	52.1			0.2	25.0-	0.6	11.0	9.4-	

*تقديرات أولية.

المصدر: - الاستبيان الإحصائي للتقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام2006 .

- صندوق النقد الدولي : اتجاهات التجارة الخارجية.

- تقديرات صندوق النقد العربي.

الملحق رقم (1-6): الاحتياطيات الخارجية الرسمية للدول العربية*

(2005-2000)

(مليون دولار)

2005	2004	2003	2002	2001	2000	
252,536.1	**205,547.4**	**166,855.5**	**136,361.3**	**119,965.9**	**105,330.3**	مجموع الدول العربية
4,743.9	4,824.1	4,739.5	3,494.6	2,578.4	2,762.6	الاردن
23,118.1	18,529.9	15,085.3	15,212.8	14,146.1	13,522.7	الإمارات
1,986.5	1,687.5	1,525.0	1,473.2	1,689.6	1,569.1	البحرين
6,028.9	4,813.1	3,600.2	3,091.4	2,925.1	2,509.4	تونس
56,178.0	43,222.0	33,125.0	23,237.5	18,081.4	12,023.9	الجزائر
99.3	107.2	100.1	73.7	70.3	67.8	جيبوتي
26,530.0	27,291.0	22,620.0	20,611.0	17,596.0	19,585.0	السعودية
2,476.5	1,649.0	865.0	440.0	141.0	279.0	السودان
4,973.0	4,934.0	4,559.0	4,221.0	3,462.0	2,776.0	سوريه
	...	...	...	...	...	الصومال
11,918.3	7,823.8	...	...	...	...	العراق
4,358.7	3,597.3	3,593.4	3,172.3	2,364.9	2,379.9	عمان
4,562.3	3,342.4	2,868.0	1,497.1	1,292.4	1,186.8	قطر
8,881.4	8,241.9	8,241.9	9,208.1	9,897.3	7,082.4	الكويت
11,886.3	11,734.6	12,519.5	7,243.8	5,013.9	5,943.6	لبنان
39,568.0	25,688.0	19,584.0	14,307.0	14,800.0	11,927.3	ليبيا
20,609.0	14,261.7	13,565.6	13,184.1	12,921.6	13,104.9	مصر
18,408.1	17,963.7	14,859.5	11,024.4	9,039.7	5,429.7	المغرب
94.2	169.3	415.3	396.2	284.5	279.9	موريتانيا
6,115.5	5,667.0	4,989.1	4,473.1	3,661.7	2,900.4	اليمن

*باستثناء الذهب.

المصدر: - استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام2006

- صندوق النقد الدولي، الإحصاءات المالية الدولية.

الملحق رقم (1-7): بعض الاتحادات والمنظمات والجالس الوزارية المتخصصة

اتحاد الخدمات الإنتاجية	الاتحادات الإنتاجية	المنظمات العربية المتخصصة	المجالس الوزارية المتخصصة
1-الإتحاد البريدي العربي (1946/12/29) . 2- الإتحاد العام لفرق التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية (1951) . 3- الإتحاد العربي للسياحة(1945) 4- الاتحاد العربي المواصلات السلكية واللاسلكية (1953) . 5- الاتحاد العام العربي للتامين : وأنشئ في 1964./09/02 6- مجلس الطيران المدني للدول العربية 1965./03/31 7-الاتحاد العربي للنقل الجوي 1965. 8-اتحاد المصارف العربية 1975/03/05 . 9-اتحاد الموانئ العربية 1976./10/21 10-الالتحاد العربي للنقل البري 1978./11/20 11-اتحاد الاقتصاديين العرب(1965/11/01).	1-الاتحاد العربي للحديد والصلب 1971./04/29 2- الاتحاد العربي للصناعات النسيجية 1975/02/01 3- الاتحاد العربي لمنتجي الأسمدة الكيميائية 1975./03/01 4- الاتحاد العربي للصناعات الهندسية 1975./12/28 5- الاتحاد العربي لمنتجي الأسماك 1976./10/04 6- الاتحاد العربي للصناعات الغذائية 1976./10/07 7- الاتحاد العربي للاسمنت والمنتجات الأسمنتية 1977/03/29 . 8- الاتحاد العربي للصناعات الورقية 1977./03/29 9 الاتحاد العربي للسكر 1977./04/03 10- الاتحاد العربي للصناعات الجلدية 1978/11/25.	1- الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي في 1968/05/16 2-منظمة الأقطار العربيةالمصدرة للبترول (أوابك) في 1968/01/09 3- المركز العربي لدراسة المناطق الجافة والقاحلة في 1968/09/03 4-المنظمةالعربيةللمواصفات والمقاييس في 1965/12/12 5-منظمة العمل العربية في 1965/03/11 6-صندوق النقد العربي في1976/04/27 7-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في 1970/12/16 8-المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا في 1973/11/28 9-المنظمة العربية للتنمية الزراعية في 1970/03/11 10-المنظمة العربية للتنمية الصناعية في 1978/09/10	-مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب(1982). 2-مجلس وزراء النقل العرب. 3-مجلس الوزراء العرب المسئولين عن شؤون البيئة(1986). 4-مجلس وزراء الاتصالات العرب(1991/07/28). 5-مجلس الوزراء العرب المعنيين بشؤون الكهرباء(1995). 6-المجلس الوزاري العربي للسياحة(1989).

المصدر:بالاعتماد على محمد لبيب شقير، مرجع سبق ذكره ،ص ص391-397 و محمد محمود الإمام، مرجع سبق ذكره ،ص ص76-86.

الملحق رقم (2-1): أهم التكتلات الإقليمية العالمية

المنظمة	تاريخ إنشائها	الدول الأعضاء	الهدف منها
التجمع الاقتصادي لجنوب أفريقيا	1965	يتكون من 9 دول	التعاون الاقتصادي والفني
المجموعة الاقتصادية لجنوب أفريقيا	افريل 1973	تضم (16) دولة	السوق المشتركة ثم الوحدة الاقتصادية الكاملة
الاتحاد الجمركي الاقتصادي لوسط أفريقيا	ديسمبر1964	يتكون من(6) دول	السوق المشتركة
المجموعة الاقتصادية لوسط أفريقيا	اكتوبر1983	تتكون من (10)دول	السوق المشتركة
مجموعة دول شرق أفريقيا	ديسمبر 1967	تتكون من (3)دول	السوق المشتركة
منطقة التجارة التفضيلية لشرق وجنوب أفريقيا	ديسمبر 1981	تتكون من (16) دولة	السوق المشتركة/ثم الاتحاد الاقتصادي
مؤتمر تنسيق التنمية لدول شرق أفريقيا	افريل 1980	يتكون من (9) دول	تنسيق المشروعات والتعاون الاقتصادي
منطقة التجارة الحرة بين الشرق والجنوب الإفريقي	1994	تتكون من34 دولة	التنسيق في الإجراءات التي تضمن التسهيلات الأخرى لرجال الأعمال ،بعد الانتهاء من هذه الاتفاقية ستمثل 34 دولة نامية وصناعية وسوف يكون لها تأثيرا مباشرا على العلاقات التجارية للإقليم حيث من المتوقع أن يبلغ عدد سكان هذه الدول 750مليون نسمة ،بإجمالي ناتج محلي 9تريليون دولار
أبسيك منطقة الباسفيك التعاون التكتلات عبر الإقليمية	جانفى 1989	تتكون من (18) دولة	تنسيق التعاون بين دول اسيا والباسفيك وتحويل الى منطقة حرة للتجارة والاستثمارات في عام 1995 بلغ اجمالي الناتج من %المحلي العالمي حوالي 50 من %التجارة الدولية ،38 اجمالي سكان العالم.
انديال باك	1969	5دول	توسيع نطاق السوق لهذه الدول وتشجيع دعم القيمة الصناعية.
مجموعة امريكا اللاتينية للتكامل	1960	11دول	تسهيل التجارة والتعاون بين هذه الدول ودعم التنمية الصناعية مع إزالة العوائق الحمائية.
السوق المشتركة للجنوب	مارس1991	37 دولة من الكاريبي وامريكا الوسطى	بدأت الفكرة بتطوير التعاون بين القطاعات ثم تحوات الى فكرة الاتحاد الجمركي بين 4 دول وهى بوليفيا ،البرازيل،تشيلي ،الارجنتين.
مجموعة التعاون لدول شمال شرق أسيا	1967	9دول	بدأت فكرتها بأن منطقة تجارة تفضيلية ،ثم منطقة تجارة حرة 1991،كان الهدف الاساسي هو تخفيض معدل التعريفة الجمركية في حوالي 15 سنة%بحوالي 5

المصدر:فؤاد ابو ستيت،مرجع سابق ، ص ص46-47.

الملحق رقم(3-1):معلومات فنية لدول إتحاد المغرب العربي

الدولة	الاسم الرسمي	الدين	اللغة الرسمية	العاصمة	العملة	الموقع الجغرافي
الجزائر	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية République Algérienne Démocratique et Populaire	الإسلام	العربية	الجزائر	الدينار (100سنتيم)	تقع في المنطقة الوسطى لشمال إفريقيا، ويحدها شمالا البحر الأبيض المتوسط، ويحدها النيجر ومالي وموريتانيا جنوبا، وتونس وليبيا شرقا، والمغرب غربا.
المغرب	المملكة المغربية Royaume du Maroc	الإسلام	العربية	الرباط	الدرهم (100سنتيم)	تقع في الجزء الشمالي الغربي من إفريقيا، ويحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط، ويحدها من الشرق الجزائر، ومن الغرب المحيط الأطلسي، ومن الجنوب الصحراء الغربية
تونس	الجمهورية التونسية République Tunisienne	الإسلام	العربية	تونس	الدينار (1.000مليم)	تقع في الجزء الشمالي الشرقي من المغرب العربي، ويحدها من الشمال والشرق البحر الأبيض المتوسط، ومن الجنوب والشرق ليبيا ومن الغرب الجزائر
ليبيا	الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى La Grande Jamahiriya Arabe Libyenne Populaire Socialiste	الإسلام	العربية	طرابلس	الدينار (1.000درهم)	تقع ليبيا وسط شمل إفريقيا، يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط، ويحدها من الشرق السودان ومصر،والنيجر والتشاد، ومن الغرب تونس والجزائر
موريتانيا	الجمهورية الموريتانية الإسلامية République Islamique de Mauritanie	الإسلام	العربية	نواكشوط	الأوقية (5أخماس)	تقع في الجزء الشمالي الغربي من القارة الإفريقية، يحدها من الشمال الجزائر ومن الجنوب نهر السينغال ومن الشرق مالي ومن الغرب الصحراء الغربية والمحيط الأطلسي

المصدر:من إعداد الطالب.

الملحق رقم (3-2):نص معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي

إن ، صاحب الجلالة الحسن الثاني ملك المملكة المغربية ، وفخامة السيد زين العابدين بن علي رئيس الجمهورية التونسية ، وفخامة السيد الشاذلي بن جديد رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، وقائد ثورة الفاتح من سبتمبر العظيم العقيد معمر القذافي، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، وفخامة العقيد معاوية ولد سيدي أحمد الطايع رئيس اللجنة العسكرية للخلاص الوطني، رئيس الدولة للجمهورية الإسلامية الموريتانية .

إيمانا منهم بما يجمع شعوب المغرب العربي من أواصر متينة قوامها الاشتراك في التاريخ والدين واللغة، واستجابة لما لهذه الشعوب وقادتها من تطلع عميق ثابت إلى إقامة اتحاد بينها يعزز ما يربطها من علاقات ويتيح لها السبل الملائمة لتسير تدريجيا نحو تحقيق اندماج أشمل فيما بينها .

ووعيا منهم بما سيترتب على هذا الاندماج من آثار تتيح لاتحاد المغرب العربي أن يكتسب وزنا نوعيا يسمح له بالمساهمة الفعالة في التوازن العالمي وتثبيت العلاقات السلمية داخل المجتمع الدولي واستتباب الأمن والاستقرار في العالم .

وإدراكا منهم أن إقامة اتحاد المغرب العربي تتطلب تحقيق إنجازات ملموسة ووضع قواعد مشتركة تجسم التضامن الفعلي بين أقطاره وتؤمن تنميتها الاقتصادية والاجتماعية .

وتعبيرا عن عزمهم الصادق على العمل من أجل أن يكون اتحاد المغرب العربي سبيلا لبناء الوحدة العربية الشاملة ومنطلقا نحو اتحاد أوسع يشمل دولا أخرى عربية وإفريقية .

المادة الأولى: ينشأ بمقتضى هذه المعاهدة إتحاد يسمى إتحاد المغرب العربي.

المادة الثانية: يهدف الإتحاد إلى:

- تمتين أواصر الأخوة التي تربط الدول الأعضاء وشعوبها بعضها ببعض ؛ تحقيق تقدم رفاهية مجتمعاتها والدفاع عن حقوقها ؛
- المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والإنصاف ؛
- نهج سياسة مشتركة في مختلف الميادين؛

العمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال فيما بينها؛

المادة الثالثة: وتهدف السياسة المشتركة المشار إليها أعلاه إلى تحقيق الأغراض التالية :

في الميدان الدولي : تحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء وإقامة تعاون دبلوماسي وثيق بينها يقوم على أساس الحوار .

في ميدان الدفاع : صيانة استقلال كل دولة من الدول الأعضاء .

في الميدان الاقتصادي : تحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية والاجتماعية للدول الأعضاء واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لهذه الغاية، خصوصا بإنشاء مشروعات مشتركة وإعداد برامج عامة ونوعية في هذا الصدد .

في الميدان الثقافي : إقامة تعاون يرمي إلى تنمية التعليم على كافة مستوياته وإلى الحفاظ على القيم الروحية والخلقية والمستمدة من تعاليم الإسلام السمحة وصيانة الهوية القومية العربية واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لبلوغ هذه الأهداف، خصوصا بتبادل الأساتذة والطلبة وإنشاء مؤسسات جامعية وثقافية ومؤسسات متخصصة في البحث تكون مشتركة بين الدول الأعضاء .

المادة الرابعة: - يكون للاتحاد مجلس رئاسة يتألف من رؤساء الدول الأعضاء ، وهو أعلى جهاز فيه.

- تكون رئاسة المجلس لمدة سنة واحدة بالتناوب بين رؤساء الدول الأعضاء.

المادة الخامسة: يعقد مجلس رئاسة الاتحاد دوراته العادية مرة كل سنة وله أن يعقد دورات استثنائية كلما دعت الحاجة إلى ذلك.

المادة السادسة: لمجلس الرئاسة وحدة سلطة اتخاذ القرار، وتصدر قراراته بإجماع أعضائه.

المادة الثامنة : يكون للإتحاد مجلس لوزراء الخارجية يحضر دورات مجلس الرئاسة وينظر فيما تعرض عليه لجنة المتابعة واللجان الوزارية المتخصصة من أعمال.

المادة التاسعة: تعين كل دولة عضوا في مجلس وزرائها أو لجنتها الشعبية العامة يختص بشؤون الاتحاد، تتكون لجنة لمتابعة قضايا الاتحاد، تقدم نتائج أعمالها إلى مجلس وزراء الخارجية.

المادة العاشرة: يكون للإتحاد لجان وزارية متخصصة ينشئها مجلس الرئاسة ويحدد مهامها.

المادة الحادية عشر: يكون للإتحاد أمانة عامة ينشئها مجلس الرئاسة، ويحدد مقرها ومهامها، كما يعين أمينا عاما لها.

المادة الثانية عشر: - يكون للإتحاد مجلس شورى يتألف من ثلاثون عضوا عن كل دولة يقع اختيارهم من قبل الهيئات النيابية للدول الأعضاء أو وفقا للنظم الداخلية لكل دولة.

- يعقد مجلس الشورى رأيه فيما يحيله عليه مجلس الرئاسة من مشاريع قرارات كما له أن يرفع لمجلس الرئاسة مايراه من توصيات لتعزيز عمل الاتحاد وتحقيق أهدافه.

- يبدي مجلس الرئاسة رأيه فيما يحيله مجلس الرئاسة من مشاريع قرارات كما له أن يرفع لمجلس الرئاسة ما يرلاه من توصيات لتعزيز عمل الاتحاد وتحقيق أهدافه.

المادة الثالثة عشر: - تكون للإتحاد هيئة قضائية تتألف من قاضيين اثنين عن كل دولة تعينهما الدولة المعنية لمدة ستة سنوات .وتجدد بالنصف كل ثلاث سنوات، وتنتخب الهيئة القضائية رئيسا لها من بين أعضائها لمدة سنة واحدة .

- تختص الهيئة بالنضر في النزاعات المتعلقة بالتفسير وتطبيق المعاهدة والاتفاقيات المبرمة في إطار الاتحاد والتي بحيلها إليها مجلس الرئاسة آو إحدى الدول الأطراف وفي النزاع أو وفقا لما يحدده التضام الأساسي للهيئة وتكون الإحكام الهيئة ملزمة ونهائية.

- كما تقوم الهيئة يتقدما الآراء الاستشارية في المسائل القانونية التي يعرضها عليها مجلس الرئاسة.

- تعد الهيئة نظامها الأساسي وتعرضه على مجلس الرئاسة للمصادقة، ويكون النظام الأساسي جزءا لا يتجزأ من المعاهدة.

- يحدد مجلس الرئاسة مقر الهيئة القضائية وميزانيتها.

المادة الرابعة عشرة: كل اعتداء تتعرض له دولة من الدول الأعضاء يعتبر اعتداء على الدول الأخرى.

المادة الخامسة عشر: - تتعهد الدول الأعضاء بعدم السماح بأي نشاط أو تنظيم فوق ترابها يمش أمن أو حرمة تراب أي منها أو نظامها السياسي.

- كما تتعهد بالامتناع عن الإنظمام إلى إلى أي حلف أو تكتل عسكري أو سياسي يكون موجها ضد الاستقلال السياسي أو الوحدة الترابية للدول الأعضاء الأخرى.

المادة السادسة عشرة: للدول الأخرى حرية إبرام أية اتفاقية فيما بينها أو مع دول أو مجموعات أخرى ما لم تتناقض مع أحكام هذه المعاهدة.

المادة السابعة عشرة : للدول الأخرى المنتمية إلى الأمة العربية أو المجموعة الأفريقية أن تنضم إلى هذه المعاهدة إذا قبلت الدول الأعضاء ذلك.

المادة الثامنة عشرة: يتم تعديل أحكام هذه المعاهدة بناءا على اقتراح من إحدى الدول الأعضاء ويصبح هذا التعديل نافذ المفعول بعد المصادقة عليه من طرف كافة الدول الأعضاء.

المادة التاسعة عشرة: - تدخل هذه المعاهدة حيز التنفيذ بعد المصادقة عليها من قبل الدول الأعضاء وفقا للإجراءات المعمول بها في كل دولة عضو.

- تتعهد الدول الأعضاء بإتخاذ التدابير اللازمة لهذا الغرض في أجل أقصاه ستة أشهر من تاريخ التوقيع على هذه المعاهدة.

حرر بمدينة مراكش يوم الجمعة الأبرك عاشر رجب الفرد 1409 ه الموافق ل 17 فبراير 1989 م.

عن المملكة المغربية: الحسن الثاني.

عن الجمهورية التونسية: زين العابدين بن علي.

عن الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: الشاذلي بن جديد.

عن الجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى : معمر القذافي.

عن الجمهورية الإسلامية الموريتانية: معاوية ولد سيدي أحمد الطايع.

قائمة المراجع

1. محمد بوعشة ، التكامل والتنازع في العلاقات الدولية الراهنة، دار الجيل بيروت ، ط1،.1999
2. فؤاد أبو ستيت، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ،2004 .
3. عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة (الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة)، ط1، مجموعة النيل العربية ،القاهرة ،.2003
4. إكرام عبد الحميد، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة ،2002.
5. محمد هشام خواجكية، التكتلات الاقتصادية الدولية، مديرية المطبوعات الجامعية، سوريا، 1972.
6. محمد لبيب شقير، الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها وتوقعاتها ، ط1 ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، .1986
7. داودي الطيب، التكتل العربي الإسلامي ضرورة حضارية لمواجهة التكتلات الكبرى، الندوة العلمية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين الشراكة العربية-الأوربية،جامعة فرحات عباس،الجزائر،8-9ماي.2004
8.محمد بن علي العقلا، السوق الإسلامية المشتركة، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية،.2000
9. حسين عمر، التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر"النظرية والتطبيق"، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة،.1998
10. كامل بكري ، الاقتصاد الدولي،الدار الجامعية ، بيروت، لبنان،.1988
11. رشيد بوكساني، دبيش أحمد، مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي ،الملتقى الدولي الثاني "التكامل الاقتصادي العربي الواقع والآفاق"،الأغواط17-19افريل.2007
12.بوزيدي قدور، التكامل الاقتصادي العربي ، أطروحة دكتورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، .1999

13.مقدم عبيرات ، التكامل الزراعي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،.2002

14. عبد المجيد قدي، بوشعير لويزة، واقع اقتصاديات الدول العربية والحاجة لتكتلها، الملتقى الدولي الثاني"التكامل الاقتصادي العربي الواقع والآفاق"،الأغواط17-19أفريل.2007

15. التقرير الاقتصادي العربي الموحد2006.

16.عماري عمار ، فالي نبيلة ، الملتقى الدولي الثاني"التكامل الاقتصادي العربي الواقع والآفاق" ، الأغواط17-19أفريل2007

17. كساب علي، راتول محمد، التكامل الاقتصادي العربي والتنمية الاقتصادية في إطار التدافع الاقتصادي والشراكة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول ، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف ،.2004

18. بدون اسم الناشر ، "منظمة العمل العربية تعتزم عقد مؤتمر لمعالجة البطالة" ، نقلا عن موقع الانترنت:http://www.algazeera.nt/NR/exeras/212E2BB-7-650E-4Q4C-8C62-BFCC784D8818htm (2007/12/01)

19. غسان عبد الهادي إبراهيم ، البطالة والهجرة كارثة تحدق بالوطن العربي، نقلا عن موقع الانترنت : http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=43554KRB (2007/12/01).

20. أحمد يوسف، وآخرون، حال الأمة العربية2006-2007 أزمات الداخل وتحديات الخارج، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت ،.2007

21. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا(الإسكوا)، الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة والتكامل الإقليمي ، الأمم المتحدة، نيويورك، .2006

22. محمد عبد الشفيع عيسى ، المديونية العربية في إطار أزمة الديون في العالم الثالث ، مركز زايد للتنسيق والمتابعة ، أبو ظبي ، الإمارات العربية المتحدة ، .2002

23. فليح حسن خلف، اقتصاديات الوطن العربي، مؤسسة الوراق للنسر والتوزيع ، عمان، الأردن،.2004

24. إسماعيل الزبري، وآخرون ، آفاق التنمية في الوطن العربي، بيروت، لبنان ،2006 .

25. علي لطفي، الطاقة والتنمية في الدول العربية ، المنظمة العربية للتنمية في الدول العربية ، القاهرة، مصر ، .2008

26. عادل المهدي ، عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية ، الدار المصرية اللبنانية ، مصر ، .2003

27. حميد الجملي، دراسات في العمل العربي المشترك"نحو إعادة هندسة نظرية التكامل الاقتصادي العربي"، منشورات أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا،.2005

28. سليمان المنذري، السوق العربية المشتركة في عصر العولمة، مكتبة مدبولي، القاهرة ،.2004

29. Hadhri Mehieddine ,la grande zone arabe de libre échange et les prescrives d' intégration Sud-Sud en méditerranéene ,CETMA,Tunisie,2001.

30. التقرير الاقتصادي العربي الموحد .2004

31. سليمان المنذري ، الفرص الضائعة في مسار التكامل الاقتصادي والتنمية العربية، مكتبة مدبولي، القاهرة ،.1995

32. علي شفيق، مجلس التعاون الخليجي من منظور العلاقات الدولية، دار النهضة العربية ، لبنان،1989 .

33. الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي ،المنطلقات والأهداف ، على الموقع: .http//:www.gcc-sg.org/think.html(12/01/2008)

34. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا (الإسكوا)، تقديرات وتوقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي في منطقة الاسكوا 2006-2007 توقعات ماي 2007، الأمم المتحدة، نيويورك،.2007

35. برايت إ، أوكوجو، الشرق الأوسط يسيطر على النفط في العالم لسنوات عديدة ، مجلة التمويل والتنمية ، مارس.2003

36. راجان غوفيل ، دول مجلس التعاون الخليجي:دراسة حالة التكامل الاقتصادي العربي ، صندوق النقد العربي ،.2005

37.الجوزي جميلة، مظاهر العولمة الاقتصادية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول العربية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر،.2007

38. محمود الحمصي، دور القطاع العام والقطاع الخاص في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي ، مجلة المستقبل العربي، السنة12، العدد142، بيروت ،.1990

39. التقرير الإستراتيجي العربي الموحد1993، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام،مؤسسة الأهرام،.1994

40. بدون إسم الناشر، نقلا عن موقع:

http://www.gucciaac.org.lb/recentpublications/bulletin/bulletin2.htm

41. فاضل كمال ، مدى ملائمة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لظروف الدول العربية ، على الموقع:
http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/namaa12-2-00/namaa1.asp (12/01/2008)
42. أسامة المجذوب، العولمة والإقليمية" مستقبل العلم العربي في التجارة الدولية"، الدار اللبنانية المصرية، القاهرة، 2000 .
43. باشي أحمد ، مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي – مع التركيز على مناطق التجارة الحرة- ، الندوة العلمية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين الشراكة العربية-الأوربية،جامعة فرحات عباس ، الجزائر، 8-9ماي 2004،
44. عبد الحميد محمد عبد الرحمن ، التكامل الاقتصادي في الوطن العربي ، على الموقع: http://www.shbabmisr.com/print.asp?EgyxpID=5126 (2008/02/03).
45. فلاح خلف علي الربيعي ، آثار العولمة الاقتصادية على الهوية الثقافية ، على الموقع : http://www.ulum.nl/a129.htm (2008/02/20).
46. السيد ياسين ، في مفهوم العولمة ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، العدد 228، فيفري1998.
47. ثامر كامل الخزرجى ، العولمة وفجوة الأمن في الوطن العربي، دار مجدلاوي للنشر ، عمان ،2004
48. محمد الأطرش، العرب والعولمة ما العمل ، مجلة المستقبل العربي، العدد 229، بيروت، مارس 1998.
49. Alain Nonjon, la mondialisation la question du programme traité sous formes de dissertation, édition SEDES, Paris, 1999
50. نزيه عبد المقصود مبروك ، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة مع رؤية إسلامية ، دار الفكر الجامعي ،الإسكندرية ، مصر ، 2007.
51. عبد المطلب عبد الحميد ، العولمة واقتصاديات البنوك ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر، 2001.
52. رمزي زكي ، العولمة المالية ، دار المستقبل العربي ، القاهرة ، مصر، 1999.
53. محمد آدم ، العولمة وأثرها على اقتصاديات الدول الإسلامية ، على الموقع : http://www.annabaa.org/nba57/alawlama.htm (2008/02/25).

54. جاسم المناعي ، الاقتصادات العربية على أعتاب الألفية الثالثة :بين دروس الأزمات المالية وتحديات الإصلاحات القادمة ، صندوق النقد العربي ، أبو ظبي ، 2001.

55. صورة عن قرب ، العولمة : القصة وراء الأعداد ، مجلة التمويل والتنمية ، صندوق النقد الدولي ، مارس.2002

56. إدوار دو أنينات، التغلب على تحديات العولمة ، مجلة التمويل والتنمية ، صندوق النقد الدولي ، مارس.2002

57. صالح بن عمر ، العولمة الاقتصادية ، على موقع الانترنت : (2008/02/24).
http://meshkat.net/new/contents.php?catid=5&artid=5106

58. الشاذلي العياري ، التغيرات الاقتصادية وأثرها في "العالم العربي" ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ، 2001.

59. محمد الفرج الخطراوي ، العولمة الاقتصادية بين السلبيات والايجابيات ،على موقع الانترنت:
http://www.suhuf.net.sa/2000jaz/apr/25/ec25.htm (2008/02/24)

60. محمد علي حوات ، العرب والعولمة شجون الحاضر وغموض المستقبل ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، .2002

61. محمد داواس، أفريقيا تواجه تحديات العولمة ، التمويل والتنمية ، صندوق النقد الدولي، ديسمبر2001.

62. جاب الله عبد الفضيل بخيت ، عبد الله بن سلمان الباحوث ، دول العالم الإسلامي والعولمة الاقتصادية ، بحث مقدم إلى المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي ،كلية الشريعة والدرسات الإسلامية ، جامعة أم القرى –مكة المكرمة- ،محرم1424هـ).

63. علي لطفي ، التوجهات المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية "الفرص والتحديات أمام الدول العربية" ، المؤتمر العربي الثاني التوجهات المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية الفرص والتحديات أمام الدول العربية ،مسقط في مارس 2007.

64. فضل علي مثنى ، الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية للدول النامية ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 2000.

65. أن ماكريك ، جدول أعمال الدوحة ، التمويل والتنمية ، صندوق النقد الدولي، سبتمبر..2002

66. عادل المهدي ، عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية ، الدار المصرية اللبنانية ، مصر ، 2003 .

67. Otmane Bekenniche , L'Algérie,le GAAT et l'OMC , l'OFFICE DES PUBLICATIONS .UNIVERSTIAIRES, Oran ,2006 .

68. كمال رزيق ، بن عمور سمير ، مستقبل التكامل الاقتصادي العربي في ظل متطلبات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ، الملتقى الدولي الثاني"التكامل الاقتصادي العربي الواقع والآفاق" ،الاغواط17-19 أفريل2007.

69. عبد المطلب عبد الحميد ، الجات وآليات منظمة التجارة العالمية من أورجواي لسياتل وحتى الدوحة ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 2002-2003.

70.محفوظ لعشب ، المنظمة العالمية للتجارة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2006.

71. المحامي خليل السمحراني ، منظمة التجارة العالمية والدول النامية ، دار النفائس ، بيروت ، لبنان ، 2003

72. عبد المنعم محمد الطيب، استشراف آفاق التكامل الاقتصادي العربي في ظل المتغيرات الإقليمية والعالمية، الملتقى الدولي الثاني"التكامل الاقتصادي العربي الواقع والآفاق"، الأغوط17-19أفريل2007.

73. سمير عبد العزيز ، منظمة التجارة العالمية ومؤتمراتها الوزارية وقائع..مشاكل..تحديات ، المكتب العربي الحديث ، الإسكندرية ، مصر ، 2006

74. رشيد بوكساني ، نسيمة أوكيل ، دور التكامل الاقتصادي العربي في تجاوز التحديات التي تواجه الدول العربية عند الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ، الملتقى الدولي الثاني"التكامل الاقتصادي العربي الواقع والآفاق" ، الاغواط17-19 أفريل 2007.

75. المنظمة العربية للتنمية الإدارية، آثار اتفاقيات منظمة التجارة العالمية في الدول العربية ، على الموقع:

http://www.arado.org.eg/AradoActivitiesDetails.asp?type=N&id=1071(2008/02/25)8

76. عبد المجيد قدي، مقدم عبيرات ، العولمة وتأثيرها على العالم العربي ، مجلة الباحث ، العدد الأول ، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية ، جامعة ورقلة، 2002.

77. حافظ شعيلي عمرو ، الاقتصاد العربي ومنظمة التجارة العالمية بين الاختلالات وتحديات الانضمام ، المؤتمر العربي الثاني التوجهات المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية الفرص والتحديات أمام الدول العربية ،مسقط في مارس 2007..

78. أسامة المجذوب ، الجات ومصر والبلدان العربية من هافانا إلى مراكش 1947-1994 ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، مصر ، 2002 .

79. عبد الواحد العفوري ، مستقبل النظام التجاري العالمي في ضوء مفاوضات جولة الدوحة ، المؤتمر العربي الثاني التوجهات المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية الفرص والتحديات أمام الدول العربية ، مسقط في مارس 2007.

80. أميرة حسب الله محمد ، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر والغير مباشر في البيئة الاقتصادية العربية ، الدار الجامعية ، مصر ، 2004-2005 .

81. سعد محمود الكواز ، الاستثمار الأجنبي المباشر و آثاره على الأقطار النامية ، الملتقى العلمي الدولي الثاني حول إشكالية النمو الاقتصادي في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، الجزائر ، الأوراسي 14-15 نوفمبر 2005 .

82.UNCTAD, World Investment Report, 2006..

83. غسان عبد الهادي إبراهيم ، اقتصاد يملك 2400 مليار دولار .. ولكنه بلا أفق ، على الموقع:http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=44738 (05/03/2008).

84. تشام فاروق ، الاستثمارات العربية: واقعها وآفاقها في ظل النظام العالمي الجديد ، مؤتمر الاستثمار والتمويل: تطوير الإدارة العربية لجذب الاستثمار ، القاهرة ، شرم الشيخ 5-8 ديسمبر 2004 .

85. جمال بلخباط ، معلم جميلة ، الاستثمارات العربية البينية-الواقع والتحديات المستقبلية-، الملتقى الدولي الثاني"التكامل الاقتصادي العربي الواقع والآفاق" ، الاغواط17-19 أفريل 2007.

86. أحمد زكرياء صيام ، آليات جذب الاستثمارات الخارجية إلى الدول العربية في ظل العولمة – الأردن كنموذج- ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد االثالث ، جامعة الشلف ، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2005.

87. UNCTAD, World Investment Report, 2006, Annex table A.I.9.

88. دريد محمود السامرائي ، الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية ، مركز الدرسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ، 2006.

89. قويدري محمد ، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض الدول العربية.

90. محمد فرحي ، محمد قويدري ، أهمية الاستثمارات العربية البينية في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي ، الملتقى الدولي الثاني"التكامل الاقتصادي العربي الواقع والآفاق" ، الاغواط17-19 أفريل 2007.

91. حسين بن رفدان الهجهوج، اتجاهات ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي، مؤتمر الاستثمار والتمويل: تطوير الإدارة العربية لجذب الاستثمار ، القاهرة ، شرم الشيخ 5-8 ديسمبر 2004.

92. زيدان محمد ، الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال –دراسة تحليلية للمكاسب والمخاطر- ، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا ، العدد الأول ، جامعة الشلف ، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2004 ،

93. محمد محمود الإمام، الجوانب المؤسسية والإدارية للتكامل الاقتصادي العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، بحوث ودراسات، القاهرة، 1998.

94. محمد على حوات ، مفهوم الشرق أوسطية وتأثيرها على الأمن القومي العربي ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، مصر ، 2002 .

95. عبد القادر رزيق المخادمي ، مشروع الشرق الأوسط الكبير "الحقائق والأهداف والتحديات"، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2005.

96. جمال عمورة، هلال درحمون، المنطقة العربية وصراع المصالح الاقتصادية ، الندوة العلمية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين الشراكة العربية-الأوربية،جامعة فرحات عباس ، الجزائر، 8-9ماي 2004.

97. محي محمد مسعد ، بحوث في الاقتصاد العربي وأهم تحديات القرن الحادي والعشرين ، المكتب العربي الحديث ،2001 ،

98. جمال لعمارة ، دراسة تحليلية وتقيمية لاتفاقيات الشراكة العربية الأورو- متوسطية ، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر ، 2006.

99. سمير صارم ، أوربا والعرب من الحوار إلى الشراكة ، دار الفكر ، دمشق ، سوريا ، 2000.

100. اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا(الإسكوا) ، التقدم المحرز في مفاوضات جولة الدوحة الخاصة بالزراعة والآثار المتوقعة على النفاذ إلى الأسواق بالنسبة للصادرات الزراعية العربية ، الأمم المتحدة، نيويورك ، 2005.

101. الشراكة الأورو متوسطية ، على الموقع :
http://www.euromedinfo.eu/site.532.content.ar.html?PHPSESSID=7e373afed99f187449898ad641b786fc. (2008/03/25)
102. عبد المجيد قدي ، الجزائر ومسار برشلونة: الفرص والتحديات ، الندوة العلمية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين الشراكة العربية-الأوربية،جامعة فرحات عباس ، الجزائر، 8-9ماي 2004.
103. عابد شريط ، دراسة تحليلية لواقع و آفاق الشراكة الأورو-متوسطية – حالة المغرب العربي- ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر ، 2004
104. يوسف مسعداوي ، آثار الشراكة الأورو متوسطية على الاقتصاديات العربية ، الندوة العلمية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين الشراكة العربية-الأوربية، جامعة فرحات عباس ، الجزائر، 8-9ماي .2004
105. مفتاح صالح ، مشاريع التكتلات الأجنبية في المنطقة العربية ، الندوة العلمية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين الشراكة العربية-الأوربية، جامعة فرحات عباس ، الجزائر، 8-9ماي .2004
106. جمال عبد الناصر مانع ، إتحاد المغرب العربي دراسة قانونية سياسية ، دار العلوم للنشر والتوزيع ، عنابة ، الجزائر ، 2004.
107. صلاح الدين برحو، امحمد مالكي ، حول اتحاد المغرب العربي قراءة أولية في نص المعاهدة ، مطبوعات إفريقيا-الشرق، الدار البيضاء ، المغرب ، .1990
108. بن ديب شفيق، التكتلات الاقتصادية الإقليمية وآفاق الاندماج الاقتصادي المغاربي ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2003-2004.
109. غازي حيدوسي ، التجربة المغاربية في مجال التنسيق والتكامل الاقتصادي ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، بحوث ودرسات ، 1998.
110. Djamel-Eddine Guechi , L'Union du Maghreb arabe integration régionale et développement économique , Casbah Editions , Alger , 2002.
111. طيبي بن علي ، العالم العربي والألفية الثالثة ، دار الغرب للنشر والتوزيع ، وهران ، الجزائر ، 2002.

112. الأمانة العامة ، إتحاد المغرب العربي ، على الموقع :
http://www.maghrebarabe.org/ar/interventions.cfm?id=49(03/04/2008
)
113. عيسى حمد الفارسي ، التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي :واقعه، مقوماته، معوقات قيامه ، الندوة العلمية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين الشراكة العربية-الأوربية،جامعة فرحات عباس ، الجزائر، 8-9ماي 2004.
114. جمال لعمارة ، التكامل الاقتصادي المغاربي من منظور مجلس الشورى لإتحاد المغرب العربي ، الندوة العلمية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين الشراكة العربية-الأوربية، جامعة فرحات عباس-سطيف ، الجزائر، 8-9ماي 2004.
115. مصطفى الصالحين الهوني، التكامل الاقتصادي لدول أقطار المغرب العربي : التحديات والاستراتيجيات ، الندوة السادسة "المغرب العربي في مفترق الشراكات" ، الأمانة العامة مركز جامعة الدول العربية –تونس ، 31 ماي .2007
116. صالح صالحي، الاتحاد المغاربي:الإمكانيات والإستراتيجيات البديلة لتحقيق التنمية المستدامة والشراكة المتوازنة، الندوة العلمية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين الشراكة العربية-الأوربية، جامعة فرحات عباس ، الجزائر، 8-9ماي 2004.
117.Jawad Rachami, Maghreb Integration and the Four-Sided Development Squeeze, published by the Center for International Private Enterprise an affiliate of the U.S. Chamber of Commerce, Washington, DC 20005 •USA, March 21, 2008, page 07, web: www.cipe.org
118. أحمد محفوظ بيه ، مقومات ومعوقات التكامل في اتحاد المغرب العربي ، ورقة مقدمة للمؤتمر الدولي الأول لشباب الباحثين في الشؤون الإفريقية حول التكامل الإقليمي في أفريقيا –رؤى وآفاق- ، جامعة القاهرة ، معهد البحوث والدارسات الأفريقية ، 16-17 أفريل .2005
119. الأمير ولد سيدي محمد ، اتحاد المغرب العربي بين ضرورة ومعوقات التكامل الاقتصادي ، على الإنترنت: http://eddeyar.maktoobblog.com (2008/04/18)
120. حامد نور الدين ، بن عيش بشير ، مبررات إقامة اتحاد المغرب العربي في ظل التحولات العالمية الراهنة ، ورقة مقدمة للمؤتمر الدولي للباحثين في الشؤون الأفريقية حول التكامل الإقليمي والتنمية في أفريقيا الواقع والتحديات ، جامعة القاهرة ، معهد البحوث والدرسات الأفريقية ، 29-30ماي2005.

121. حاتم بن سالم، الكلمة التي ألقاها بمناسبة الندوة السادسة حول"المغرب العربي في مفترق الشركات"، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، تونس، 31 ماي 2007، ص20

122. Mustapha K. Nabli and Paloma Anós-Casero, Is There a New Vision for Maghreb Economic Integration? , Séminaire organisé par l'Institut Européen de la Méditerranée et le Centro Internacional Toledo para la Paz. Madrid, 25 et 26 mai 2006

123. علي كياد كرير ، المحددات الداخلية والخارجية المؤثرة في مسيرة اتحاد المغرب العربي ، ورقة مقدمة للمؤتمر الدولي للباحثين في الشؤون الأفريقية حول التكامل الإقليمي والتنمية في أفريقيا الواقع والتحديات ، جامعة القاهرة ، معهد البحوث والدارسات الأفريقية ، 29-30ماي2005.

124. عبد الله تركماني ، إشكاليات الصحراء الغربية وتكلفة اللامغرب ، نقلا عن:
http://www.thelevantinstitute.org (2008/05/02).

125. ذياب عبد الكريم ، الهجرة السرية ومستقبل – قوارب الموت- على مشارف أوربا، مجلة الفرقان ، العدد رقم365، على الإنترنت:
http://www.al-forqan.net/linkdesc.asp?id=2041&ino=365&pg=14. (2008/04/20)

126. عبد القادر رزيق المخادمي ، هجرة الكفاءات العربية دوافعها واتجاهاتها ، دار هومة ، الجزائر ، 2002.

127. Genchev, Vassil , Economic Development in the Maghreb States in the Context of their Relations with the EU, in http://mpra.ub.uni-muenchen.de/4132/ (page consulteé le 05/05/2008).

128. محمد الأمين ولد أحمد جدو ، أثر المتغيرات العالمية الجديدة في دينامية التكامل الاقتصادي في المغرب العربي ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، العدد267 ، جوان 2001.

129. إبراهيم تيقمونين ، المغرب العربي في ظل التوازنات الدولية بعد الحرب الباردة _ التوافق والتنافس الفرنسي- الأمريكي _، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية ، جامعة الجزائر ، 2005.

130. رواية توفيق ، دول الشمال الأفريقي ومبادرة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (نيباد): نحو مشاركة فعالة في مبادرات التنمية الأفريقية ، ورقة مقدمة للمؤتمر الدولي الأول لشباب الباحثين في الشؤون الإفريقية حول التكامل الإقليمي في أفريقيا –رؤى وآفاق- ، جامعة القاهرة ، معهد البحوث والدارسات الأفريقية ، 16-17 أفريل 2005،

131. مقدم عبيرات ، التكامل الاقتصادي كوسيلة للتنمية في إطار التكتلات الاقتصادية الراهنة، ورقة مقدمة للمؤتمر الدولي الأول لشباب الباحثين في الشؤون الإفريقية حول التكامل الإقليمي في أفريقيا –رؤى وآفاق- ، جامعة القاهرة ، معهد البحوث والدارسات الأفريقية ، 16-17 أفريل 2005،